البحث السابع:

مظاهر التجارة بالتعليم الجامعي وتأثيراتها التنافسية في مصر: دراسة مستقبلية

إعداد :

د. محمد أحمد عبد العظيم

مدرس بقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية.

كلية التربية جامعة المنيا

مظاهر التجارة بالتعليم الجامعي وتأثيراتها التنافسية في مصر: دراسة مستقبلية

د. محمد أحمد عبد العظيم

مدرس بقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية.
كلية التربية جامعة المنيا

• **المستخلص**:

هدفت الدراسة الحالية إلى تحليل تأثير التجارة بالتعليم الجامعي على القدرة التنافسية للجامعات الحكومية في مصر، ووضع سيناريوهات ممستقبلية لما يمكن أن تكون عليه في المستقبل. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، لرصد التحولات العالمية لا سيما العولمة والجاتس والليبرالية، التي أدت إلى تحرير التجارة بالتعليم، ووصف مظاهر التجارة بالتعليم الجامعي على المستوى العالمي، التي تتمثل في الحراك الدولي للطلاب، والتعليم العابر للحدود، والفروع الدولية للجامعات، مع تحليل تجارب المملكة المتحدة، والصين، والإمارات العربية. ثم تحليل هذه الظاهرة محليًا، من خلال تقديم تحليل سوسيو تاريخي لتطور التجارة بالتعليم الجامعي في مصر، ووصف مظاهر ذلك في نظام التعليم الجامعي المصري التي تتمثل في التحول نحو النموذج التجاري للجامعات، وتنوع مؤسسات التعليم الجامعي، تنوع البرامج، الحراك الطلابي، وتحليل تأثير ذلك على قدرة الجامعات الحكومية على التنافسية المحلية مع الجامعات الخاصة وكذلك الجامعات الأجنبية. وذلك من خلال التقارير، والبيانات المتاحة، ونتائج الدراسات السابقة. بالإضافة إلى استخدام أسلوب السيناريو. وتوصلت الدراسة إلى تقديم سيناريوهات لمستقبل التجارة بالتعليم الجامعي في مصر: أولهما، السيناريو المرجعي الذي يتنبأ باستمرار الأوضاع الراهنة، بالتوسع في الجامعات الخاصة، والجامعات الأجنبية، وترشيد المجانية في الجامعات الحكومية، وتكريس الطبقية في التعليم الجامعي بتنوع مؤسساته طبقا للشرائح المجتمعية والاقتصادية. وثانيهما سيناريو الإصلاح الذي يعمل على اتخاذ إجراءات لمجابهة العولمة والليبرالية والجاتس، والاستفادة من الفرص المتاحة من خلالهم بدلا من الوقوع تحت الضغوطات الناجمة عنهم، وكذلك بناء القدرات الذاتية للجامعات الحكومية بما يضمن لها المنافسة، والدخول في تعاون مع نظم التعليم الجامعي العربي والإفريقي.

الكلمات المفتاحية: التجارة بالتعليم الجامعي – القدرة التنافسية للجامعات - الجاتس والتعليم الجامعي – النموذج التجاري للجامعات – الحراك الدولي للطلاب – التعليم العابر للحدود – الفروع الدولية للجامعات.

Forms of Trade of University Education in Egypt and its Competitive Implications : A futuristic Study .

Dr. Mohamed Ahmed Abdel Azim

Abstract:

This study aimed to analysis the effect of trade of university education for Egyptian universities and to develop future scenarios for what they might be in the future. This study used Descriptive method To observe global transformation especialy Globalization, GATS, and liberalism which lead to liberationof trade of education, and describtion the Forms of trade in university education at the global level, which is International student mobility, transnational education (TNE), and international branches of universities. and

analysis of UK experiences, China, and the United Arab Emirates. then analyze this phenomenon locally, by presenting a historical sociological analysis of the development of trade in university education in Egypt, and describing the effect of this in the Egyptian university education system, which is the transformation towards the Business model of universities, and the diversity of institutions of university education, diversity programs, and mobility of students, On the ability of public universities to compete locally with private universities as well as foreign universities. All of these through reports, available data , Results of previous studies in addition to using scenario style. This study concluded to two scenarios for the future trade of trade in university education in Egypt: first, the reference scenario that predicts the continuation of current situation, by expansionof private universities, foreign universities, and redusing of free in public universities and increasing of class in university education because of diversity of its institutions accoriding to the socio-economic class. The second scenario reform that works to take action to face globalization, Liberalism , and GATS and to take advantage of the opportunities offered through them instead of falling under the pressures resulting from them , as well as building the internal abilitieses of the public universities to be able to compete and cooperate with Arab and African university education systems.

Keywords: Trade in university education – Competitiveness of universities - GATS and university education – Business Model for Universities – International Student Mobility –Transnational Education (TNE) – International branches of universities.

- **الجزء الأول: الإطار العام للبحث.**
- **المقدمة :**

التعليم منذ عدة قرون يُنظر إليه على أنه خدمة عامة يفيد الأفراد والمجتمعات على حد سواء، ويترتب عليه مجموعة من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية، ويقع على عاتق الدولة من الدرجة الأولى، ولا تحتكره بعض القوى داخل المجتمع. لكن في السنوات الأخيرة مع تزايد الأعباء المالية على الحكومات، وتزايد قوى السوق، واتساع دور منظمة التجارة العالمية The World Trade Organisation (WTO) - أحد مؤسسات العولمة - في تحرير التجارة بالخدمات بما فيها التعليم خاصة التعليم الجامعي، وكذلك هيمنة السياسات الليبرالية الجديدة التي تدعم التحول نحو سياسات اقتصاد السوق؛ أصبح التعليم الجامعي سلعة يتم تداولها وطرحها في الأسواق يتم التنافس بين مقدميها، وتنتقل هذه السلعة بين الحدود بواسطة مقدمي الخدمة الأجانب بإقامة فروع للجامعات، أو التعليم العابر للحدود، أو منح تراخيص وعقد اتفاقيات مع شركاء محليين، أو تقديم برامج دراسية عن بعد، وكذلك استقطاب الطلاب

من كل دول العالم، واجتذاب الكفاءات والمواهب من الطلاب وهيئات التدريس وما ينتج عنه من هجرة للعقول، وأيضًا ما انتشر مؤخرًا في الجامعات المصرية من البرامج الجديدة المتميزة بمصروفات، وزيادة أعداد الطلاب في الجامعات الخاصة، وتزايد عدد الجامعات الأجنبية، بما يضع نظامنا التعليمي أمام مفترق طرق، أحدهما، تطوير النظام التعليمي بما يمكنه من المنافسة مع السوق المحلي والدولي في تقديم التعليم الجامعي، والثاني يؤدى إلى ازدواجية الخدمة التعليمية بحيث يكون هناك خدمة مجانية في الجامعات الحكومية منخفضة الجودة والتكاليف، وخدمة أكثر تميزًا في الجامعات الأجنبية أو الخاصة أو البرامج المتميزة بمصروفات عالية يتحملها الطلاب من الأسر ذات الدخل المرتفع، وما ينتج عن ذلك كله من تآكل تكافؤ الفرص التعليمية والمجانية، أو يتأرجح النظام التعليمي بين الطريقين فلا ينجح في المنافسة، ولا يستطيع الحفاظ على مبادئه السامية كعدالة التعليم ومجانيته.

والتجارة العالمية هي ببساطة التبادل التجاري للبضائع والخدمات خارج الحدود المحلية. واتفاقيات التجارة (عقود رسمية بين الحكومات تحدد الأنظمة والظروف التي سيتم توجيه التجارة في ظلها بين الأطراف المتعاقدة) على رأسها الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات المعروفة بـ "الجاتس" The General Agreement on Trade in Services (GATS) تديرها WTO، واتفاقيات أخرى إقليمية مثل "ميركوسور" Mercosur في أمريكا الجنوبية، والاتفاقيات الثنائية مثل اتفاقية التجارة الحرة بين سنغافورة ونيوزيلندا؛ جعلت من التعليم العالي مادة للتبادل التجاري، وأدت إلى تنامي التعليم الجامعي التجاري. وينظر الاقتصاديون إلى جوانب التجارة بالتعليم بتقدير القيمة النقدية لخدمات التعليم، وعدد الطلاب الذين يدرسون خارج بلدانهم (الحراك الدولي للطلاب)، ورسوم التعليم التي يدفعها الطلاب، إضافة إلى نفقات سفرهم وإقامتهم، بما يسهم في العائدات التصديرية للبلد المضيف، حيث وصل أعداد الطلاب المتنقلين حول العالم حوالي ٥ مليون طالبًا عام ٢٠١٤م، وتمتلك الولايات المتحدة الأمريكية النصيب الأكبر من عائدات هذا التنقل يفوق ١٢٥ مليار دولار. وتحول الجامعات إلى علامات تجارية دولية تتولى فتح فروع دولية لها في مختلف دول العالم وصل عددها في العقد الأخير ٢٢٠ فرعًا حول العالم. فضلا عن تصدير الدول المتقدمة لبرامج التعليم العابر للحدود، وعائدات التراخيص، وغيرها (كريستوفر زيغوراس، و غرانت مكبيرني، ٢٠١٢، ص٣٢؛ The University of Oxford International Strategy Office., 2015, p.5) *.

هذا التوجه الذي نتج عنه معاملة التعليم الجامعي كسلعة؛ قد يترتب عليه عدة أمور(جانديالاب تيلاك ،٢٠٠٨، ص ص٦٨٩ -٦٩١):

* اتبع الباحث نظام **APA** (الإصدار الخامس) في توثيق المراجع.

أولاً: أن الحياة الجامعية ستتغير بشكل كبير وملحوظ، وسوف تتضاءل فكرة قيام الجامعة بتقديم خدمة مجانية لقطاع كبير من المجتمع، وستخضع الجامعات لكل الضغوط التجارية للسوق ـ وهي سوق تدعمها الاتفاقيات الدولية والمتطلبات التي يحكمها القانون التجاري.

ثانيًا: قد يُضعِف تحويل التعليم العالي إلى سلعة من التزام الحكومات بالتمويل العام للتعليم الجامعي، ويدفع إلى المضي قدمًا في خصخصة التعليم الجامعي. وتتحول الجامعات إلى مؤسسات هادفة للربح، وتتوارى الجامعات خلف القطاع الخاص.

ثالثًا: ستؤدي التجارة بالتعليم الجامعي إلى اختفاء سريع لفروع مهمة من الدراسة، تقوم بدور كبير في الأساس القاعدي لتطوير أي مجتمع إنساني، حيث يتدنى الاهتمام بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، ويزداد الطلب على العلوم الحيوية والهندسية والإدارية التي تدر الأرباح.

رابعًا: التعامل مع التعليم الجامعي كسلعة يؤدي إلى رأسمالية المعرفة. ويصبح التعليم الجامعي مطلبًا بعيدًا عن متناول الطبقة الوسطى والدنيا

خامسًا: الاتجار في التعليم العالي يهدد اتفاقيات حقوق الإنسان الحالية، ويتعارض مع مبدأ "لكل شخص الحق في التعليم"، ويهدد العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع.

وشهد نظام التعليم الجامعي في مصر تحولات كبيرة منذ أواخر التسعينات، نتيجة تبني منهج السوق، والاستجابة لضغوطات العولمة؛ حيث زادت الجامعات الخاصة والخاصة الأجنبية من ١٨ جامعة عام ٢٠١٤م إلى ٢٦ عام ٢٠١٧م بواقع ٨ جامعات بنسبة ٤٤.٤٪، وباستثمارات غير مباشرة ٦.٤ مليار جنيه. وزيادة عدد كليات الجامعات الخاصة من ١٣٢ كلية إلى ١٦٢ في نفس الفترة، بواقع ٣٠ كلية بنسبة ٢٢.٧٪ وباستثمارات ٣ مليارات جنيه، وكذلك زيادة عدد البرامج الجديدة بالجامعات الحكومية ــ بمصروفات ــ من ١١٨ برنامجا إلى ١٧١ بواقع ٥٣ برنامجا بنسبة ٤٥٪ (بوابة وزارة التعليم العالي، ٢٠١٧). دون أن تكون هناك نظرة مستقبلية لهذا التوسع. أو التخطيط للاستفادة منه تعليميًا ومجتمعيًا، وإنما مجرد الاستجابة للعولمة، واقتصاد السوق، وتحرير التجارة بالخدمات بما فيها التعليم الجامعي.

لذلك، تأتي الدراسة الحالية لتتناول مظاهر التجارة بالتعليم الجامعي على المستوى العالمي من خلال الحراك الدولي للطلاب، والتعليم العابر للحدود، والفروع الدولية للجامعات، مع تحليل التجارب الرائدة، ورصد التحولات العالمية التي أدت إلى تحول التعليم الجامعي إلى سلعة تُطبق عليها آليات السوق

(الربحية، العائد، التنافسية وغيرها)، ووصف مظاهر هذه الظاهرة في نظام التعليم الجامعي في مصر، وتأثير ذلك على قدرة الجامعات الحكومية على المنافسة في ظل هذا السوق، ومحاولة التنبؤ بما ستكون عليه الجامعات الحكومية المصرية في المستقبل.

- **مشكلة الدراسة**:

ساهمت الاستجابة غير المنضبطة للعولمة، ولمبادئ الليبرالية الجديدة في مصر، في التوسع في الجامعات الخاصة، والجامعات الأجنبية، وإقامة أشكال مختلفة من الشراكات مع مؤسسات تعليم أجنبية، وظهور أنواع مختلفة من انتقال خدمات التعليم الجامعي عبر الحدود منها انتقال الطلاب، وانتقال أعضاء هيئة التدريس، وانتقال المؤسسات التعليمية، وانتقال البرامج التعليمية. بما ترتب على ذلك عدة مشكلات، أهمها (انظر: فاطمة زكريا عبد الرازق، ٢٠٠٩، ٦٣٦ -٦٣٧، و محيا زيتون، ٢٠٠٨، ٧٩ -٨٠ ، و خليل محمد عطية، ٢٠٠٧، ٢٨ -٢٩).

- أصبح يُنظر إلى بعض الجامعات الخاصة والأجنبية بأنها أماكن لبيع الشهادات. وبعضها مؤسسات وهمية، أو تمنح شهادات غير معتمدة ومزورة، لاتعادلها الجهات الحكومية.
- الجامعات الخاصة والأجنبية تعيد إنتاج تعدد المؤسسات الجامعية وتفاوتها في الجودة، ونوعية الطلبة ومستوياتهم الاقتصادية، بما يكرس عدم المساواة الاجتماعية، وما يتنج عن برامجها ومناهجها من إهمال للقومية المصرية وتصدير ثقافات وهويات أجنبية مختلطة.
- قلة الاهتمام بالبحث العلمي في غالبية الجامعات الخاصة والأجنبية.
- تكرار التخصصات بين الجامعات الخاصة.
- تنوع مؤسسات التعليم الجامعي في مصر لم يتم بشكل مخطط، بل تم بشكل عشوائي ارتبط بتخفيف الأعباء التعليمية عن الحكومة.
- يقلل تواجد مقدمي الخدمات التعليمية الأجانب من سيطرة الدولة على هذا النوع من التعليم.
- يتم استغلال الطلاب المصريين بتقديم مقررات دون المستوى العلمي الذي تقدمه نفس الجامعة في دولتها الأصلية.
- انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية، وارتفاع المصروفات الدراسية بصورة غير منطقية في بعض الجامعات الخاصة الأجنبية.

وبعد سيطرة ثقافة السوق في التعليم الجامعي انعكس ذلك على تحول التعليم الجامعي إلى سلعة قابلة للتجارة بها، وإعادة النظر في نظم تمويل التعليم الجامعي، الذي انتقل جزئيًا من الدولة إلى عدة مؤسسات، وعزّز نظام التمويل القائم على الطالب، وقدرته على شراء الخدمة التعليمية حسب مستواه الاقتصادي، وتنوعت المؤسسات الجامعية في مصر بين حكومي، وخاص، وأجنبي، نتيجة فتح المجال لدخول القطاع الخاص سوق التعليم العالي والتجارة فيه،

وأصبحت المؤسسات التي تتداول خدماتها التعليمية محليًا ودوليًا تهدف إلى الربح، بما يتعارض في أحايين كثيرة مع السياسات والاهتمامات الوطنية، ويهدد عدالة التعليم الجامعي بأهم مؤشراتها في تكافؤ الفرص التعليمية والمجانية؛ ويقلل فرص تنافسية الجامعات الحكومية المصرية مع نظريتها الخاصة أو الأجنبية في ظل ظروف السوق والبيئة المحيطة بهم؛ بما يعكس أهمية دراسة هذه الظاهرة.

وفي ضوء ما سبق، فإنه يمكن تحديد مشكلة الدراسة الحالية في محاولتها الإجابة عن السؤال الرئيس: **كيف يمكن للجامعات الحكومية المنافسة في السوق المحلية والدولية للتعليم الجامعي مستقبلا؟**

ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مظاهر التجارة بالتعليم الجامعي على المستوى العالمي؟
- ما مظاهر التجارة بالتعليم الجامعي في مصر؟
- ما التأثيرات التنافسية للتجارة بالتعليم الجامعي على الجامعات الحكومية المصرية؟
- ما السيناريوهات المستقبلية للتجارة بالتعليم الجامعي في مصر؟

- **أهداف الداسة**:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة الحالية في التنبؤ بتأثير التجارة بالتعليم الجامعي على القدرة التنافسية للجامعات الحكومية المصرية. ولتحقيق هذا الهدف يتم وصف التجارة بالتعليم الجامعي على المستوى العالمي، مع تحليل تجارب دولية رائدة، وأيضًا وصف هذه الظاهرة محليًا، بتقديم تحليل سوسيو تاريخي لتطور التجارة بالتعليم الجامعي في مصر، ووصف الملامح الحالية لهذه الظاهرة، وتحليل تأثيراتها على القدرة التنافسية للجامعات الحكومية؛ لتتمكن الدراسة من التوصل إلى عدة سيناريوهات مستقبلية.

- **أهمية الدراسة**:

- يتزامن إجراء هذه الدراسة مع توجه الحكومة المصرية نحو التنمية في كافة المجالات، والإصلاح الاقتصادي في كل قطاعات المجتمع. والاستجابة لتوصيات المؤتمرات العلمية، التي تنادي بتجويد التعليم الجامعي والارتقاء به ليكون قادرًا على المنافسة المحلية والدولية.
- كما تستمد هذه الدراسة أهميتها من الناحية التربوية والأكاديمية بتناولها موضوعًا حيويًا في المجال التربوي، قد يكون أقرب إلى موضوعات التربية الدولية وهو التجارة بالتعليم الجامعي. كما أنها تصنف تحت البحوث الكيفية التي تهدف إلى محاولة فهم وتفسير الظاهرة المدروسة كما تبدو في الواقع بالاستناد إلى تحليل البيانات المتاحة، والتقارير، والدراسات السابقة.
- وتواكب من الناحية الاقتصادية التوجه العالمي نحو الاستفادة من فرص العولمة والليبرالية، في تطوير قدرات الجامعات لتتمكن من المنافسة في ظل

تدويل التعليم الجامعي، والسماح لمقدمي الخدمة الأجانب وللقطاع الخاص بتقديم التعليم الجامعي خارج الحدود المحلية.

- تأكيد الدراسة من الناحية المجتمعية على قيمة العدالة وتكافؤ الفرص، والمجانية في التعليم الجامعي.
- بالإضافة إلى محاولة الدراسة التوصل إلى سيناريوهات مستقبلية لتحرير التجارة بالتعليم الجامعي في مصر
- قد تفيد الدراسة الحالية: المخططين للسياسة التعليمية الجامعية في مصر، وذلك باتخاذ إجراءات لمجابهة ضغوطات العولمة والجاتس والليبرالية، والاستفادة من الفرص التي تتيحها.

- **محددات الدراسة** :

اقتصرت الدراسة على المحددات التالية:

- المحددات المكانية: التجارة بالتعليم الجامعي في الصين، وذلك لتحولها في غضون عشرة سنوات من دولة مرسلة لطلابها إلى دولة مستقبلة للطلاب الدوليين، والمملكة المتحدة لسمعتها الأكاديمية الكبيرة التي جعلتها تنشر خدمات التعليم الجامعي لها على مستوى العالم، ولها تواجد كبير في مصر، والإمارات العربية كأكبر دولة على مستوى العالم تملك فروعاً للجامعات الدولية. وكذلك وصف هذه الظاهرة وتأثيراتها على التعليم الجامعي في مصر.
- المحددات الموضوعية: تقتصر الدراسة الحالية على وصف بعض مظاهر التجارة بالتعليم الجامعي والتي تتمثل في الحراك الدولي للطلاب، والتعليم العابر للحدود، والفروع الدولية للجامعات. وتطور هذه الظاهرة في مصر من خلال رؤية سوسيو تاريخية، وتأثيراتها على التنافسية للجامعات الحكومية. ثم محاولة التنؤ بها في المستقبل.

- **مصطلحات الدراسة**:

من خلال استعراض وتحليل المفاهيم المتعلقة بهذه المصطلحات؛ تم الاستقرار على المصطلحات الإجرائية التالية:

- **التجارة بالتعليم الجامعي** Trade in University Education:

"عملية معقدة ومتشابكة تتعامل مع التعليم الجامعي على أنه سلعة تباع وتشترى في الأسواق المحلية والدولية، عبر عدة أشكال: إقامة فرع لجامعة أو مؤسسة تعليمية خارج حدودها، الجامعات الهادفة للربح، تقديم منح تسهيلات وتراخيص، وتوفير المستشارين والمتخصصين الأجانب لتقديم خدمات تعليمية بمقابل مادي، وغير ذلك بما تتلاشى مع هذه العملية طبيعة التعليم الجامعي كخدمة عامة".

- **القدرة التنافسية** Competitiveness of universities:

"قدرة الجامعات الحكومية على ما تبذله من جهود وانشطة وابتكارات وفعاليات إدارية وتسويقية، على تحقيق قيمة مضافة عالية، ضمن بيئة اقتصادية

تشجع على ثقافة السوق، بما يمكنها من منافسة الجامعات الخاصة والجامعات الأجنبية، في اجتذاب الطلاب، والمواهب، وتحقيق مصادر دخل متنوعة وإدارتها بفعالية"

- **الدراسة المستقبلية** Future Study :

"مجموعة من التصورات والرؤى القائمة على أساس علمي لمستقبل ظاهرة تحرير التجارة بالتعليم الجامعي في مصر، وذلك انطلاقا من معطيات واقع هذه الظاهرة، وتطورها، وما تفرضه التحولات الداخلية والخارجية من تحديات".

- **الدراسات السابقة**:

يتم عرض الدراسات العربية والأجنبية المرتبطة بموضوع الدراسة (التجارة بالتعليم الجامعي)، وذلك على النحو التالي:

- **دراسة سلمى البكري، ٢٠٠٥ بعنوان "التعليم الأجنبي في مصر بين نظريتي الغزو الثقافي والتفاعل الإيجابي: دراسة حالة للجامعة الأمريكية بالقاهرة".**

هدفت الدراسة إلى زيادة الوعي بالدور الذي يقوم به التعليم الأجنبي في مصر مع التركيز علي حالة الجامعة الأمريكية وتوسيع مساحة البدائل المتاحة لمصر، للاستفادة من التعليم الأجنبي ومواجهة بعض جوانب القصور فيه. وقد تم اختيار عدد من المقولات الشائعة بين المعنيين بالتعليم الجامعي عن دور التعليم الأجنبي في مصر. واستخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة، بالإضافة إلى استطلاع الرأي لرصد التباين بين توجهات الهوية بين الطلاب المصريين في جامعة القاهرة الجامعة الأمريكية بالقاهرة. وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن الجامعة الأمريكية بالقاهرة تضم نخبة مصرية لكنها متوسطة المستوى مقارنة بالجامعات الأمريكية في الولايات التحدة الأمريكية . كما أن المخرجات التي تنتجها الجامعة الأمريكية بالقاهرة أفضل من نظريتها بجامعة القاهرة. كما تجدر الإشارة إلى أن التعليم الأجنبي في مصر يمكن أن يدعم التعليم المصري عن طريق الاهتمام بالبحث العلمي أكثر من الاهتمام بالتدريس، واهمية التوسع في التعليم عن بعد مع الجامعات الأجنبية.

- **دراسة ماجد رضا بطرس، ٢٠٠٦ب بعنوان الجاتس وتحرير التجارة الدولية في قطاع التعليم العالي في مصر.**

هدفت إلى دراسة مجالين متشابكين، أولهما يتعلق بآليات وانشطة منظمة التجارة العالمية واتفاقية الجاتس في تحرير التجارة في خدمات التعليم الجامعي، وثانيهما، دراسة عدة خبرات دولية في مجال تحرير التجارة بالتعليم وإمكانية الاستفادة منها في مصر. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت إلى أن الجامعات الأجنبية في مصر أنشئت في الأصل لاعتبارات سياسية، لا تحكمها بروتوكولات موحدة، بل عدة اتفاقيات متباينة من حيث الشروط والقواعد وأسلوب تقديم المساعدات الفنية، وأن جميع صور تحرير التجارة بالتعليم الجامعي متوفرة في مصر. وأوصت بضرورة استغلال المزايا التنافسية النسبية المتاحة لمصر كدولة رائدة في مجال التعليم الجامعي وتصدير خدماتها التعليمية إلى المنطقة العربية والدول الإفريقية.

• **دراسة خليل محمد عطية، ٢٠٠٧ بعنوان التعليم بين تدخل الدولة وآليات السوق.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الأداء التعليمي المصري في ظل نظام اقتصادي مختلط، قامت فيه الدولة بتفعيل آليات السوق وتشجيع القطاع الخاص على تقديم هذه الخدمة، وتحليل الآراء التي تؤيد وتعارض خصخصة التعليم الجامعي، ودور الدولة والقطاع الخاص في التعليم. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي. وتوصلت إلى نجاح النظام التعليمي من الناحية الكمية في استيعاب أعداد متزايدة من الطلبة، وخفض نسبة التسرب، وزيادة تعليم الفتيات، وفي المقابل تعثر نوعي في انخفاض الكفاءة التعليمية بارتفاع كثافة الفصول، وانخفاض نصيب الطالب من الإنفاق الحكومي، وآثار ذلك على انتشار الدروس الخصوصية، وتغليب آليات السوق بإقامة فروع لجامعات أجنبية، وتنامي حصة القطاع الخاص من التعليم الجامعي.

• **دراسة إداره المرسي محمد المرسي، ومحمد إبراهيم عطوة، وحسن محمد حسان، ٢٠١٠ بعنوان أنماط التعليم الجامعي في مصر تحليل مقارن.**

هدفت الدراسة إلى المقارنة بين أنماط التعليم الجامعي في مصر (الجامعات الحكومية، والخاصة، والأجنبية)، في محاولة الاستفادة من نقاط قوة كل نمط بما يحقق التكامل بينهم، واختارت الدراسة جامعة المنصورة، وجامعة ٦ أكتوبر، والجامعة الأمريكية بالقاهرة، تمثيلا لكل نمط. واستخدمت الدراسة المنهج المقارن. وتوصلت الدراسة إلى توافر الاستقلالية في الجامعات الخاصة والأجنبية اكثر من الجامعات الحكومية، واعتماد الجامعات الحكومية على الدولة كمصدر أساسي في التمويل بينما النمطين الآخرين يعتمدان على المصروفات الدراسية من الطلاب، وامتلاك الجامعات الاجنبية بنية وتجهيزات عالية الجودة مقارنة بغيرها، وتسعى أيضًا أي الجامعة الأمريكية إلى نشر الثقافة الغربية، وتدريس القيم والقضايا المجتمعية من وجهات نظر غربية، وتعتمد الجامعات الثلاث على مجموع الطالب في الثانوية العامة كمعيار للقبول، بالإضافة إلى امتحان اللغة الإنجليزية والقدرات فيما يخص الالتحاق بالجامعة الأمريكية.

• **دراسة** Phillips, M. W. & Stahl, C. W. ,2001 **بعنوان التجارة الدولية في خدمات التعليم الجامعي في منطقة آسيا والمحيط الهادي: الاتجاهات والقضايا .**

هدفت إلى دراسة حجم التجارة في خدمات التعليم الجامعي من حيث عدد الطلاب الأجانب الذين يدرسون في البلدان المتقدمة اقتصاديًا، وكذلك حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدول المتقدمة في توفير التعليم في البلدان النامية. تم اختيار منطقة آسيا، والمحيط الهادي باعتبار هذه المنطقة أكبر مُصدر للطلاب المتنقلين دوليًا، وتناولت التجارة الدولية في الخدمات التعليمية، وقادة السوق الدولية في تصدير التعليم الجامعي، واستكشاف القضايا التي تثيرها تلك الظاهرة. وتوصلت الدراسة إلى أن دول المملكة المتحدة وأمريكا الشمالية واستراليا في مقدمة الدول المصدرة لخدماتها التعليمية، والفوائد الاقتصادية التي تعود على هذه الدول من خلال الحملات التسويقية لخدماتها التعليمية، بالإضافة إلى تطوير أساليبها لتوفير تعليم جيد. وأوضحت الآثار

الإيجابية لتدويل التعليم في اكتساب مهارات متقدمة، واكتساب لغة جديدة، وتحسين فرص التنقل الثقافي، وعلى الوجه الآخر ارتفاع تكاليف التعليم بما يُعزز عدم المساواة، وفقدان الكفاءات من خلال هجرة العقول.

- **دراسة** Ziguras, C., 2003 **بعنوان أثر اتفاقية الجاتس على التعليم العالي العابر للحدود: دراسة مقارنة لتجارب نيوزيلندا واستراليا وسنغافورة وماليزيا**.

تبحث هذه الدراسة أثر اتفاقية منظمة التجارة العالمية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)على التعليم العالي عبر الوطني في أربعة بلدان: نيوزيلندا وأستراليا وسنغافورة وماليزيا. وقد التزمت نيوزيلندا وأستراليا بعدة بالتزامات بموجبِ الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات للسماح بتوفير تعليم غير مقيد نسبيا عبر الحدود في بلدانهما، في حين لم يقدم البلدان الآخران ، سنغافورة وماليزيا ، مثل هذا الالتزام . ويوجد حاليا نشاط كبير في إعادة التفاوض بشأن التزامات البلدان بالاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات كجزء من جولة "الدوحة" لمفاوضات منظمة التجارة العالمية. وركزت هذه ادراسة على الأثر العملي الذي أحدثه الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات في هذين البلدين اللذين التزما بالتعليم ، والأثر المحتمل للتزامات مماثلة من ماليزيا وسنغافورة على أنظمة التعليم العالي في تلك البلدان المستوردة الرئيسية.

- **دراسة** Oscoff, M. 2003 **بعنوان مقترح لمدى الجدوى من التزام مصر باتفاقية الجاتس في التعليم العالي**.

هدفت إلى دراسة جدوى توقيع مصر على التزامات في مجال تحرير التجارة في الخدمات التعليمية، وتناولت تأثير الجاتس على عدة جوانب مثل: التمويل الحكومي للتعليم العالي، ومؤشرات الجودة، والبيئة الثقافية المصرية، وتقديم الخدمات التعليمية للطلاب، وملكية مؤسسات الجامعات الأجنبية، وانتقال أعضاء هيئة التدريس. وقامت بتطبيق استطلاع رأي للأكاديميين والعاملين في الجامعات الخاصة والحكومية وفروع الجامعات الأجنبية. وتوصلت إلى عدة نتائج منها: تأكيد عينة الدراسة على وجود تباين كبير في جودة الخدمات التعليمي بين مؤسسات التعليم الجامعي في مصر، وذلك لعدم وجود معايير عامة تلتزم بها جميع الجامعات فكل جامعة لها معاييرها ومقاييسها الخاصة. والتوقيع على اتفاقية الجاتس سيهدد هيكل التمويل العام لقطاع التعليم في مصر، وذلك لاستحالة التزام مصر بمساواة الجامعات الحكومية مع الجامعات الأجنبية والخاصة، حيث يصعب على الحكومة مضاعفة ميزانيتها للجامعات الحكومية عدة مرات. وإلغاء شرط أن تكون غالبية رأس المال للجامعات الأجنبية ٥١٪ على الأقل مملوكة لمصريين، سيؤدي إلى تزايد أعداد هذه الجامعات.

- **دراسة** Collins C, S., 2007 **بعنوان الاتفاقية العامة حول التعليم العالي: الجاتس والعولمة والإمبريالية**.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أدوار التعليم العالي بعد الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS والتزام منظمة التجارة العالمية WTO بالتحرير المتطرف للخدمات خاصة في التعليم العالي، والأيديولوجية المعروفة باسم

النيوليبرالية Neolibralism. وقد استرشدت الدراسة في منهجيتها بتحليل الخطاب النقدي عند تورمان فيركلو Norman Fairclough، وذلك بتحليل ثلاثة انواع من الوثائق هي:١ - التقارير الإعلامية التي أصدرتها WTO للتعامل مع المفاهيم الخاطئة حول الاتفاقية. ٢ - النص القانوني المتضمن في بنود الاتفاقية. ٣ - مقترحات من أربعة بلدان للنهوض بتحرير التجارة في التعليم العالي (الولايات المتحدة الأمريكية، استراليا، نيوزيلندا، اليابان). ودراسة الآثار المستقبلية لهذه الظاهرة، وتوصلت إلى أن الدول المتقدمة تدعو إلى تقليل الحواجز بالتجارة في التعليم العالي، بينما تعترض الدول النامية التي تكافح من أجل توفير التعليم العالي، وكذلك سيطرة الأيديولوجية الإمبريالية على توجيه واحتفاظ الدول المتقدمة بأن تجعل من البلدان النامية أسواقا فرعية لجامعاتها.

- **دراسة** Tilak, J.B.G.,2008 **بعنوان التعليم العالي خدمة عامة أم سلعة للتجارة؟**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة التحول من النظر إلى التعليم العالي كخدمة عامة إلى سلعة خاصة قابلة للتداول، والتداعيات الخطيرة والإشكاليات التي فرضها هذا التحول. وتوصلت الدراسة إلى أن انخفاض الأموال والميزانية المخصصة للتعليم العالي، والاستخدام الواسع للسياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة والعولمة في كل القطاعات على مستوى الدول، وتحرير التجارة في الخدمات من قبل منظمة التجارة العالمية؛ جعل التعليم العالي سلعة تجارية. واكدت الدراسة أن الجامعات ليست شركات تجارية، لا تتعامل بالبيع والشراء، نظراً لارتباطها بالثقافة الوطنية والقيم المجتمعية، وخطورة انعكاسات التجارة بالتعليم على القيم الأكاديمية للجامعة، والإخلال بالعقد الاجتماعي، وتكافؤ الفرص في التعليم.

- **دراسة** Tham, S. Y., 2010 **بعنوان التجارة في خدمات التعليم العالي في ماليزيا: التحديات السياسية الرئيسية.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد نمط وطبيعة التجارة في خدمات التعليم العالي في ماليزيا، وتحليل العوامل الرئيسة التي ساهمت في تحقيق ذلك الأداء التجاري لقطاع التعليم العالي، وكذلك اقتراح بعض التوجهات السياسية لتعزيز التجارة في هذا القطاع في ماليزيا. واستخدمت الدراسة تحليل البيانات والمعلومات وإجراء خمس مقابلات مع بعض مؤسسات التعليم العالي الخاصة في ماليزيا. وتوصلت النتائج إلى انتشار النمط الأول من تحرير التجارة بالتعليم العالي (تداول الخدمة عبر الحدود) في تنامي التعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني، وفي النمط الثاني (الاستهلاك خارج البلاد) برزت عديد من البرامج العابرة للحدود الوطنية بما في ذلك الأنماط التي لا تنطوي على اي شكل من أشكال تنقل الطلاب، وفي النمط الثالث (التواجد التجاري) لم تعد ماليزيا مستوردة للتعليم الجامعي بل مصدرة له بوجود أربع فروع لجامعاتها في الخارج، أم النمط الرابع فماليزيا ليست في حاجة إلى محاضرين أجانب. كما أظهرت النتائج تغير نمط التجارة في التعليم العالي، وتحتاج ماليزيا إلى الاعتماد

الدولي والاعتراف بالبرامج المحلية. وتوجيه السياسة المستقبلية لإزالة القيود على تحرير التجارة بالتعليم في ماليزيا.

- **دراسة** Hong, Y. , 2010 **بعنوان تحليل تصدير خدمات التجارة في التعليم العالي في الصين - على أساس نظرية الميزة النسبية**.

تأخذ هذه الدراسة زاوية نظر جديدة لتحليل الميزات والمزايا النسبية للحالة الراهنة لتصدير التجارة في خدمات التعليم العالي في الصين بشكل منهجي بالإستناد إلى النظريات التجارية واقتصاديات التعليم خاصة نظرية الميزة النسبية، ثم تتعرض أيضًا إلى تحليل الأدبيات التي تناولت توسيع تصدير التجارة في خدمات التعليم العالي في الصين. وتوصلت إلى أن تصدير التجارة في خدمات التعليم العالي يمكن أن يساعد في تعزيز الاقتصاد الكلي للدولة، لكن حالة هذه التجارة في الوقت الحاضر في حالة غير جيدة، على سبيل المثال.. من ناحية أخرى ، هناك بعض المزايا للتجارة في خدمات التعليم العالي في الصين مقارنة بدول أخرى، مثل: انخفاض تكلفة الدراسة في الصين. منهج دراسي ملائمة بأكثر من لغة. لذلك توجد فرصة لدى الصين للتوسع في تصدير التجارة في خدمات التعليم العالي.

- **دراسة** NG, S.W. ,2011 **بعنوان هل تستطيع هونج كونج تصدير خدماتها للتعليم الجامعي إلى الأسواق الآسيوية**؟

تناولت هذه الدراسة توجه سنغافورة وماليزيا وهونج كونج إلى تطوير سياساتهم التعليمية؛ ليصبحوا مراكز إقليمية للتعليم الجامعي من خلال جذب الطلاب الدوليين، وتسهيل بيئة العمل الدولية في ظل الاتجاه العالمي نحو تدويل التعليم، وهدفت إلى تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في تصدير التعليم الجامعي في هونج كونج إلى الأسواق الآسيوية. واستخدمت الدراسة ثلاث أدوات لجمع البيانات: استبانة الدراسة الاستقصائية، المقابلات الجماعية المركزة المتعمقة، إستعراض تحليل الوثائق. وتم تطبيق الاستبانة على ٤٧٠ طالبًا محليًا و٣٠ طالبًا من خارج هونج كونج. وتوصلت الدراسة إلى توافر عدد من المزايا التنافسية لدى هونج كونج تجعلها قادرة على تصدير خدماتها في التعليم الجامعي، ولديها بعض المعوقات يمكن معالجتها من خلال رفع سقف القبول للطلاب المحليين، وإنشاء صندوق لتوفير مزيد من المنح الدراسية، وتوفير صندوق هبات لدعم البحوث، وتخفيف قوانين الهجرة المقيدة.

- **دراسة** The British Council, in partnership & the German Academic Exchange. 2015 **بعنوان نظم جمع بيانات التعليم العابر للحدود: الوعي والتحليل والعمل**.

هدفت الدراسة إلى رفع مستوى الوعي حول نقص المعلومات والبيانات بخصوص التعليم العابر للحدود TNE، من خلال تقديم لمحة عامة عن عشر دول مستضيفة لفروع الجامعات الأجنبية(بوتسوانا، ومصر، وهونج كونج، والأردن، وماليزيا، وموريشيوس، والمكسيك، وتركيا، والإمارات العربية المتحدة "دبي "، وفيتنام)، وثلاث دولة مصدرة (المملكة المتحدة، وألمانيا ،وأستراليا)؛ من أجل تحديد الممارسات الجيدة والتحديات والقضايا التي تواجه هذا النوع من

التعليم. توضح نتائج التقرير التناقض في البيانات الأساسية للبرامج التعليمية المقدمة، وأساليب الانتساب وعدم وجود مصطلحات مشتركة؛ ما يُحدث مشاكل للطلاب والبلدان على حد سواء. كما تُظهر الدراسة أيضًا اختلاف مسميات إستراتيجيات التدويل ومعانيها ومفاهيمها واعتمادها وضمان جودتها، والاعتراف بالمؤهلات الأجنبية وسياسات التأشيرات والهجرة، ونتيجة لذلك هناك حالة من الفوضى والارتباك في كثير من البلدان المستضيفة للتعليم العابر للحدود. وتحث الدراسة الدول المصدرة للبرامج التعليمية العابرة للحدود والدول المستضيفة لها، على العمل معًا من أجل تطوير نظم جمع المصطلحات والبيانات المشتركة؛ لزيادة القدرة على قياس مؤشرات هذا النوع من التعليم والعمل على معرفة نقاط الضعف لتحسينه.

- **دراسة** Lee Rensimer,2015 **بعنوان سياسات التعليم الجامعي والتجاري وقضاياه ومستقبله في إمارة رأس الخيمة**.

هدفت الدراسة إلى تبين نوعية الطلبة الدوليين الذين يدرسون في فروع الجامعات الدولية في ولاية رأس الخيمة، ولماذا يختارون الدراسة فيها، وما هي العوامل التي تؤثر في قراراتهم بخصوص ذلك، من خلال تحليل مؤسسات التعليم الجامعي ودراستها، والطلبة، والتشريعات، والممارسات في المناطق الحرة التعليمية. وأجرت مقابلات شخصية مع ١٠ طالب، و١٩ أخصائي في قطاع التعليم الجامعي، واستطلاعات للرأي شارك فيها ثماني مؤسسات تعليم جامعي بنحو ١٠٣ طالبًا. وأظهرت الدراسة أن معظم الطلبة يتخذون قراراتهم بخصوص الدراسة بناءً على التوصيات والمعلومات من الأصدقاء والزملاء، وأن أغلبهم يعاني من المعلومات المضللة، فليست هناك جهة تحقق لهم صحة المعلوماتٍ، واشارت إلى أن قطاع التعليم الجامعي في إمارة رأس الخيمة أصبح مزدحما بالعديد من مؤسسات التعليم الجامعي التجارية ذات الكلفة الدراسية المنخفضة. وقدمت توصيات بخصوص رفع مستوى الشفافية والمصداقية حول هذه المؤسسات.

- **التعليق على الدراسات السابقة**:

أكدت الدراسات السابقة التي تم عرضها على تأثير العولمة، والجاتس، والليبرالية الجديدة، على تحول النظرة تجاه التعليم الجامعي، والتعامل معه على أنه سلعة تتداول محليًا ودوليًا من خلال عدة أنماط للتداول حددتها اتفاقية الجاتس مثل دراسة (Ziguras, C. 2003)، ودراسة (Tilak, J.B.G.,2008).

وهناك دراسات تناولت انعكاس بعض هذه التحولات على الجامعات المصرية لا سيما اتفاقية الجاتس التي أدت إلى توافر جميع صور التجارة بالتعليم الجامعي بمصر، وانعكاسها على التمويل الحكومي، وملكية الأجانب للمؤسسات الجامعي مثل دراسة (ماجد رضا بطرس ٢٠٠٦ب) ودراسة (Oscoff, M. 2003)، وأيضًا انعكاس ذلك على الغزو الثقافي والتفاعل الإيجابي مثل دراسة (سلمى البكري

٢٠٠٥). وكذلك تنامي حصة القطاع الخاص والأجنبي في التعليم الجامعي المصري مثل دراسة (خليل محمد عطية ٢٠٠٧).

واهتمت مجموعة من الدراسات بتأثير التجارة بالتعليم الجامعي على السياسة التعليمية الجامعية في عدة دول مثل: سنغافورة، وماليزيا، وهونج كونج، وفوائد تدويل التعليم في الصين ومنطقة شرق آسيا، مثل دراسة (NG, S.W. ,2011)، ودراسة (Phillips, M. W. & Stahl, C. W.,2001)، ودراسة (Hong, Y. , 2010)، ومحاولة هذه الدول التي تتيحها العولمة والجاتس في تصدير خدماتها التعليمية لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، واستراليا، وكندا مثل دراسة (The British Council, in partnership & the German Academic Exchange. 2015)، ودراسة (Collins C, S. 2007).

وتنوعت الدراسات في المناهج التي اعتمدت عليها، والأدوات التي استخدمتها، فبعضها استخدم المنهج المقارن (إدارة المرسي محمد وآخرون ٢٠١٠) ودراسة (NG, S.W. ,2011)، وبعضها استخدم المنهج الوصفي مثل (ماجد رضا بطرس ٢٠٠٦ب)، خليل محمد عطية ٢٠٠٧)، واستخدام المقابلات المنظمة، والاستبانات، وتحليل الوثائق، (Tham, S. Y., 2010)، وتطبيق نظرية الميزة النسبية على هذه الظاهرة مثل دراسة (Hong, Y. , 2010). بينما تستخدم الدراسة الحالية أيضًا المنهج الوصفي ، وتختلف في استخدامها لأسلوب السيناريو أحد أساليب الدراسات المستقبلية.

ركزت الدراسات على التجارة في قطاع التعليم العالي بالتركيز على الجامعات، وانعكاس ذلك على عدة جوانب مثل التمويل مثل دراسة (Oscoff, M. 2003)، والتعليم عبر الحدود مثل دراسة (The British Council, in partnership & the German Academic Exchange. 2015)، ودراسة (Ziguras, C. 2003). والفروع الدولية للجامعات مثل دراسة (Lee Rensimer,2015) بينما تركز الدراسة الحالية على تأثير تلك الظاهرة على القدرة التنافسية للجامعات الحكومية في ظل ثقافة السوق التي أثرت على التعليم الجامعي المصري، ووصف هذه الظاهرة عالميًا، وعرض تجارب الصين، والمملكة المتحدة، والإمارات العربية.

- **منهج الدراسة**:

في ضوء طبيعة موضوع الدراسة الحالية ومحاولةً للإجابة عن أسئلتها، وتحقيقا لأهدافها؛ فإنها تستخدم المنهج الوصفي التحليلي، نظرًا لملاءمته لطبيعة الدراسة، واستهدافها وصف مظاهر التجارة بالتعليم الجامعي على المستوى العالمي وتحليل تجارب المملكة المتحدة، والصين، والإمارات العربية، وكذلك وتحليل التحولات التي أدت إليها، ثم وصف الظاهرة على المستوى المحلي في مصر، وتأثيراتها على القدرة التنافسية للجامعات الحكومية، دون الوقوف عند حد الوصف والتحليل للظاهرة المدروسة، بل التنبؤ بها من خلال وضع سيناريوهات لمستقبل التجارة بالتعليم الجامعي المصري، وذلك باستخدام

السيناريوهات أحد أدوات الدراسات المستقبلية، حيث يطرح تصورات مستقبلية (بدائل) لما ستكون عليه ظاهرة الدراسة.

أقسام الدراسة: في ضوء المنهج المستخدم؛ تنقسم الدراسة الحالية إلى الأجزاء التالية:

- الجزء الأول: الإطار العام للدراسة.
- الجزء الثاني: الإطار النظري للدراسة. يتم تناوله من خلال المحاور التالية:
  - ✓ المحور الأول: مظاهر التجارة بالتعليم الجامعي على المستوى العالمي.
  - ✓ المحور الثاني: مظاهر التجارة بالتعليم الجامعي في مصر.
  - ✓ المحور الثالث التأثيرات التنافسية للتجارة بالتعليم على الجامعات الحكومية المصرية.
- الجزء الثالث: سيناريوهات لمستقبل التجارة بالتعليم الجامعي في مصر.

تم تناول الجزء الأول في الصفحات السابقة. وفيما يلي عرضًا لبقية أجزاء ومحاور الدراسة.

- **الجزء الثاني: الإطار النظري للدراسة**

ينقسم الإطار النظري إلى ثلاثة محاور: يتناول المحور الأول مظاهر التجارة بالتعليم الجامعي على المستوى العالمي، وفي المحور الثاني يعرض لمظاهر التجارة بالتعليم الجامعي في مصر، ثم يحلل في المحور الثالث تأثيرات التجارة بالتعليم الجامعي على القدرة التنافسية للجامعات المحكومية المصرية. وفيما يلي تفصيل ذلك.

- **المحور الأول: مظاهر التجارة بالتعليم الجامعي على المستوى العالمي.**

ينقسم هذا المحور إلى التحولات العالمية التي أدت إلى الاتجاه نحو التجارة بالتعليم الجامعي، والتجارب الدولية في هذا المجال..

- **التحولات العالمية التي أدت إلى الاتجاه نحو التجارة بالتعليم الجامعي.**

تتعدد التحولات أو العوامل التي أدت إلى تحرير التجارة بالتعليم الجامعي، وتتداخل فيما بينها إلى درجة يصعب الفصل بينها، لا سيما العولمة، تلك الظاهرة التي ما زالت تدرس، وتتعدد زواياها وقضاياها، وما زالت تمارس دورها في تغيير المجتمع العالمي، وتفرض نفسها على جميع مكوناته، وتتفاعل مع عوامل أخرى كالتدويل، والليبرالية وغيرها، لتُنتج لنا عددًا من الظواهر التعليمية منها الظاهرة محل الدراسة (التجارة بالتعليم الجامعي). وفيما يلي أبرز هذه التحولات:

- **تغير النظرة تجاه التعليم:**

تغيرت النظرة إلى التعليم من كونه خدمة عامة إلى سلعة يمكن التجارة بها وتحقيق الربح من ورائه. ويحدد رجال الاقتصاد الخدمة العامة على أنها الأشياء التي لا تقبل الاحتكار ولا المنافسة. بمعنى أن هذه الخدمات: أولا، لا يصح أن تتوافر للبعض بشكل حصري ويمنع البعض الآخر من الاستفادة منها، وثانيًا،

تعني عدم قابليتها للتنافس، فاستفادة البعض منها لا يجب ان يقلص من قدر استهلاك بقية الناس لها (كاستفادة المارّة مثلا من عمود الإنارة)، وأن تتوافر الخدمات العامة للجميع على قدم المساواة وأن يكون هامش الانتفاع بها مساويًا، وأن هامش تكلفة المنافع والخدمات العامة هو صفر، وهي أيضًا خدمات للاستهلاك الجماعي، ومن أهم خصائص الخدمات العامة أيضًا أن إنتاجها يجب أن يتم تمويله من قبل الدولة ومن الموارد العامة بدون الاعتماد بالضرورة على مستوى الأسعار أو إلقاء أية مسؤولية مادية على المستهلك مثل المصروفات الدراسية، كما تتميز تلك الخدمات بقلة الإنتاج من زاوية وضعية السوق، وإذا قام بها القطاع الخاص فإنه يقدمها مدفوعة الثمن بل وفي أحيان كثيرة يهدف إلى الربح من ورائها، وفي هذه الحالة تتفاوت نوعيتها طبقا لما يدفعه المستفيد منها؛ لذلك من الأفضل أن تحتكرها الدولة وتمنع المنافسة عليها حتى تتاح للجميع بنفس المواصفات. والتعليم الجامعي بهذا المعنى للخدمة العامة غير قابل للاحتكار (الحصرية)، ولا المنافسة، وأنه يقدم فوائد اقتصادية واجتماعية إضافية للأفراد والمجتمعات (جانديالاب تيلاك ،٢٠٠٨، ٦٧٤ -٦٧٦).

وبمعنى آخر فالتعليم الجامعي سلعة "شبه عامة" Quasi-Public Good، أي أنه عبارة عن حاجة أو منفعة اجتماعية، وهي تلك الحاجة المرغوب بها من قبل الجميع ولكن ليس الجميع قادرون على الدفع من أجل الحصول عليها، ويقوم السوق باستثناء الناس غير القادرين على الدفع، ويسمى هذا بـ "مبدأ الإستثناء"، وضمن نظام التعليم الجامعي ربما لا يملك عديد من الناس القدرة على دفع الرسوم، وهنا مطلوب تدخل الدولة لتنظيم إشباع الحاجات الاجتماعية. (موفق محمد الخالدي، ٢٠٠٨، ص ص٦٦ -٦٨).

لكن التوجهات الجديدة تتعامل مع التعليم الجامعي كسلعة تخضع لآليات السوق وليس كخدمة عامة أو حاجة اجتماعية، ويرجع ذلك إلى عاملين: الأول، أن أنظمة ومؤسسات التعليم الجامعي في البلدان الغنية والنامية تقع تحت ضغوطات مالية نتيجة الأعداد المتزايدة من الطلاب من ناحية، والنقص المستمر من الاعتمادات المالية الحكومية للجامعات، والعامل الثاني، حلول السياسات الليبرالية الجديدة بدعوى الاستقرار، والتأقلم المادي والعولمة، والتي ترتبط بسياسة صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وتعلي هذه السياسات من شأن الدور المتعاظم لآليات السوق. وتلقى مسألة التعامل مع التعليم الجامعي كسلعة للتسويق والاتجار دعمًا هائلا من هذه السياسات في جميع الدول النامية تقريبًا، وكمهرب للدول المتقدمة من مشكلة التمويل العام للتعليم الجامعي (جانديالاب تيلاك ٢٠٠٨، ص ص٦٨٣ -٦٨٤).

وهكذا تحولت النظرة إلى التعليم الجامعي من كونه خدمة عامة من أجل عائد اجتماعي عام، إلى سلعة تعدد مقدموها، ويتنافسوا على تحقيق الأرباح من خلاله، وأصبح على المستفيدين منه تحمل تكلفته أو جزء كبير منها، لأنهم

سيتفيدوا في الحصول على فرصة عمل وفي ارتفاع دخولهم نتيجة الشهادة الجامعية، وتم التقليل من حجم وقيمة الفوائد الاجتماعية التي تترتب عليه.

• **العولمة** Globalization:

في العقد الأول من القرن العشرين كانتا العولمة والتدويل Internationalization هما الموضوعان المسيطران في المنافسات السياسية حول التعليم العالي في جميع بلدان العالم تقريبًا، والعولمة ببساطة في جوهرها " التجارة الحرة والتدفق الحر لرأس المال، وتفصيلا أنها تنطوي على تدفق التكنولوجيا والاقتصاد والمعرفة والأشخاص والقيم والثقافات والأفكار وجميع أنواع الموارد المادية وغير المادية"، كما توصف بأنها "مجموعة من العمليات التي تميل إلى إضفاء الصبغة الدولية على الممارسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المهمة من حدودها التقليدية في الدول القومية"، وبالتالي فهي تشير إلى التوحيد المتزايد للنظام الاقتصادي العالمي من خلال تحرير التجارة الدولية. وتم الترحيب بها في جميع انحاء العالم حيث كان من المتوقع أن تحقق ازدهارًا غير مسبوقا للجميع بزيادة التجارة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة الماهرة بين الدول، لكن أدركت الدول بعد ذلك أن العولمة هي مجموعة من القضايا السياسية والاقتصادية لتنظيم الاقتصاد العالمي، مدفوعة بالحاجة إلى الحفاظ على النظام الرأسمالي بدلا من أنه مجموعة من القيم , .(Dale,R. 2000 , p.436; Rodric,D. , 1997, p. 29)

كما يمكن للمرء أن يلاحظ ثلاث موجات على الأقل من العولمة: فالموجة الأولى من (١٨٧٠ -١٩١٤) اتسمت بالتكامل الاقتصادي وتدفق العمل من البلدان ذات الكثافة السكانية الأعلى إلى البلدان الأقل سكانًا، وبين الأغنياء والفقراء، وبلغ مجموع تدفق العمالة حوالي ١٠٪ من سكان العالم. أعقب هذه المرحلة تراجع في القومية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ -١٩٥٠). بينما شهدت المرحلة الثانية (١٩٥٠ -١٩٨٠) اندماجًا وثيقا بين الدول الغنية في أوروبا وأمريكا الشمالية إلى جانب اليابان تمثل حلف شمال الأطلسي (الناتو) ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (الجات) أي التكامل الاقتصادي والسياسي بين الدول الغنية. بينما تميزت المرحلة الثالثة التي بدأت في اوائل الثمانينيات بالتقدم التكنولوجي السريع في النقل والاتصالات وارتفاع معدل تدفق العمالة وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وهذه المرحلة رغم أنها ذات طبيعة اقتصادية إلا أنها أثرت على بقية قطاعات المجتمع، بما في ذلك معظم مؤسسات التعليم العالي بطرق مختلفة في جميع أنحاء العالم، وكما لاحظ (Bassett, R.M., 2006, p.8) أن العولمة ليست مجرد قضية اقتصادية إنها قوة واسعة تؤثر على الثقافة والجوانب السياسية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية، وعدد لا يحصى من مجالات التفاعل الأخرى، والتعليم العالي يقع في جميع هذه المناطق المتقاطعة. فأصبح التعليم العالي جزء لا يتجزأ من عملية العولمة في أنحاء كثيرة من العالم.

ومن خلال التعرض للعولمة مفهومًا وتطورًا ومضمونًا؛ يمكن تعريف العولمة في مجال التعليم بأنها "توحيد نظام التعليم في العالم عن طريق تيسير التدفق الحر للطلاب والمعلمين من خلال إزالة جميع الحواجز الموجودة أمامهم، وتشير إلى العملية التي تتكامل فيها أنظمة التعليم الوطنية مع بقية أنظمة العالم". وتدويل التعليم يعني في الغالب نفس الشئ، والمفهومان ليسا متطابقين تمامًا ولكنهما مرتبطان ارتباطا وثيقا بل ومتداخلين في طبيعتهما ونطاقهما وآثارهما، لدرجة يصعب الفصل بينهما، ومع ذلك يمكن للمرء أن يقرر أن العولمة هي القوى الدافعة لتدويل التعليم، وأن تدويل التعليم امتدادًا طبيعيًا للضغوط الناجمة عن أشكال عديدة من موجة العلومة على مستوى العالم واستجابة لها، فيمكن اعتبار العولمة كمحفز بينما التدويل هو الاستجابة، ويفضل استخدام تدويل التعليم بدلا من عولمة التعليم لأن الأول أقرب إلى التعاون الدولي وتنقل القيم الأساسية والجودة والتميز، ويعرف ببساطة بأنه دمج البعد الدولي بين الثقافات في وظائف التدريس والبحث وخدمة المجتمع في التعليم العالي، بينما تشير العولمة أكثر إلى المنافسة والهيمنة، وهي التي دفعت التعليم إلى كونه سلعة قابلة للتداول بين البلدان، وتتحدى مفهوم التعليم كخدمة عامة (Tilak, J.B.G. 2011, p.20).

ويظهر تأثير العولمة على الأنظمة التعليمية سواء في مجموعة الانعكاسات التي ظهرت على منظومة التعليم بمكوناتها المختلفة لا سيما الاتجاه نحو تطبيق المعايير الاقتصادية على التعليم الجامعي والمتمثلة في المنافسة، وكفاءة الأداء، وتعظيم العائد، والربحية، وهو ما يعني أن التعليم أصبح سلعة توظف لإنتاج سلعة أخرى، كما أثرت هذه المعايير على النسب المخصصة لميزانيات التعليم الجامعي كنتيجة لتفعيل دراسات الجدوى الاقتصادية على حساب الجدوى الاجتماعية، فتنخفض مستوى جودة خريجي الجامعات الحكومية عن متطلبات سوق العمل، ثم تتجه الدول النامية للبحث عن شركاء لمساعدتهم على عبور فجوات التخلف، ولتدعيمهم في تنفيذ برامجهم التنموية، فتدخل في شراكة مع منظمات دولية ينتج عنها أن تميل السيسات التعليمية لتلك الدول إلى الشركاء المولين الذين يقدمون الدعم المالي؛ فتزداد الطموحات الاجتماعية، وتتنوع فرص تقديم التعليم الجامعي بين حكومي وغير حكومي، ومحلي ودولي، ووطني وأجنبي، وتنشأ حركة الطلاب خلال التعليم الدولي المتاح في عصر العولمة (أكثر من نصف مليون طالبًا أجنبيًا يدرسون بالولايات المتحدة) بما يساعد على التبادل الثقافي، واختلاف التطلعات والطموحات وأهداف التعليم، وتجعل السوق التعليمية اكثر انفتاحًا على العالم الخارجي، وقد تضطرب بيئة التعليم مع كل ذلك من حيث كونها مؤسسة عاملة تخضع لما يخضع له سوق العمل، من قوانين الجدوى والبحية والتنافسية (لمياء محمد السيد و صالح بن على العبري، ٢٠٠٧، ٦٨ -٧٠). ومن ثم قد تتخلى الجامعات عن وظيفتها الأساسية والثقافية المعهودة بنقل التراث وغير ذلك، إلى القيام بوظائف أخرى وأدوار جديدة، للتكيف مع تلك البيئة المتغيرة أحيانًا، والمضطربة

أحايين كثيرة، كما يتحول تطوير هيكل ومضمون التعليم الجامعي من كونه ميزة تنافسية ووسيلة للنمو والتقدم والتنمية إلى أداة لتكريس التفاوتات وتعميق الفجوة بين العالم المتقدم والعالم النامي (دول الشمال مصدر للعولمة، ودول الجنوب المتحمل لضغوطها).

- **اتفاقية الجاتس** GATS:

إن الجاتس "مجموعة من القواعد المتعددة الأطراف التي تغطي التجارة الدولية في الخدمات كالاتصالات والنقل والتعليم وغيرها"، والاتفاقيات التجارية الدولية السابقة عليها كانت في السلع والمنتجات (الجات) The General Agreement on Trade لم تكن في الخدمات ابدًا، ثم بدأ التفاوض بشأن الاتفاق العام للتجارة الدولية في الخدمات في اورغواي، ودخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٩٥م، وتدار من قبل منظمة التجارة العالمية WTO وتضم حوالي ١٤٤ من الدول الأعضاء. وقد التزمت ٤٤ دولة فقط من أصل ١٤٤ عضوًا بتحرير التجارة بالتعليم، ووضعت ٢١ فقط منها التزامات مشروطة للتعليم العالي. ومن المثير للاهتمام ملاحظة أن الكونغو وليسوتو وجامايكا وسيراليون لديها التزامات كاملة غير مشروطة في تحرير التجارة بالتعليم العالي ، ربما ليشجعوا الدول الأجنبية في تقديم تعليم عالٍ متميز يسهم في تطوير نظمها التعليمية. وتعتبر WTO المنظمة الدولية الوحيدة على مستوى العالم التي تتولى التعامل مع قواعد التجارة بين الدول، واتفاقياتها يتم التوقيع عليها من الدول الاعضاء وتصدق عليها برلمانات هذه الدول، بما يجعل قواعدها قابلة للتنفيذ من الناحية القانونية (Knight,J,2002, p.4. & WTO ,1998).

وترتكز اتفاقيات التجارة الدولية بمجموعها على ثلاثة مبادئ رئيسة، يتفرع عنها مبادئ اخرى تمثل التزامات أو أدوات لإنفاذ المبادئ الرئيسة، وهذه المبادئ هي: (علي لطفي محمود، ٢٠٠٧، ص١١).

- المبدأ الأول: الدولة الأولى بالرعاية، ويعني أن الأمتيازات الممنوحة من قبل دولة لبلد ما يجب أن تمنح للبلدان الأخرى، ويهدف هذا المبدأ إلى تحقيق المساواة بين الدول.
- المبدأ الثاني: المعاملة الوطنية، ويقضي بأن السلع والخدمات المستورة يجب أن تعامل معاملة السلع المنتجة والخدمات المقدمة محليًا. وتكمن أهمية هذا المبدأ في السلع والخدمات بغض النظر عن الدولة المنتجة للسلعة أو مقدمة الخدمة.
- المبدأ الثالث: شفافية السياسة التجارية، فعلى كل عضو في المنظمة نشر القوانين والأنظمة والقرارات والإجراءات التفصيلية المرتبطة بالخدمات التي يحرر التجارة فيها.

ومنحت اتفاقية الجاتس الدول الأعضاء مرونة كبيرة في اختيار نوع وطبيعة ونطاق وشروط الالتزامات الخاصة بها في الاتفاقية، مع وجود عدد من الالتزامات العامة، هي (ماجد رضا بطرس، ٢٠٠٦ أ، ص ص٢٥ -٢٦).

- تلتزم الدول الموقعة على الاتفاقية بشفافية اللوائح والأنظمة التعليمة.
- تلتزم الدول الأعضاء بعقد اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف للاعتراف المتبادل بالمؤهلات المطلوبة من المؤسسات التعليمية الأجنبية أو الأشخاص الذين يقدمون الخدمات التعليمية. وتشترط الجاتس أن تكون أنظمة الاعتراف المتبادل مفتوحة لانضمام دول أخرى حينما تكون مواصفات ومعايير تقديم الخدمات التعليمية الوطنية مطابقة لتلك الأنظمة.
- تلتزم الدول الأعضاء باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان عدم قيام المؤسسات الأجنبية بإساءة استخدام حقوقهم الحصرية في تشوه المنافسة، وتقييد التجارة الدولية في الخدمات.
- تلتزم الدول باستمرارية المفاوضات فيما بينها لتوسيع نطاق الاتفاقيات من حيث الالتزامات في القطاعات التعليمية.
- عدم فرض تعريفات أو رسوم عند دخول الخدمات التعليمية أو مؤسساتها إلى حدود دولة أخرى.

وتساعد تلك الاتفاقية على ضمان حرية الوصول إلى أسواق التعليم ومؤسساته بواسطة مقدمي الخدمة الأجانب الذين يمكنهم إقامة فرع لجامعة، أو مؤسسة تعليمية في أي دولة عضو، أو تصدير برامج دراسية، ومنح شهادات، وعقد اتفاقيات تآخ وتراخيص، في ظل الحد الأدنى من القيود. وتتيح أيضًا الاستثمار في مؤسسات التعليم خارج الحدود، واستخدام معلمين أجانب، وإقامة برامج للتدريب والتعليم عبر تقنيات الاتصال الحديثة من دون رقابة تذكر. هذا بالإضافة إلى النمو الكبير في الشكل التقليدي والمهم لتداول خدمات التعليم، وهو تنقلية الطلبة Student Mbility عبر الحدود للدراسة، التي تطورت من تدويل التعليم إلى إقامة معارض للترويج للجامعات الأجنبية في البلدان النامية، كما يستخدم "سماسرة" وشركات تتولى مهمة جذب الطلاب مقابل عمولة تحصل عليها من الجامعات المستقبلة للطلبة. واصبحت الدول المصدرة لهذه الخدمات (الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وكندا، واستراليا) تجني المنافع من خلال قناتين: الأولى، تحقيق إيرادات ضخمة لمؤسسات التعليم العالي المستقبلة للطلبة الأجانب نتيجة لفرض رسوم دراسية باهظة عليهم، والثانية، الحصول على ما يسمى "قوة العقول" لتوفير رأس المال البشري اللازم لدعم النمو السريع في الاقتصاد القائم على المعرفة (محيا زيتون، ٢٠١٣، ص ٢١).

وبذلك، تَعرف الجاتس أربع طرق يمكن من خلالها تداول الخدمة دوليًا، والجدول (١) يوضح تعريفا لكل مجال بالتطبيق على التعليم العالي الذي يصبح في ظل هذه الاتفاقية عابرًا للحدود: ويمكن القول أنه بتوقيع الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS في عام ١٩٩٥م؛ أصبح التعليم سلعة قابلة للتداول، قابلة للمفاوضات في إطار هذه الاتفاقية، والتي تمثل كما ذكرنا مجموعة من القواعد متعددة الأطراف تحدد التجارة الدولية في الخدمات، والتي تأخذ اربعة أشكال (العرض عبر الحدود الوطنية، الاستهلاك خارج البلاد،

الوجود التجاري لمقدم الخدمة في بلد آخر، وجود أشخاص في بلد تقديم الخدمة)، وتوغل السوق في التعليم، وبدأ القطاع الخاص في تداول الخدمات التعليمية بين عديد من البلدان، وتوسع الأجانب في تقديم الخدمات التعليمية بما عزز التعليم العابر للحدود، والتجارة في التعليم الجامعي.

جدول رقم (١) الطرق الأربعة لتداول خدمات التعليم الجامعي عبر الحدود في إطار الجاتس

طريقة تداول الخدمة	التفسير	أمثلة في التعليم الجامعي	حجم/احتمالية السوق
تداول الخدمة عبر الحدود Cross-boarder Supply	لا تتطلب الخدمة انتقال المستهلك أو مقدم الخدمة	التعليم العابر للحدود. التعليم الالكتروني. الجامعات الافتراضية.	سوق ضغير نسبيًا. تحتاج استخدام التكنولوجيا الجديدة وخاصة الانترنت
الاستهلاك خارج البلاد Consumption abroad	توفير خدمة تتطلب انتقال المستهلك إلى البلد التي تقدم الخدمة	الطلاب الذين يذهبون للدراسة في بلد أخرى	حاليًا يمثل أكبر حصة من سوق الخدمات التعليمية الدولية. لا يؤثر في التعليم العابر للحدود.
التواجد التجاري Commercial presence	مقدم الخدمة يؤسس أو لديه مرافق تجارية في بلد آخر من أجل تقديم الخدمة	فروع للجامعات الأجنبية. شراكة أجنبية مع مقدمي الخدمات المحليين في توفير برامج التوأمة / الامتياز	إمكانيات قوية للنمو في المستقبل. الفروع الدولية ما زال نشاطًا محدودًا على مستوى العالم، لكنه متزايد في شمال إفريقيا
تواجد الأشخاص الطبيعيين presence of natural persons	الأشخاص يسافرون إلى دول أخرى بشكل مؤقت من أجل تقديم الخدمة	أساتذة الجامعات، والمعلمون، والباحثون الذين يسافرونخارج لبعض الوقت للتدريس أو لإجراء البحوث.	سوق قوي يركز على انتقال المهنيين والباحثين إلى خارج البلاد.

المصدر: (Organisation for Economic Cooperation and Development. (OECD) 2004, p.35)

وتعمل منظمة التجارة العالمية على إزالة الحواجز التي تحد من الاستثمار المباشر بواسطة مقدمي التعليم الأجنبي (نيكو هيرت، ٢٠٠٠، ص١٥)، على الرغم ما أن الاتفاقية تمنح البلدان حرية اتخاذ قرار بشأن الخدمات التي يتم فتحها للتجارة وايضًا الخدمات التي لا يجب تحرير التجارة فيها، وكل دولة تتفاوض وتضع شروطا لصالحها، فتجربة كل دولة تختلف عن الدول الأخرى في تنظيم التداول بخدمات التعليم، كما يوجد اتجاه دولي نحو تطوير الأطر التنظيمية على الصعيدين الإقليمي والدولي تتعلق بآليات ضبط الجودة، والممارسة الجيدة للتعليم العابر للحدود، ووضعت اليونسكو ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مجموعة من المبادئ التوجيهية لتوفير الجودة في التعليم العابر للحدود، أهمها (Varghese, N.V. , 2007,pp.16-18).

- منح التراخيص: يجب منح الترخيص بامتلاك وتشغيل فرع محلي لجامعة أو مؤسسة تعليمية أجنبية بعد استيفاء عدة شروط، أهمها: أن تكون المؤسسة الأجنبية معتمدة في بلدها قبل منحها ترخيص العمل في البلد المضيف، وتتولى وزارة التربية والتعليم إنهاء الإجراءات الخاصة بذلك، وذلك لحماية الطلاب ضد الممارسات الاحتيالية من المؤسسات التعليمية الوهمية.

- الاعتراف بالدرجات العلمية: البلد التي ستتلقى الخدمة يجب أن تضمن جودة الخدمة التعليمية، وتضمن الاعتراف بالدرجات العلمية التي تمنحها الجامعة الأجنبية، ففي أحيان كثيرة لا تعتبر فروع الجامعات مرآه للمؤسسة الأم، فعمليات التدريس والتعليم والتنظيم والبرامج والأساتذة تختلف بين المؤسسة الأم وفرعها الجامعي، فقد تدرس برامج غير معتمدة أو ترسل اساتذة أقل من الناحية المهنية.
- التعاون مقابل الاستقلال: بعض الدول مثل الصين لا تشجع إنشاء فروع للجامعات الأجنبية بل تدعم التعاون بين المؤسسات المحلية والأجنبية، وهذا ينطلق من فرضية ان التعليم العابر للحدود يعتبر فرصة لتحسين المؤسسات الوطنية.
- معايير القبول: معايير القبول في المؤسسات التعليمية الأجنبية تكون اقل من القبول في المؤسسات العامة الوطنية من الناحية الأكاديمية؛ لأنها توفر تعليمًا لأبناء الأسر الثرية، وتتغاضى عن بعض الشروط الأكاديمية بما يهدد تكافؤ الفرص والعدالة في المستقبل.
- رسوم الطلاب: تشمل رسوم الالتحاق بالجامعات الأجنبية العابرة للحدود تكلفة الخدمة التعليمية بالإضافة إلى الربح، ويُجبر الطلاب على دفع رسوم إضافية كل عام دراسي.
- لغة التدريس: لغة التدريس في معظم الجامعات الأجنبية هي اللغة الإنجليزية، والتي في بعض الأحيان تتعارض مع المصالح الوطنية.

وبعد العمل بإتفاقية تحرير التجارة فى الخدمات زادت حدة المنافسة بين المؤسسات التعليمية مثل الجامعات. حيث تحول السوق من المحلية إلى العالمية، ومن تشريعات وضوابط محلية إلى تشريعات وضوابط تنسجم مع إتفاقية تحرير التجارة فى الخدمات، ووجدت مؤسسات تعليمية وجامعات يمتد نشاطاتها عبر الدول والقارات، وهذه الجامعات تمتلك قدرات تنافسية عالية (محمد صبرى الحوت، وصلاح الدين محمد توفيق، وأحمد عابد عبدالمطلب،٢٠١٥، ص١٤٧). مع ملاحظة أن التجارة في الخدمات التعليمية تختلف عن نظريتها للسلع للطبيعة الخاصة للخدمات التعليمية، لا سيما أن التجارة في خدمات التعليم تتميز بضعف قدرة الدولة على الرقابة على تدفقها عبر حدودها الإقليمية وبالتالي عدم قدرتها على فرض حصص استيرادية عليها، ويحكم الخدمات التعليمة معايير مهنية فنية محددة، وتخضع للأمن القومي، ويكون الدخول في نطاق إنتاج وتسويق تلك الخدمات مجالا محفوفا بالمخاطر أمام المؤسسات التعليمة الأجنبية، بالإضافة إلى أن بعض الدول تحتكر مؤسساتها التعليمة ولا تسمح بالمنافسة، وكذلك تختلف القوانين التي تحكم المؤسسات التعليمية من دولة إلى أخرى، فضلا عن وجود عوائق على الهجرة بين الدول تعرقل تدفق الخدمات التعليمية بينها(ماجد رضا بطرس، ٢٠٠٦ أ، ص ص ٢٢ -٢٣). كل هذا يعطي خصوصية لتحرير التجارة في الخدمات التعليمية عن غيرها من الخدمات والسلع الأخرى.

ومن ناحية أخرى تواجه الدول النامية عدة مخاطر من وراء هذه الاتفاقية، لا سيما وأن التحرير يؤثر على قدرتها على أداء وظائفها التنظيمية والتوزيعية في مجالات وضع المتطلبات والشروط والمؤهلات والعناصر الفنية للترخيص بعمل المؤسسات الأجنبية على أراضيها، وبالتالي على استقلالية قراراتها الوطنية وسيادتها، كما سيؤثر على تقديم التعليم في مؤسسات خاصة وأجنبية بجودة أعلى وبمصروفات باهظة يؤدي إلى نتائج سلبية على العدالة والمجانية، كما أن المنافسة ستكون غير متكافئة بين المؤسسات المحلية والمؤسسات الأجنبية لصالح الأخيرة (باكيناز عزت ٢٠٠٨، ص ص١١١—١١٢)، كما سيؤدي إلى أن سوق العمل سيلجأ إلى خريجي المؤسسات الأجنبية على حساب خريجي المؤسسات الحكومية بما يرفع معدلات البطالة بين الطبقات الفقيرة، بالإضافة إلى المخاوف من تأثير المؤسسات الأجنبية على استغلال الدارسين ماديًا، والتأثير على ثقافتهم وهويتهم الوطنية، فضلا عن تقلص دور الدولة في التعليم في مقابل تعاظم دور القطاع الخاص الوطني والأجنبي. وإن كان في المقابل سيسمح لها هذا التحرير بتواجد بعض البرامج التعليمية الدولية معتمدة التي توفر على أبناءها السفر والتكاليف، وسيرفع بعض العبء عن الحكومة في استيعاب المؤسسات الخاصة لطلبة يتحملون تكاليف دراستهم، وقد يبتج عن تواجد الجامعات الأجنبية زيادة التنافس مع الجامعات الحكومية التي ستضطر إلى تطوير إمكانياتها.

- **الليبرالية وتغير سياسات التمويل**:

الليبرالية كغيرها من المذاهب السياسية والاجتماعية تعد نمطًا فكريًا عامًا، ومنظومة متشابكة من القيم والمعتقدات تشكلت نظريًا عبر قرون عدة، بداية من القرن السابع عشر، على يد "جون لوك" و"آدم سميث" وغيرهم، هدفها الأساسي ضمان الحرية أو التحرر، وغياب القيود والموانع المعيقة لحركة الإنسان ونشاطه، على أساس انها تتعلق بممارسة الإنسان لحقوقه الطبيعية (المذهب الطبيعي)، كما تؤمن بالفردية، فالفرد هنا هو الأساس، وواجب الدولة والمجتمع حماية استقلاله، وتسهيل سعيه لتحقيق ذاته، وإتاحة المجال أمامه للاقتصاد الحر، وفكرة الليبرالية الأساسية في الاقتصاد هي الحرية الاقتصادية، بمعنى تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وأن يكون تدخلها محدودًا على أضيق نطاق، فواجبات الدولة محدودة يجب أن لا تتجاوزها (سليمان صالح الخراشي، ب. ت: ص ص٢ -٣).

ففي ظل النظام الاشتراكي الذي ساد إبان الحرب العالمية الثانية، تبنت معظم الدول سياسات التعليم المجاني للجميع من أجل حياة أفضل للفرد والمجتمع، لكن مع دخول النظام الراسمالي العالمي أزماته الاقتصادية خلال سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته؛ اتجهت بعض الدول لتبني سياسات ليبرالية جديدة تضمنت تدخل الدولة في الاقتصاد بخصخصة القطاع العام وإطلاق حرية السوق، في حين فرضت هذه السياسات لاحقا على معظم دول

العالم من قبل المنظمات المالية الدولية مثل البنك الدولي كشرط مسبق للحصول على التمويل اللازم للخروج من أزماتها الاقتصادية، فانقضت نظرية السوق على سياسات الرفاه الاجتماعي والخدمات، وطالت التعليم كأحد أهم مكونات قطاع الخدمات، حيث تخلت الدولة عن بعض مسؤولياتها تجاه تطويره ودعمه بحجة عدم القدرة على تحمل نفقات وأعباء الطلب المتزايد على الخدمات التعليمية وأُعطيَ القطاع الخاص دورًا كبيرًا في قطاع التعليم، وبخاصة تعليم ما قبل المدرسة والتعليم الجامعي، بحجة خفض تكلفته على ميزانية الدولة، ومعالجة تدهور "ترهل" التعليم العام وترديه، وزيادة فعاليته وكفاءته، والأهم تحسين جودته لزيادة تنافسية الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي والاندماج في عملية العولمة (نداء أبو عواد،٢٠١٤، ص٨٤).

وفكر الليبرالية الاقتصادية يُشكل الخلفية الرئيسية التي تفسر التوسع في التوجهات السوقية التي سادت أنظمة التعليم في بلدان عديدة من العالم. فاقتصادات الليبرالية الجديدة فيما يخص تحرير التجارة بالتعليم تنبني على عنصرين أساسين: الأول: إعادة تشكيل مفهوم الإنفاق العام للدولة، واعتباره مبررًا فقط عندما يجعل رأس المال المحلي أكثر تنافسية. وبينما يسمح ذلك بمستوى معين من الإنفاق العام على التعليم والصحة وغيرها من الخدمات الاجتماعية، يظل هذا الإنفاق مقيدًا من وجهة نظر الليبراليين الجدد بالقدر الذي يحقق الكفاءة الاقتصادية، وينصب الاهتمام بصفة خاصة على أن القطاع الخاص هو الأكثر قدرة على تقديم الخدمات عمومًا، وأنه يحقق المنافسة التي ترفع من مستوى الكفاءة، ومن ثم تعد الخصصة آلية محورية في تطبيق فكر الليبرالية الجديدة على التعليم. أما العنصر الثاني فيقوم على إتاحة الحرية الكاملة لحركة رأس المال والاستثمار الأجنبي عبر الحدود الدولية بما يتجاوز الحدود الاقتصادية الوطنية. في إطار هذا الفكر إذن، فإن انتشار آليات السوق والقيم التجارية في مجال التعليم أصبح ينعكس في جانبين: تمويل التعليم وخصخصته، والثاني تحرير التجارة في خدمات التعليم (محيا زيتون، ٢٠١٣، ص١٧).

وأفرز التفاعل بين العولمة والليبرالية الجديدة الاتجاه نحو خصخصة التعليم كاستجابة لضعف قدرة الجكومات على الوفاء بتوفير تعليم جامعي من نوعية متميزة، وعم قدرتها على مواجهة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي، وتقلص مسؤوؤلياتها وأدوارها الاقتصادية والاجتماعية لصالح القطاع الخاص. ومن أشكال خصخصة التعليم الجامعي (لمياء محمد السيد، وصالح بن على العبري، ٢٠٠٧، ص٦٨):

- انتشار الجامعات الخاصة بسرعة كبيرة، بتمويل شركات محلية أو أجنبية.
- تحميل الطلاب التكلفة الكاملة للتعليم العام أو جزء منها في صورة رسوم وضرائب.
- تطبيق نمط من الخصخصة داخل الجامعات الحكومية بأقسام مميزة تقدم نوعية جيدة من التعليم بمصروفات.

- تطبيق نظام القروض الطلابية، حيث يقوم أحد البنوك بإقراض الطالب تكلفة دراسته، ثم يقوم باستردادها بعد التخرج والعمل بفائدة محددة، دفعة واحدة أو اقساط على مدى زمني بعيد من مرتبه ودخله الشهري.

كما انعكست التوجهات الليبرالية الجديدة على نظم تمويل الجامعات، التي ظلت خلال القرنين التاسع عشر والعشرين مسألة تعني الدولة خاصة؛ ثم تزايدت التمويلات الخاصة تدريجيًا، بطريقة هامشية في أوروبا وعلى نحو أكثر تأكيدًا في امريكا الشمالية. إذ طورت أكثرية الجامعات الأمريكية العامة أو الخاصة تنظيمًا لنموذج يشبه الشركات بجوانب تنافسية قوية. فيبدو الطالب عندئذ وكأنه زبون يطالب بتعليم يتناسب مع المبلغ المدفوع ـ الباهظ غالبًا ـ وهي تكاليف عليه ان يتحملها شخصيًا. (اليونسكو، ٢٠٠٥، ص٩٣). كما أشار تقرير "Dēmos"(Quinterno,J,2012,p.5) إلى ارتفاع الرسوم الدراسية للجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية نحو ١١٢٪ في الفترة من ١٩٩٠ حتى عام ٢٠١٠م، وانخفض التمويل الحكومي للطالب بنسبة ٢٦,١٪ في نفس الفترة. فنظام التمويل الجديد انتقل من التمويل العام إلى الجامعات كمؤسسات إلى تمويل الطلاب مباشرة بالمنح الدراسية والقروض طويلة الأجل وغيرها.

- **تدويل التعليم العالي**:Internationalization of Higher Education

تُعطي العولمة بعدًا عالميًا لكل المواضيع المتعلقة بحياتنا ومجتمعاتنا ووظائفنا، وفي التعليم العالي نتج عن تلك العولمة، حراك مكثف للأفكار والطلاب والأكاديميين، نحو آفاق واسعة من التعاون والانتشار العالمي للمعرفة، كما سعت العولمة دائمًا لتقديم أنشطة وأهداف متجددة، وتقريب للمسافات. وتسعى المنشآت التعليمية إلى تدويل خدماتها التعليمية، على سبيل المثال ما جرى من تغير جذري بعد "عملية بولونيا" Bologna Declaration، في مشهد التعليم في أوروبا، من خلال إصلاحات دولية متسقة، بما جعل أهداف تدويل التعليم تتنامى باستمرار، بدءًا من تعليم المواطنين حول العالم، وتطوير كفاءة الأبحاث، وصولاً إلى تحقيق العوائد من رسوم الدراسة الدولية للطلاب، وهناك أشكال جديدة للتدويل كالجامعات الفرعية في الخارج، وبرامج التعلم عن بُعد المنتشرة عالميًا، كما تقدم محاور التعليم الدولية وشبكاته، مبادراتٍ تقليدية. مثل تنقل الطلاب والأكاديميين وتغيير المناهج، والارتباط الدولي بين المؤسسات التعليمية. (International Association of Universities (IAU).2012,1-2)

ومصطلح تدويل التعليم الذي تزايد تأثيره على أنظمة التعليم العالي، يشير إلى حركة الأشخاص، والبرامج الدراسية، ومقدمي الخدمات، والمعرفة، والأفكار، والمشاريع، والخدمات عبر الحدود الوطنية(Knight,J. 2006, p.19). ويعد تدويل التعليم الجامعي بهذا المعنى تعاونًا قائمًا على التفاعل عبر الحدود الوطنية التي تهدف إلى تحقيق اهداف أكثر أو أقل شيوعًا؛ من أجل المنفعة المتبادلة حيث يستند أساسًا إلى الثقة والاطمئنان، إذ إن تبادل الأفكار والمشاريع التعاونية تميز هذه العملية (Kwaramba, M. , 2012, p.2).

وبالرغم من أن تدويل التعليم العالي يُزيد خطورة هجرة الأدمغة، وسيطرة اللغة الإنجليزية، وضعف الدول النامية على المنافسة؛ إلا أنها تظل ذات أهمية لبعض المناطق في العالم، فبعض الدول تستفيد من الحراك الطلابي الدولي؛ لإثراء التعليم العالي لديها. كما تقوم الحكومات والمؤسسات التعليمية بتأسيس روابطٍ رسمية مع مغتربيها لتدوير الأدمغة؛ وبذلك يؤدي تدويل التعليم دورا بارزا في تطوير القدرات والفرص بشكل أفضل حول العالم، من خلال تحسين جودة التعليم والتعلم والبحث، وتعميق المشاركة من أصحاب المصالح على المستويين الإقليمي والمحلي، إعداد أفضل للطلاب ليكونوا قوة عاملة بمواصفات دولية، وحصول الطلاب على برامج تعليمية في متوافرة في بلدانهم، وزيادة فرص تنقل هيئة التدريس بالتعاون المشترك(IAU., 2013,pp.3-4)

وثمة تحولات أخرى على المستوى العالمي ساهمت في إحداث التنوع في خدمات التعليم الجامعي وتحرير التجارة فيها، من أهمها التقدم المستمر في العلوم وتفرع التخصصات، وتوسع المعرفة، وتزايدها المستمر وتقادمها السريع، والتقدم التقني المذهل الذي أتاح الحصول على المعلومات من مصادر متعددة ومن مسافات بعيدة، وتنوع مستويات المهارة والجدارة في اقتصاد كوكبي، وتنوع دوافع ومواهب الطلبة، والحاجة إلى الارتقاء بالمستوى المهني لقوة العمل بشكل مستمر، وتوفير خدمات التعليم الجامعي والتدريب لمهن جديدة. علاوة على ذلك فإن ضغوط التمويل العام للجامعات والحاجة في نفس الوقت لإتاحته للجماهير؛ جعل التنوع المؤسسي والدراسي احد الطرق الملائمة لمقابلة الطلب المتزايد. لكن هذا التنوع العريض لم يتم في الدول العربية على أساس مخطط ورؤية واضحة للواقع والمستقبل، وإنما تم بشكل عشوائي وأحيانًا فوضوي، فلم يرتبط التنوع في خدمات التعليم الجامعي بالخصائص الجديدة للتعليم وبتنوع التخصصات وتكاملها، وصقل المهارات وتجديد المعارف، وشمل فئات جديدة لم تتح لها فرص التعليم الجامعي من قبل. كما لم يحقق التنوع وجود منافسة إيجابية بين مؤسسات التعليم المختلفة مما يعزز من كفاءة النظام التعليمي ككل، بل ارتبط بالتخفف من أعباء الاستثمار العام في التعليم الجامعي والإنفاق الجاري عليه(محيا زيتون، ٢٠٠٨، ص ص٧٩ -٨٠).

يظهر لنا من خلال العرض السابق التداخل والتفاعل بين التحولات على رأسها العولمة بأهم أدواتها منظمة التجارة العالمية، والليبرالية الجديدة بتأثيراتها على إعادة النظر في التعليم من كونه خدمة عامة ذات فوائد اجتماعية إلى سلعة قابل للتداول وتطبيق نظريات السوق عليها؛ بما أدى في نهاية خضم هذا التفاعل إلى تحرير التجارة بالتعليم الجامعي، عبر آليات متنوعة، وصاحب ذلك تطبيق المعايير الاقتصادية على التعليم (الربحية، والأداء، والتنافسية)، وحدوث تغيرات في التمويل من خلال التوجه نحو تحمل الطالب كلفة تعليمه، وفتح المجال أمام القطاع الخاص ورأس المال الأجنبي في تقديم خدماته التعليمية عبر الحدود من خلال فروع الجامعات، والتعليم من

بعد، والحراك الطلابي، وانتقال الأساتذة والخبرات، بما يؤكد المضي قُدمًا نحو خصخصة شبه كاملة للجامعات، والاستثمار في خداماتها وأنشطتها، وتحول الطالب إلى "زبون" يتم التنافس عليه من قبل الجامعات، وما صاحب ذلك من زيادة المنافسة في الارتقاء بجودة الخدمة التعليمية، وتنوع وتعدد الخيارات أمام الطلاب، وسهولة تلقي الخدمة التعليمية خارج حدود وطنه، أو تسهيل ذلك الأمر عليه بإحضار الجامعات العالمية إليه، واهتمام الجامعات بالتخصصات الفنية والتقنية التي يحتاجها سوق العمل في الوقت الحالي بتزايد سرعة استجابة الجامعات للتحولات الاقتصادية والمهارية والفنية في سوق العمل المحلي والدولي.

- **تجارب دولية في التجارة بالتعليم الجامعي**.

تحلل الدراسة أهم مظاهر التجارة بالتعليم الجامعي على المستوى العالمي، والتي تتمثل في الحراك الدولي للطلاب (الذي يمثل نمط "الاستهلاك في الخارج" Consumption abroad من أنماط التجارة بالتعليم الجامعي) من خلال تجربة الصين، والتعليم العابر للحدود (والذي يمثل نمط "تداول الخدمة عبر الحدود" Cross-boarder Supply) من خلال تجربة المملكة المتحدة، والفروع الدولية للجامعات (تمثل نمط "التواجد التجاري" Commercial presence) من خلال تجربة الإمارات العربية المتحدة. (انظر الجدول ١)

- **الحراك الدولي للطلاب** International Student Mobility .

يعبر الحراك الدولي للطلاب عن نمط "الاستهلاك في الخارج" وفيه يقوم المستهلكون (الطلاب) بعبور الحدود لمتابعة دراستهم ببلد آخر لفترة محددة، أي انتقال مؤقت للطالب في دولة اخرى بهدف الدراسة ثم يعود لمتابعة دراسته في مؤسسته الأم.

وكان النمو في أعداد الطلاب الدوليين في العقود الماضية مثيراً للإعجاب. فقد أوضحت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن العدد تضاعف أربع مرات من ٨٠٠٠٠٠ في عام ١٩٧٥م إلى ٤.٥ مليون في عام ٢٠١٣م (OECD, 2014). وأن عدد الطلاب الدوليين الذين يدرسون خارج بلدانهم الأصلية سيصل إلى ٨ ملايين بحلول عام ٢٠٢٥م. وأن الزيادة في القوة الشرائية للبلدان النامية والتغيرات الهيكلية الاقتصادية هي الدوافع وراء هذا النمو(Bhandari, 2009) . كما أن البلدان المصدرة ومؤسساتها يمكن أن تستفيد بشكل كبير من تصدير خدمات التعليم. على سبيل المثال ، حصلت المملكة المتحدة على ١٤.١ مليار جنيه إسترليني من هذه الصادرات التعليمية في الفترة ٢٠٠٨ -٢٠٠٩. ومن المتوقع أن يقفز رقم الأرباح إلى ٢٧ مليار جنيه استرليني في عام ٢٠٢٥م. وفي الوقت نفسه، تشمل الفوائد المتوقعة لمؤسسات التعليم العالي تحسين صورتها، وتحسين معايير الجودة، والحصول على أفضل الموظفين والطلاب، وزيادة تنوعهم الداخلي. وظلت الولايات المتحدة الأمريكية الخيار الأكثر تفضيلا للطلاب الدوليين، حيث سجلت نسبة ١٨ ٪ من جميع الطلاب، ويلي ذلك المملكة المتحدة (١١٪) وفرنسا

(٧٪) وأستراليا (٦٪) وألمانيا (٥٪) وروسيا (٤٪) واليابان (٤٪) وكندا (٣٪) (Yuen, T. W. & Cheung, A. C. and Yuen, C. Y. 2016, p.103).

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية مركزًا عالميًا لجذب الطلاب من جميع دول العالم، حيث استقبلت في ٢٠١٣م ٨١٩٢٤٤ طالبًا دوليًا، أي نحو ٢١٪ من جميع الطلاب الذين يدرسون في الخارج على مستوى العالم، حيث تربط الولايات المتحدة سياسة الهجرة بإنشاء الأعمال التجارية والاستثمارية، وتربط بين الأنشطة البحثية للدارسين الأجانب وأجندتها البحثية، وتركز على جذب طلاب من الاقتصاديات الناشئة، حيث استقبلت من الصين والهند ٢٥٪ و ١٥٪ على الترتيب من جملة الطلاب الأجانب بها، ووصلت العائدات من رسوم الطلاب ١٢٥ مليار دولار(Ruiz, N. G, 2014, p.2-3).

وتعتبر استراليا ثالث أكبر مُصدر لخدمات التعليم الجامعي بعد الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، حيث نما عدد الطلاب الأجانب فيها بشكل ملحوظ من ٥٣،١٨٨ في عام ١٩٩٦م إلى ١٨٥٠٠٠ في عام ٢٠٠٢م، بل ازدادت إلى ٦١٥٦١ في عام ٢٠١٥م. وقد ساهمت أنشطة التعليم الدولية الناشئة عن الطلاب الدوليين الذين يدرسون ويعيشون في أستراليا بمبلغ ١٧ مليار دولار في الاقتصاد في عام ٢٠١٤م (Department of Education and Training (Australia). 2015.).

- **تجربة الصين**.

في العقود الأخيرة، أصبح نظام التعليم الجامعي الصيني واحدًا من أكبر الأنظمة الواعدة في العالم وأكثرها جدلا، فالصين ليست فقط دولة رائدة "مرسلة" ولكنها أصبحت في الآونة الأخيرة دولة مستقبلة هامة في السوق العالمية للتعليم الجامعي الدولي، وجذب عدد أكبر من الطلاب من جميع أنحاء العالم، ووفقا لإحصاءات وزارة التربية والتعليم الصينية عام ٢٠١٦م كان ما مجموعه ٤٤٢٧٧٣ طالبا دوليا من ٢٠٥ دولة ومنطقة يدرسون في الصين، وهذا يمثل زيادة قدرها ٤٥،١٣٨ (١١.٣٥٪) اعتبارًا من عام ٢٠١٥م، مما يجعل الصين الوجهة الأولى للدراسات الخارجية في آسيا كدولة "استقبال" مهمة للطلاب الدوليين من البلدان الأخرى، لذلك فإن السياسات والممارسات الصينية المتعلقة بتعليم الطلاب الدوليين تستحق المراجعة (Ministry of Education (China). 2017).

وكانت آسيا المصدر الرئيسي للطلاب الذين يدرسون في الصين ـ وفقا للإحصاءات الصادرة عن وزارة التربية والتعليم الصينية ـ في الفترة من ١٩٩٩ – ٢٠١٦م ، وظلت نسبة الطلاب الآسيويين الذين يدرسون في الصين بين ٦٠ ٪ و ٨٢ ٪. منذ عام ٢٠٠٠ ، وكانت كوريا الجنوبية أكبر دولة مرسلة للطلاب الأجانب في الصين ، وكان عدد طلابها الذين يدرسون في الصين متقدمين بشكل كبير على الدولة الثانية. وعلى مدى السنوات الأخيرة ، نمت تايلاند والهند وباكستان وكازاخستان وإندونيسيا وفيتنام بسرعة في عدد الطلاب الذين يدرسون في الصين، وارتفع عدد الطلاب الدوليين من القارات الأخرى بشكل كبير خاصة أفريقيا، بالإضافة إلى ذلك، كان معدل نمو عدد الطلاب

القادمين إلى الصين من الولايات المتحدة وروسيا في حالة مستقرة نسبيا لفترة طويلة، والحفاظ على مكانتها في التصنيف العالمي (Ministry of Education (China).2017)).

وتايخيًا كان عدد الطلاب الدوليين من عام ١٩٥٠ إلى ١٩٦٥صغيرًا ، وكان النمو بطيئًا. ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية والعلمية في الصين، وفي عام ١٩٦٦م اندلعت الثورة الثقافية التي أضرت بشكل كبير بتعليم الطلاب الأجانب، مما جعلها معلقة لمدة سبع سنوات كاملة (١٩٦٦ إلى ١٩٧٢). وفى عام ١٩٧٨ تبنت سياسة الإصلاح وفتح السياسات الوطنية، وتحولت أولويات عمل الحزب الشيوعي الصيني إلى التحديث الاشتراكي. وكانت سياسات الإصلاح والانفتاح حافزًا لتطوير التعليم العالي الصيني. وفي عام ١٩٨٥م أصدرت الحكومة قرارات اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى حول اصلاح نظام التعليم، التي وسعت الحكم الذاتي لمؤسسات التعليم العالي في إدارة شؤونها. وفي تسعينيات القرن الماضي أطلقت الصين مشروع ٢١١ (إنشاء ١٠٠ جامعة عليا في القرن الحادي والعشرين) والمشروع ٩٨٥ (إنشاء عدد قليل من الجامعات ذات المستوى العالمي) لتنشيط البلاد من خلال التعليم وتعزيز التنمية، وفي عام ٢٠٠١م، انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية، وتسارعت عملية اندماج الصين في الاقتصاد العالمي، الأمر الذي سهل إلى حد كبير تدويل التعليم العالي الصيني(Cheng, J. 2012, p. 32).

بعد ذلك دخل تعليم الطلاب الدوليين مسارًا سريعًا. في عام ٢٠١٠م، قدمت وزارة التربية والتعليم دراسة في "برنامج الصين". وفقا لهذا البرنامج، بحلول عام ٢٠٢٠م ينبغي أن يصل عدد الطلاب الدوليين المسجلين في مؤسسات التعليم إلى ٥٠٠٠٠٠ شخص في السنة. وفي عام ٢٠١٦م، كان هناك ٧٧٣،٤٤٢ طالبًا دوليًا من ٢٠٥ دولة ومنطقة درسوا في ٨٢٩ جامعة وكلية ومعاهد أبحاث وأنواعًا أخرى من مرافق التدريس في ٣١ مقاطعة ومنطقة ذاتية الحكم وبلدية على مستوى المقاطعات. وهذا يمثل ١٣٨،٤٥ طالبًا إضافيًا مقارنة بعام ٢٠١٥م، بزيادة قدرها ١١.٣٥٪ (Ministry of Education (China).2017).

وبذلك تحولت الصين من دولة مرسلة للطلبة إلى دولة مستقبلة، استأثرت على ٨٪ من السوق العالمي في عام ٢٠١٥م، متفوقة على ألمانيا وفرنسا كلا منهما ٧٪، بعد أن كانت خارج هذا السوق، وهذا التحول كان مدفوعًا بمعدلات التنمية التي حققتها الصين، والآفاق المستقبلية المحتملة، وتزايد إمكانية تعلم اللغة الصينية، ودعم المنح الدراسية للطلبة، والسمعة القوية لمؤسسات التعليم الجامعي بها، وتوفير برامج دراسية لها مكان في سوق العمل الكبير، مع توفير البنية التحتية والموارد، والمناهج البرامج التدريبية الملائمة. بالإضافة إلى إصدار الخطة الشاملة في ٥ نوفمبر ٢٠١٥ تهدف إلى الاعتراف بالجامعات الصينية كواحدة من أفضل الجامعات في العالم بحلول عام ٢٠٢٠، تركز على إنشاء بيئات تعليمية وبحثية دولية قوية تجذب الطلاب الدوليين ذوي الجودة

العالية. علاوة على ذلك فإن الصين تمثل النموذج الكونفوشيوسي المدفوع من قبل الدولة تعمل على تشكيل الهياكل والتمويل والأولويات لتسريع الاستثمار العام في الجامعات ذات المستوى العالمي(Jiani, M. A, 2017, p. 566).

كما تقوم استراتيجية الصين على تقديم حزم من المحفزات تتضمن منحًا للطلبة الأجانب تغطي مصروفات الدراسة والإعاشة، وتأمينًا صحيًا، وأحيانًا مصروفات السفر. وفي عام ٢٠٠٧م منحت الصين ١٠ آلاف منحة دراسية كاملة بتكلفة قدرها ٥٢ مليون دولار للطلبة الدوليين. ومن ناحية أخرى تستخدم الصين قدراتها التي تطورت كثيرًا في مجال العلوم والتكنولوجيا لجذب الطلبة من الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا الوسطى، كما تقيم شراكات مع حكومات هذه الدول لدعم الطلبة في مجال الطب والهندسة والزراعة (محيا زيتون، ٢٠١٣، ص٨٤). وعلى هذا النحو تتخذ الصين من التعليم الجامعي آلية تعزيز مصالحها مع الدول المتعاونة معها، وتبذل جهودًا فائقة من أجل إقامة نظام تعليمي على مستوى عالمي، باعتبار أن هذا يُعد الأساس لبناء سمعتها الدولية واستدامتها.

- **التعليم العابر للحدود** Transnational Education (TNE).

لم تعد التجارة في التعليم الجامعي تقتصر على جذب الطلبة الأجانب للدراسة بالجامعات الأجنبية بالخارج بل انتقلت التجارة إلى أوطانهم ــ أي انتقلت عبر الحدود القومية للدولة ــ حيث يعد (TNE) أبرز ملامح هذه الظاهرة، بما يتيح فرص الحصول على مؤهلات أجنبية دون الحاجة إلى السفر للجامعة الأم، وتوفير نفقات السفر والإقامة، وتقليل الأعباء عن الدولة، وجلب الأموال بدلاً من هروبها إلى الخارج.

وتطور هذا المصطلح منذ الإشارة إلى "التعليم بلا حدود" Borderless Education في تقرير استرالي عام ٢٠٠٠م، وهو يشير إلى اختفاء الحدود بين النظم التعليمية، ثم ظهر مصطلح "التعليم عبر الحدود" Cross-border Education ليؤكد على المسؤولية الوطنية في ضمان جودة التعليم واعتماده، وتمويله، والملكية المشتركة، ويشير إلى الحالات التي يعبر فيها المعلم أو الطالب، أو البرنامج، أو المؤسسة، أو مقدم الخدمة، أو المواد الدراسية؛ حدود الدولة الوطنية، ويشمل القطاع العام والخاص، ويشمل مجموعة من الطرائق المتواصلة وجهًا لوجه (سفر الطلاب إلى الخارج، وإقامة فروع للجامعة في الخارج)، أو التواصل عن بعد (باستخدام مجموعة من التقنيات بما في ذلك التعلم الإلكتروني)، ويندرج تحت هذا النوع تنقل الطلاب والأساتذة والخبراء بين الأنظمة التعليمية منذ عدة قرون لا سيما الرحلات وغيرها. أما التعليم العابر للحدود TNE فهو أي نشاط تعليمي يكون فيه الطلاب في بلد مختلف (البلد المضيف) عن تلك التي تنتمي إليها المؤسسة التعليمية (البلد الأم)، ومقدمي التعليم هنا من الأجانب، ويشمل هذا النوع فروع الجامعات، والتوأمة بين الجامعات (Knight,J. ,2005, pp.7-8).

• **تجربة المملكة المتحدة**.

تمتلك المملكة المتحدة نظامًا تعليميًا عال، يعد الأفضل في العالم، لوجود ٦ جامعات حكومية بريطانية من ضمن أفضل ٢٠ جامعة في العالم، موزعة بشكل جيد في كبرى المدن البريطانية، تسهم بشكل رئيس في صناعة المعرفة، حيث تحقق عوائد قدرت بنحو ١٠,٧ مليار جنيه استرليني في عام ٢٠١١، تجذب ١٠٠ ألف طالب دولي جديد سنويًا(The City Growth Commission. , 2014, p.6).

ويشير التعليم العابر للحدود كما عرفه المجلس البريطاني إلى تزويد أحد البلدان بلدًا آخر بالتعليم. ويتضمن التعليم العابر للحدود تنوعًا واسعًا في الأساليب بما فيها التعليم عن بعد، وعبر الإنترنت، والترتيبات المرخصة من الحكومات. ومصطلح التعليم العابر للحدود لا يستخدم بكثرة في قطاع التعليم الجامعي في المملكة المتحدة، فغالبًا ما يستخدم مصطلح "التزويد العالمي التشاركي" Callaborative international provision أو "التزويد المرخص" Franchised provision أو "التعليم عن بعد" Distance education.

ويرجع اهتمام المملكة المتحدة بالتعليم العابر للحدود إلى الثمانينيات بقيام الحكومة البريطانية بتوفير نظام الرسوم الكاملة للطلاب الدوليين، مما أوجد ما يشبه ثقافة التجارة بالتعليم الدولي، وفي التسعينيات، نتج عن نشاط الحكومات في الخارج لتطوير اقتصادات المعرفة؛ بيئة أكثر تنافسية، وحدث توسع كبير في بناء فروع خارجية للجامعات، مثل فرع جامعة نوتنغهام في ماليزيا، وفي مطلع الألفية امتد الطلب على التعليم العابر للحدود للجامعات البريطانية في الصين والهند وإفريقيا. وهناك بعض الأمثلة عن عدد البرامج البريطانية المنقولة عبر الحدود منها (أليسون دوبار، و كريستين بيتمان، ٢٠١٢، ص ص ٤٨ -٤٩):

- لدى الصين ٧٧ مؤسسة للتعليم العالي البريطاني، تقدم ما مجموعه ٣٤٦ برنامجا.
- لدى سنغافورة ١٤٨ مقررًا عابرًا للحدود، ويقدمه مزودوا الخدمة البريطانيون.
- لدى ماليزيا ٣٠٠٠٠ طالبًا مشاركًا في البرامج الوطنية العابرة للحدود، ولدى الهند نحو ١٥٠٠٠ طالبًا.
- الأمر المثير للدهشة أن لدى هونغ كونغ ٥٦٨ مقررًا بريطانيًا مسجلًا رسميًا، ولديها نحو ٤٣٠٠٠ طالبًا.

وتقدم المملكة المتحدة التعليم العابر للحدود بأساليب مختلفة مثل برامج "الجامعة المتنقلة" تركز على تقيم برامج مهنية متطورة وبدوام جزئي في مستوى الدراسات العليا لطلاب شرق آسيا، تسمح لهم بالدراسة والعمل في آن واحد، لكن هذه البرامج غير تنافسية لتزايد البرامج المحلية التي تقدم ايضًا بدوام جزئي، وانتشار الفروع الدولية للجامعات التي يتم تطويرها بمشاركة شركاء ممولين. وكذلك تستخدم المنح المشتركة، والدرجات العلمية المزدوجة في نقل التعليم العابر للحدود، بما يبرز اعتراف متبادل بالأنظمة والمدخلات

الأكاديمية، ويؤدي إلى الحصول على درجات علمية أكثر تشاركية/دولية وتتميز بأهمية اكبر في السوق العالمية(أليسون دوبار، و كريستين بيتمان، ٢٠١٢، ص ص ٥٢ -٥٣).

وتدمج ٧٧٪ من جامعات المملكة المتحدة النشاط الدولي كجزء من استراتيجيتها، وتلجأ إلى أساليب تسويقية بحتة، مثل سماسرة التعليم أو الوكلاء، من أجل ترويج برامجها التعليمية العابرة للحدود، وتقوم بعمل إصلاحات في نظام الهجرة إليها. (محيا زيتون، ٢٠١٣، ص ٧٥).

يتضح نمو التعليم العابر للحدود في المملكة المتحدة نتيجة السمعة الأكاديمية الكبيرة لجامعاتها، وتزايد الفروع الدولية لجامعاتها في مختلف دول العالم خاصة شرق آسيا، ومشاركة الجامعات الخاصة والحكومية في التعليم العابر للحدود، وتتخذ جامعاتها مبادرات تعاونية مع نظم تعليمية أخرى لتعظيم العائد من هذه البرامج، التي تقدمها بأساليب مختلفة.

- **الفروع الدولية للجامعات**.

بعد أن أصبحت التجارة بالتعليم الجامعي تولد عائدات ضخمة، وزادت حدة المنافسة بين الجامعات على جذب الطلبة الدوليين، نتيجة ازدياد الحراك الدولي للطلاب، وكذلك توقيع اتفاقية الجاتس وما تضمنته من إجراءات لتيسير انتقال خدمات التعليم عبر الحدود؛ ساهم كل ذلك في ظهور مسار غير تقليدي للتجارة في خدمات التعليم من خلال الفروع الدولية للجامعات (نشاط خارج الحدود لمؤسسة تعليم عال) أي انتقال البرامج الدراسية والاساتذة والمؤسسة ذاتها من دولتها الأصلية إلى دولة أخرى. وتسيطر مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية على هذه الفروع، فمن بين ١٦٤ فرعًا للجامعات في عام ٢٠٠٩م، وصل نصيبها ٨٧ فرعًا، وتليها استراليا ١٤ فرعًا، والمملكة المتحدة ١٣ فرعًا، ثم فرنسا والهند ١١ فرعًا لكل منهما. ويلاحظ أن هذا التوجه تستحوذ عليه الدول المتقدمة التي تمتلك أنظمة تعليمية متطورة للغاية، تسعى من خلاله إلى إقامة روابط مع العالم الخارجي، وتبادل الخبرات والطلبة مع هذه الفروع، أو مع المؤسسات المحلية الشريكة، بهدف تعزيز مكانتها العالمي، وتوفير عائدًا ماديًا كبيرًا. مثل انتقال معهد جورجيا للتكنولوجيا لإقامة برامج دراسية في فرنسا، وسنغافورة، والصين، والهند، بهدف إقامة نشاط أكاديمي مع طلاب القمة في هذه الدول. ومثال آخر فرع جامعة نوتنغهام البريطانية في ننغبو في الصين لإقامة انشطة بحث علمي مشتركة في البيئة المحلية المناسبة لموضوع البحث(محيا زيتون، ٢٠١٣، ص ص ٨٦ -٨٩).

وتنبع هذه الفروع من الدول المتقدمة لتصب في الدول النامية، حيث الأخيرة لديها قطاعات تعليم أقل تقدمًا ومجتمع طلبة ينمو بمعدلات سريعة، كما تقدم معظم هذه الدول خاصة الدول العربية استثمارات ضخمة ومحفزة لمقدمي الخدمة الأجانب لإقامة فروع لهم. وهناك عدد من المبررات التي تجعل دولة ما

تَقدم على استيراد خدمات تعليمية من الخارج، وتسمح لمقدمي الخدمة الأجانب للتجارة بالتعليم الجامعي داخل حدودها، منها(Pauline, R., 2003, p.14):

- الوصول إلى المعارف والمهارات المتخصصة: قد تحتاج الحكومات إلى كوادر تمتلك معارف وخبرات في تخصصات حديثة، فلا تتوافر لدى جامعاتها القدرة على توفيرها؛ فتسمح لمقدمي الخدمة الأجانب بتقديم التعليم الجامعي في هذه التخصصات.
- زيادة المنافسة بين مؤسسات التعليم المحلية والدولية: تسمح الحكومة للأجانب بتقديم خدماتهم التعليمية، حيث تتوقع زيادة كفاءة المؤسسات المحلية لتجذب الطلاب إليها وتنافس الأجانب.
- الحد من هجرة الكفاءات: يمثل فقدان رأس المال البشري في عديد من البلدان النامية تحديات كبيرة، فعن طريق فتح التجارة في قطاع التعليم في بلد ما يمكن الحفاظ على نسبة من الأشخاص المتميزين الذين قد يستخدمهم مقدمي الخدمات الواردة.

وبذلك يعتبر فرع الجامعة الدولي مركزًا تعليميًا تابعًا لجامعة معينة يقع في وجهة دراسية أخرى. وفي حال دراسة الطالب في هذا الفرع الجامعي، وأنهى دراسته به، سوف يحصل على شهادة معتمدة من الجامعة الأم. بمعنى آخر، يمكن للطالب أن يدرس في فرع من فروع الجامعلت الدولية المنتشرة حول العالم دون الحاجة إلى الدراسة في فرع الجامعة الأم ا(لأساسي).

- **تجربة الإمارات العربية المتحدة**.

تشهد دول مجلس التعاون الخليجي Gulf Coperation Council طلبًا متزايدًا على التعليم الجامعي؛ نتيجة عدد من العوامل لا سيما الجهود التي تبذل لتنويع الاقتصادات نحو المعرفة والابتكار، والخدمات الصناعية الضخمة التي وفرت طلبًا كبيرًا على المؤهلات، وصاحب ذلك ارتفاع معدل الإنجاب في الجنسيات الخليجية، والهجرة الداخلية الكبيرة لتلبية احتياجات سوق العمل، وارتفاع مستوى مشاركة المرأة في التعليم الجامعي؛ بما ولد ضغطا على مؤسسات التعليم الجامعي، فتزايدت أعداد هذه المؤسسات خاصة في الإمارات العربية المتحدة التي تشهد نموًا مطردًا بوصفها مركزًا دوليًا للتعليم الجامعي مع وجود عدد من المؤسسات وصلت إلى ١٠٩ مؤسسة تعليم عال ومهني معتمدة، منها ٣٧ فرعًا دوليًا للجامعات (كأكبر دولة على مستوى العالم تضم فروعًا دولية للجامعات)، بها نحو ١٥٠ ألف طالبًا وطنيًا ودوليًا، بالإضافة إلى ثلاثة جامعات حكومية، ويتركز هذا النمو في إمارة دبي، وأبو ظبي، وكذلك إمارة رأس الخيمة التي توسعت في هذا المجال من خلال دمج الاستثمارات الحكومية، والخطط الوطنية لدولة الإمارات التي وضعت التعليم الجامعي في أولوياتها حتى عام ٢٠٢١م، وسياسة المناطق الحرة التعليمية Academic Free Zones التي تسمح لمؤسسات التعليم الجامعي الدولية بالعمل داخل الإمارات دون الخضوع للاعتماد الوطني، وتتمتع بمرونة كبيرة جدًا وعوائق أقل، وتضع هذه المؤسسات

أولويات تتعلق بالرسوم الدراسية المقبولة، وسهولة البرامج التعليمية على حساب الجودة، والانخراط في عديد من الأنشطة غير الواضحة والهادفة إلى الربح على حساب الطلبة المحليين والدوليين المقيمين في الدولة والذين يتنافسون على الوظائف(Rensimer, L., 2015, p.1-2).

وما يميز تجربة الإمارات تنوع اقتصادها، حيث تستثمر بكثافة في الإنشاءات والعقارات، والسياحة، والطيران، والموانئ، وإعداة التصدير والاتصالات، واتباعها أسلوبًا يتمثل في إيجاد مظلة للجامعات والمؤسسات الأجنبية تضمها المناطق الحرة التعليمية على رأسها "قرية المعرفة في دبي" Dubai Knowledge Village التي افتتحت عام ٢٠٠٣م، وتعتبر منطقة تجارية حرة، ومركزًا للتعليم يضم ١١ فرعًا، ومركزًا لتكنولوجيا المعلومات. بالإضافة إلى "المدينة الأكاديمية الدولية في دبي" Dubai International Academic City التي افتتحت عام ٢٠٠٧م، وتوصف بأنها أول تجمع ومنطقة حرة في العالم للتعليم العالي، تضم فروعًا لجامعات دولية من الولايات المتحدة، واستراليا، والهند، وباكستان، وإيران، وروسيا، وبلجيكا، والمملكة المتحدة، وفرنسا، تقدم برامج دراسية تتراوح من سنة إلى أربع سنوات، تخدم الطلبة المحليين، والأجانب المقيمين. وبالإضافة إلى الفروع الدولية للجامعات تتواجد اشكالا أخرى من المؤسسات الأجنبية مثل الجامعة الأمريكية في الشارقة، والتي تمثل شكلا من أشكال التعاقد مع الجامعة الأمريكية في واشنطن، وكذلك فرع جامعة السوربون الفرنسية في ابو ظبي عام ٢٠٠٦م، كأول مشروع لهذه الجامعة خارج موطنها الفرنسي، استثمرت في أبو ظبي ما يقدر بنحو ٣٠ مليون دولار، وفرع جامعة بولتن البريطانية في إمارة رأس الخيمة في ٢٠٠٨م، يقدم برامج دراسية في مجال الهندسة، وإدارة الأعمال، والحاسبات، والفن، والتصميم، وفرع جامعة نيويورك ابو ظبي في ٢٠١٠م كأول فرع شامل لجامعة بحثية امريكية في المنطقة العربية(محيا زيتون، ٢٠١٣، ص ص ٢٠٤ -٢٠٥).

وبذلك تعتمد الإمارات العربية على المناطق الحرة في توفير الفروع الدولية للجامعات (قرية المعرفة ١١ فرعاً، والمنطقة الحرة برأس الخيمة ٥ فروع)، هذه المناطق وغيرها تقدم حوافز لجذب الاستثمار الدولي والنشاط التجاري الفوري، تمنح ملكية بنسبة ١٠٠٪، تقدم إعفاءات ضريبية، لا تفرض قيود على الربح أو إعادة رأس المال، وتهيء بيئة تنظيمية أكثر مرونة، لا تخضع فروع الجامعات في هذه المناطق للقيود الإشرافية والتنظيمية التي تقوم بها الحكومة الإماراتية على مؤسسات التعليم العالي الأخرى (The Quality Assurance Agency for Higher Education (QAA). 2014, p.5).

وتعتبر دبي هي الإمارة صاحبة النصيب الأكبر بامتلاكها نحو ٥٤ مؤسسة للتعليم العالي، تضم ٨٤٠٠٠ طالبًا، مسجلين في ٤٦٨ برنامج اكاديمي، بالإضافة إلى ثلاث جامعات حكومية عامة (اتحادية)، و ٢٤ مؤسسة محلية غير اتحادية، و٢٧ فرع دولي من ١٠ بلدان، تستضيف المناطق الحرة بها ٣٣ مؤسسة. وبالنسبة

للطلاب فإن ٦٩٪ مسجلون في درجة البكالوريوس (يضم برنامج المحاسبة ٥٢٪)، و ١٩٪ مسجلون في درجة الماجستير، و٨٪ في برامج الإعداد. وتوفر فروع الجامعات الدولية ٢٣٧ برنامجا دراسيًا، ٧٣٪ منها في مجال الأعمال التجارية. وبذلك أصبحت دبي وجهة للطلاب الدوليين(.(QAA. 2014, p.7).

كما أشار تقرير (QAA. 2014) إلى أن الإمارات العربية هي الدولة التي تستضيف أكبر عدد من الفروع الدولية للجامعات، تلبي هذه الفروع احتياجات الجاليات الكبيرة بها، وتستقطب طلاب دوليين من الدول المجاورة لها، بما جعلها مركزًا ناجحًا للتعليم الجامعي في المنطقة، نتيجة مناطق التجارة الحرة خاصة في دبي والتي تجذب الاستثمارات الأجنبية، وتحفز النشاط التجاري.

واتجهت الإمارات أيضًا إلى استقدام الأكاديميين الغربيين لكي تعهد إليهم بمسؤولية إدارة نظام التعليم العالي الحكومي. وصممت جامعة زايد من خلال إداراتها الأمريكية مناهج تتطابق مع النموذج السائد في الولايات المتحدة الأمريكية، حتى يمكنها ذلك من الحصول على الاعتماد من لجنة التعليم العالي للولايات الوسطى الأمريكية، بهدف أن يحظى خريجوا الجامعة بوظائف في كبرى الشركات العالمية التي تُنشأ في الإمارات (محيا زيتون، ٢٠١٣، ص ٢٠٧).

ويتضح من تجربة الإمارات، أنها تجربة توسعت بصور كبيرة في العشر سنوات الأخيرة، نتيجة تنوع الاقتصاد، والحاجة إلى تطوير القوى العاملة الماهرة اللازمة لخدمة اقتصاد المعرفة، وتنوع الجنسيات العربية والأجنبية بها؛ فلجأت إلى استيراد خدمات التعليم الجامعي. لكنها تحتاج إلى أجهزة لمراقبة الجودة التعليمية في هذه الفروع، التي تستغل الطلبة بالتكلفة العالية إلى حد ما في مقابل جودة تعليمية لا تؤهل الخريجين للحصول على وظيفة في سوق العمل، أو استكمال الدراسة في جامعات عالمية، كما أنها تحتاج إلى أطر تنظيمية وتشريعية تحكم هذا التطور بما يخدم اقتصاد المعرفة التي تنتهجه الدولة.

وبتحليل هذه التجارب يمكن استخلاص ما يلي:

- ساعدت اتفاقية الجاتس على حرية الوصول إلى أسواق التعليم ومؤسساته، عبر الحراك الدولي للطلاب، والتعليم العابر للحدود، والفروع الدولية للجامعات.
- التجارة بخدمات التعليم الجامعي تجارة شديدة الربحية، جعلت الجامعات تطور من قدراتها للاستحواذ على أكبر نصيب من السوق العالمية للتعليم الجامعي.
- اشتداد المنافسة بين مؤسسات التعليم الجامعي لجذب أفضل الطلبة الدوليين نتيجة زيادة العائدات من الرسوم الدراسية للطلاب الدوليين، والاستفادة منهم في إجراء البحوث.

- تقدم الجامعات العالمية برامج عابرة للحدود للدول الصاعدة والنامية، من خلال شبكة الإنترنت، واتفاقيات التعاون، لتوفير مصادر تمويلية ذاتية، مثل جامعات المملكة المتحدة.
- تحاول الدول إصلاح نظمها التعليمية، وتبني برامج تعليمية جديدة تلائم تعدد الجنسيات داخل مجتمعاتها، كما حدث في الصين والإمارات.
- تركز جامعات العالم على مجالات العلوم والتكنولوجيا لجذب الطلاب الدوليين، وتقديم برامج التعليم العابر للحدود في مجالات الطب، والهندسة، والاتصالات، والأعمال.
- تسعى الإمارات العربية إلى الشراكة والتعاون مع مؤسسات تعليمية جامعية في الخارج من أجل تطوير نظامها التعليم الجامعي.
- تقدم بعض الدول تسهيلات أمام انتقال مؤسسات التعليم الجامعي الدولية، مثل الإمارت التي تقدم حوافز لجذب الاستثمار الدولي والنشاط التجاري الفوري، بمنحها ملكية بنسبة ١٠٠٪، وتقديمها إعفاءات ضريبية، ولا تفرض قيود على الربح أو إعادة رأس المال، وتهيء بيئة تنظيمية أكثر مرونة.
- تستخدم الجامعات أساليب تسويقية لبرامجها الدراسية ومقرراتها، لنشرها على مستوى العالم، مثل سماسرة التعلية، ووكلاء التعليم، وغيرها.
- تقدم الجامعات برامج تواكب التنوع في الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة، وتحاول مواكبة التغير في سوق العمل.
- عندما تتجه الدول إلى تطوير نظمها التعليمية، عليها ان تضع في اعتبارها المعايير الدولية للتميز، وبناء نظام تعليمي يكون وفقا للإجراءا المقبولة عالميًا، كما يتضح من الرؤية المستقبلية للإمارات العربية في إقامة نظام تعليمي من الدرجة الأولى.
- تحول الصين من دولة مرسلة لطلابها إلى دولة مستقبلة للطلاب الدوليين بفضل عدة سياسات لا سيما دعم المنح الدراسية للطلبة، والسمعة القوية لمؤسسات التعليم الجامعي بها، وتوفير برامج دراسية لها مكان في سوق العمل الكبير، مع توفير البنية التحتية والموارد، والمناهج البرامج التدريبية.
- الأخذ في الحسبات عند الاستجابة لموجات العولمة والتعليم العابر للحدود السياق المجتمعي والثقافي، ومن المهم أن تكون السياسات والممارسات والبرامج مكيفة مع احتياجات البلاد والمواطنين، وليس لمجرد امتلاك برامج عالمية.

وبعد هذا التحليل يتضح حجم التجارة بالتعليم الجامعي على المستوى العالمي، عبر عدة أشكال، أهمها: الحراك الدولي للطلاب، والتعليم العابر للحدود، والفروع الدولية للجامعات، واشتداد المنافسة بين نظم التعليم المتقدمة للحصول على أكبر عائدات من هذه التجارة، بما أنتج تغيرًا في طبيعة النظرة إلى التعليم، وتحول سياسة التمويل من الحكومة إلى الطالب، وتطبيق الربح والخسارة على أنشطة الجامعات، وأظهر عجز جامعات الدول النامية على دخول حلبة هذه المنافسة. وفي المقابل أتاح خيارات تعليمية واسعة امام الطلاب، وخفف الضغط على أنظمة التعليم المحلية في استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب

الجامعيين، ووفر التعليم الدولي للطلاب دون الحاجة إلى السفر والتنقل؛ مما يستدعي دراسة هذه الظاهرة على المستوى المحلي، وتأثيراتها لا سيما على القدرة التنافسية للجامعات الحكومية.

- **المحور الثاني: مظاهر التجارة بالتعليم الجامعي في مصر.**

يتناول هذا المحور نشأة وتطور التجارة بالتعليم الجامعي في مصر، ووصف مظاهر هذه الظاهرة على المستوى المحلي من خلال التوجه نحو النموذج التجاري للجامعات، وتنوع مؤسسات التعليم الجامعي وبرامجه، وكذلك الحراك الدولي للطلاب.

- **نشأة وتطور التجارة بالتعليم الجامعي في مصر: رؤية سوسيو تاريخية.**

تعرض الدراسة في هذا المحور تحليل سوسيو تاريخي للتجارة بالتعليم الجامعي في مصر، بنظرة بنائية شاملة في ضوء التطورات التاريخية التي مرّ بها التعليم الجامعي الأجنبي والخاص في مصر منذ بدايته وحتى الآن، فإذا كان تسليع التعليم الجامعي والتجارة به في الفترة الحالية يأخذ اشكالا متعددة فإن مرد ذلك إلى ظروف اجتماعية بنائية تاريخية ترتبط بتطور النظرة المجتمعية للتعليم الجامعي. ويُعرّج المحور لأهم ثوابت الجامعات المصرية وهي العدالة والمجانية.

ويستند هذا التحليل إلى إحدى نظريات علم الاجتماع التربوي في تفسير ظاهرة الدراسة، وهي نظرية البنائية الوظيفية التي ترى أن الثقافة والتعليم لابد أن يكونا في متناول الغالبية العظمى، وتَعتبر تلك النظرية أن الجامعة نسق اجتماعي مفتوح يمثل جزءًا من تشكيل وتكوين الكل الاجتماعي يتأثر به ويؤثر فيه، وخاصة وجهة نظر "بارسونز" الذي أطلق على الجامعة التنظيم الأم Mother Organization الذي يشكل كل المركب التنظيمي في المجتمع الحديث، والتنظيم الرئيس المكون للتراث الثقافي في المجتمع، وأنها تضم أنساقا فرعية تعمل داخل النسق الاجتماعي الكبير، ولا يمكن دراستها إلا من خلال الأنساق الفرعية الأخرى وسياقاتها الاجتماعية والثقافية والعلاقات المتبادلة مع هذه الأنساق التي تُكوّن النسق الاجتماعي الأكبر (أحمد محمد هلالي، ٢٠١٢، ص١٢٠).

وتاريخ التعليم الجامعي الخاص في مصر تاريخ طويل بدأ منذ إنشاء الجامعة الأهلية عام ١٩٠٨م، التي كان يدعو إليها مصطفى كامل منذ عام ١٩٠٠م، وأطلق عليها "الجامعة الأهلية"، ويرجع الفضل لإنشاء تلك الجامعة لتبرعات المصريين، خاصة الأثرياء الذين كان بإمكانهم إرسال أبنائهم للخارج لتلقي علومهم في جامعات أوروبا. وقد أعد للجامعة قانون صَدّقت عليه الجمعية العمومية في جلستها المنعقدة في ٢٠ مايو ١٩٠٨م، وورد في عقد تاسيس الجامعة الأهلية أن الهدف من هذه الجامعة ترقية مدارك وأخلاق المصريين، وذلك بنشر الآداب والعلوم، وورد في المادة الثانية من الباب الأول في نظام الجامعة أن مركزها القاهرة، ويجوز لها أن تنشء محال للتعليم، ومعاهد للآداب والعلوم في كل

مدينة أو قرية بمصر. وقد أُنشئت هذه الجامعة كرد فعل لعمل الاحتلال البريطاني الذي حصر وظيفة المدارس العالية في تخريج موظفين للعمل بالمصالح الحكومية، فأدرك المثقفون الوطنيين أهمية وجود جامعة مصرية لإعداد قيادات للمجتمع في شتى المجالات، كما اهتمت الجامعة منذ بدايتها باستقدام أساتذة الجامعات الأوروبية للتدريس، وإرسال البعثات التعليمية إلى الدول الأوروبية. ولعبت الجامعة الأهلية دورًا مبرزًا في الصراع السياسي والاجتماعي في المجتمع المصري، ومنحت الحق للأغلبية الفقيرة في الحصول على التعليم الجامعي، وظل هذا هدفًا اساسيًا للجامعة لفترة طويلة. وانصرف الطلاب تدريجيًا عن الجامعة، حيث إنها لم تُعدّهم لكي يشغلوا وظيفة في الجهاز الحكومي؛ فتحولت الجامعة المصرية إلى جامعة حكومية عام ١٩٢٥م، وبلغ مجموع الطلاب في هذا العام ٣٨٦٣ طالبًا، وظلت مصر فترة طويلة خالية من أية جامعة خاصة باستثناء الجامعة الأمريكية (جورجيت دميان جورج، ٢٠٠٩، ص٢٣).

وقبل تأسيس الجامعة الأهلية، كان التعليم الأجنبي له تواجد في مصر، ومرتبط بالإرساليات الدينية، فلقد بدأ متخذًا طابعًا تبشيريًا كوسيلة لنشر المذاهب المسيحية المختلفة، حاله في ذلك حال التعليم القومي السائد حتى القرن التاسع عشر تعليمًا تسوده الروح الدينية، بتعليم العلوم الدينية الإسلامية، ثم أثرت القوى الاستعمارية على الحياة والتعليم في مصر، وكان للتعليم الفرنسي في مصر النصيب الأكبر في مدارس التعليم الأجنبي، حيث استمال الفرنسيون الطبقة الغنية من المصريين ليصبحوا دعاة الفكر الفرنسي والحضارة الفرنسية، واهتمت انجلترا فيما بعد بالإرساليات الدينية التعليمية. وبالنسبة للتعليم الجامعي الأجنبي فقد بدأ بإنشاء الجامعة الأمريكية بالقاهرة عام ١٩٢٠م، والتي بدأت فكرتها من خلال إطار ديني عن طريق الإرسالية الأمريكية، واستقلت الجامعة عن الإرسالية عام ١٩٢٢م، وأصبح لها كيانها الخاص، وتوسعت التخصصات التي تدرس بها، وتم إخضاعها لقوانين التعليم المصري بعد ثورة ١٩٥٢م، وتعمل منذ عام ١٩٦٢م كمؤسسة ثقافية في ظل اتفاق التعاون الثقافي المصري الأمريكي، ثم اعتمدت الدرجات العلمية التي تمنحها وعودلت بالدرجات العلمية التي تمنحها الجامعات المصرية الحكومية عام ١٩٧٥م، وزاد عدد الطلبة المسجلين بها، حتى بلغ ٢٢٥٠طالبًا وطالبة في العام الدراسي ١٩٨٢/٨١م (مديحة السفطي، ١٩٨٢، ص ١٨).

وبالتحليل السوسيولوجي نلاحظ أن المجتمع المصري كان ينظر إلى التعليم على أنه وسيلة لتعليم العلوم الدينية بداية من الكتاتيب، وبتواجد الجاليات الأجنبية خاصة بعد الاستعمار الفرنسي والانجليزي لمصر، اهتمت بإنشاء مدارس وجامعات (الجامعة الأمريكية) لنشر التعليم الدينية لجالياتهم، وقبل ذلك باعتماد "محمد على" على الانفتاح على الثقافة الغربية وإقامة نظام تعليمي مصري قائم على العقول الأجنبية، ثم تحول التعليم الأجنبي إلى وسيلة

تخدم فلسفة المستعمر، يحافظ من خلال التعليم على بقائه في مصر، واستمر النسق التعليمي المصري يأخذ شكلين: أحدهما تعليم قومي يخضع لإشراف الدولة القومية، وإنشاء الجامعة الأهلية ليحافظ على طابع المجتمع القومي امام ضغوط المستعمر، والآخر، تعليم أجنبي له استقلاله وفلسفته الاستعمارية المستمدة من مبادئ أجنبية، وبلغ هذا النسق ذروة الصراع الثقافي والسياسي حتى ثورة يوليو ١٩٥٢م، بتأميم التعليم الأجنبي في مصر، وتم إخضاعه لإشراف الدولة. ومن زاوية أخرى يتضح أن التعليم الأجنبي وعلى رأسه الجامعة الأمريكية بالقاهرة أحد المظاهر الواضحة لطبقية التعليم، لأن تلك الجامعة تخدم أقلية من أبناء المجتمع تمثل النخبة فيه، وذلك لما يفرضه هذا النوع من التعليم من مصروفات باهظة لا يقدر عليها إلا الميسورون فقط. فالنشأة التاريخية لهذه الجامعة مرتبطة بالفئة المتميزة في المجتمع وبأبناء الجاليات الأجنبية، وظل مقصوراً على تلك الفئة، والذي يهدر مبدأ تكافؤ الفرص بالتعليم، وأصبح التخرج من هذه الجامعة يمثل مزية اجتماعية وثقافية واقتصادية واضحة لخريجيها من أبناء الوطن، يحصلون بعد ذلك على المناصب المرموقة داخل الدولة.

ولم تطرح فكرة إنشاء جامعة خاصة بمصروفات إلا في نهاية عقد الخمسينيات، وقبل ذلك الوقت تعرضت الفكرة للظهور والاختفاء عدة مرات، وواجهت الفكرة عقبات كثيرة أهمها التمويل. لكن تبقى قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١م من اهم العوامل التي ساعدت على إنزوائه، إذ أن هذه القوانين رفعت مبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التعليمية التي انعكست بشكل حقيقي على طلبة الجامعة، فزاد الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي، بعد التوسع في سياسة القبول بقبول جميع الناجحين في الثانوية العامة، وإلغاء الرسوم في الجامعات عام ١٩٦٢م، وإنشاء فروع للجامعات الحكومية بالأقاليم للتخفيف على تكاليف الانتقال للطلبة، فضلا عن الخدمات والإعانات الاجتماعية للطلبة الجامعيين؛ فارتفع عدد المقيدين بالجامعة، وساد في هذا المناخ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص في التعليم الجامعي. ومن ثم توقفت فكرة الجامعة الخاصة. (جورجيت دميان جورج، ٢٠٠٩، ص ٢٤؛ و سامية السعيد بغاغو، ١٩٩٤، ص ٨).

وطول هذه الفترة من الخمسينيات والستينيات كانت مصر تنتهج الاشتراكية (اقتصاد الدولة أو الاقتصاد الموجه). ومنذ السبعينيات اتجهت الدولة نحو الليبرالية لتطويع أنظمة ومرافق الخدمات العامة لقواعد السوق الدولية. ففي عام ١٩٧١م ظهر اقتراح - على استحياء - بإنشاء جامعة أهلية، ولكن سرعان ما تجدد الاقتراح عام ١٩٧٣م، على أن تُدار وتُمول عن طريق القطاع الخاص بوصفها شركة استثمارية. وكان ذلك ضمن إرهاصات الانفتاح الاقتصادي الذي أعلن عنه رسميًا عام ١٩٧٤م. وتقدمت وزارة التربية والتعليم بمشروع عملي في هذا الصدد. ليتأكد الانحياز لصالح تلك القلة الاجتماعية

الصاعدة مع الانفتاح، والتي تستفيد اقتصاديا وتتميز اجتماعيًا أن تتميز ايضًا تعليميًا (شبل بدران، ١٩٩٧، ص ٩).

والتحليل السوسيولوجي لفترة السبعينات أن سياسة الانفتاح الاقتصادي أدت إلى تضخم ثروات فئة قليلة من المجتمع على حساب الأغلبية، هذه الفئة التي لا تسهم في الإنتاج الحقيقي بل تستولي على نصيب وافر من الإنتاج (الرأسمالية الطفيلية)، هي التي ارتفع صوتها بإنشاء الجامعات الخاصة، لتوفير تعليم لأبنائهم القادرين ماديًا، بما يدعم الفوارق بين الطبقات. وشهدت الجامعات الخاصة قبولا، لحاجة الاستثمارات الأجنبية إلى من يتقنون اللغات الأجنبية للعمل في مشروعاتهم(عنتر لطفي محمد، ١٩٩٥، ص ٦٩). كما أن الجماعات والقوى السياسية في المجتمع ترتبط بشكل وثيق بالقوى الاقتصادية والمصالح الطبقية المسيطرة على مصادر هذه القوة. حيث أتت التشريعات والإجراءات في ظل هذا المناخ الانفتاحي لصالح الفئات الضاغطة، وهي الفئات "الطفيلية" التي طالبت بإنشاء الجامعة الخاصة تدار وتمول عن طريق القطاع الخاص بعيدًا عن سيطرة الدولة.

وفي الثمانينيات كانت النظرة السوسيولوجية للجامعات الخاصة تعبر عن حالة الجدل من قِبل المعارضين للجامعات الخاصة بسبب المخالفة الدستورية والأيديولوجية، وأنها تؤدي إلى تقويض تكافؤ الفرص، وتكريس التفاوت الاجتماعي والثقافي داخل بنية المجتمع، وأن النظام التعليمي الحالي يحتاج إلى التطوير لا إلى بديل، وأن التعليم حق للقادرين عليه معرفيًا دون عوائق مالية، وأن الجامعات الخاصة ستكون مشروعًا استثماريًا لرجال الأعمال هفها الربح وليس تطوير التعليم، كما انها ستكون إحدى حلقات التبعية والتغريب والإفساد لحياة المجتمع. والمؤيدين الذين يحاولون الاستناد لدعم حجتهم بأن التعليم المجاني فقط في المؤسسات التعليمية التي تشرف عليها الدولة، وعدم قدرة الجامعات الحكومية على استيعاب الطلب المتزايد على التعليم الجامعي، وحاجة سوق العمل إلى تخصصات تكنولوجية حديثة غير متوافرة في الجامعات الحكومية، وتوفير الدولارات التي يدفعها الطلاب للتعليم في الخارج، وانتشار المدارس الأجنبية في التعليم قبل الجامعي، واستمر هذا الجدل حتى طرحت وزارة التعليم العالي ١٩٨٦م فكرة إقامة جامعة تكنولوجية وافق عليها المجلس الأعلى للجامعات عام ١٩٨٨، بعد إقرار "استراتيجية تطوير التعليم في مصر" في يوليو ١٩٨٧م، والتي عبرت السياسة التعليمية الواردة في تلك الاستراتيجية عن التزاوج بين رأس المال المصري والأجنبي، ورفع الدعم عن التعليم كما تم رفعه عن السلع الضرورية للمواطن المصري، والتعامل مع التعليم بوصفه سلعة في السوق يشتريها من يستطيع أن يدفع ثمنها (شبل بدران، ١٩٩٢، ص ص ١٥ - ١٦).

وفي بداية عقد التسعينيات أصبحت فكرة إنشاء الجامعات الخاصة حقيقة بصدور القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢م، الذي أقر بقانونية إنشاء جامعات خاصة

تكون غالبية الأموال المشاركة في رأس مالها مملوكة لمصريين ولا يكون غرضها الأساسي الربح. ففي هذه الفترة وما سبقها شرعت الدولة في بيع القطاعات والمؤسسات العامة في إطار ما يعرف بالخصخصة، وعلى مستوى التعليم تم فتح المجال للقطاع الخاص ليشارك الحكومة في ملكيتها للمؤسسات التعليمية، ويرجع ذلك من الناحية السوسيولوجية إلى إقناع المجتمع بأهمية المشاركة المجتمعية، وأن الدولة وحدها غير قادرة على تقديم الخدمة التعليمية، وان المنافسة بين التعليم الحكومي والخاص سوف يوفر جودة التعليم، بالإضافة إلى دعوات النخب المجتمعية أن الحكومة فشلت في إدارة ملف التعليم، وعليها الاستعانة بالمنظمات الدولية ــ على رأسها البنك الدولي ــ وتشجيع القطاع الخاص لإنشاء الجامعات الموجهة للقادرين ماديًا، وأن الدولة عليها أن ترفع يدها عن دعم الأغنياء في التعليم.

وهذا ما أدى إلى انتشار الجامعات الخاصة في مصر والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنماط هي (انظر: جورجيت دميان جورج، ٢٠٠٩، ٢٤، إداره المرسي محمد و حسن محمد حسان، و محمد إبراهيم عطوة ، ٢٠١٠، ص ١٥٩):

- جامعات خاصة مصرية: تمول هذه الجامعات من رؤوس أموال مصرية فقط، والهيئة المؤسسية لها رجال أعمال مصريين فقط، ومن هذه الجامعات: جامعة ٦ أكتوبر، جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، جامعة مصر الدولية، جامعة سيناء، جامعة النهضة، جامعة فارس المستقبل.
- جامعات أجنبية: تمول هذه الجامعات من رؤوس أموال أجنبية فقط، والهيئة المؤسسية لها من دولة أجنبية. وهذه الجامعات لا تخضع للقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢م، وأول جامعة أحنبية في مصر عام ١٩١٩م هي الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وجامعة سنجور (الجامعة الدولية الفرنسية للتنمية الإفريقية) أفتتحت أكتوبر ١٩٩٦م، مقرها الأسكندرية.
- جامعات خاصة ذات تمويل مشترك(مصري/أجنبي): ينظمها القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢م، وتمول هذه الجامعات من رؤوس أموال مصرية بالاشتراك مع رؤوس أموال أجنبية، وتتبع مجلس الجامعات الخاصة مثل الجامعة البريطانية، والجامعة الألمانية، والجامعة الفرنسية، وجامعة الأهرام الكندية، والجامعة العربية الروسية.

وساهم تشجيع الدولة للقطاع الخاص على الاستثمار في التعليم الجامعي والاتجار به كغيره من السلع، وكذلك إشارة الدستور المصري عام ٢٠١٤م إلى وجود التعليم الخاص بالمادة ٢١، وأن الدولة تلتزم بضمان جودة التعليم في الجامعات الخاصة والأهلية؛ فقد زاد عدد الجامعات الخاصة من ١٨ عام ٢٠١٤م إلى ٢٦ عام ٢٠١٧م بواقع ٨ جامعات(جامعات بدأت الدراسة: وهي دراية، الجيزة الجديدة، بدر، المصرية الصينية، حورس) (وجامعات أنشئت، ولم تبدأ الدراسة بها، وهي الساحل الشمالي، والعلمين، والحضرية) بنسبة ٤٤.٤٪، وزادت عدد

كليات الجامعات الخاصة من ١٣٢ إلى ١٦٢ بواقع ٣٠ كلية بنسبة ٢٢.٧٪ في نفس الفترة الزمنية (بوابة وزارة التعليم العالي، ٢٠١٧).

وبهذا بات من المؤكد أن التعليم المصري كان ولا زال يحمل بذور الطبقية، بل لم تعد الثنائية التي تحدث عنها البعض من ملامح التعليم المصري فقط، حيث وجد تعليم ديني وآخر مدني منذ عهد "محمد علي"، ولكن ظهرت عدد من النوعيات لا سيما عام وفني، وحكومي وخاص، ودولي، ومؤسسات جامعية أجنبية، بما أدى إلى الطبقية والانفصام والازدواجية في الثقافة والشخصية المصرية، حتى أصبح التعليم تجارة رابحة لبعض الذين يحاولون استغلال أغلى ما نملك من أجل الحصول على كسب سريع، ولم تقف التجارة الرابحة عند الدروس الخصوصية بل امتدت للجامعات الخاصة، والأجنبية، والبرامج المتميزة لصالح الأغنياء على حساب الأغلبية التي تعاني الفقر (نسرين محمد عبد الغني، ٢٠١٧، ص ٢١٨).

وبالنسبة لمظاهر انخفاض العدالة في التعليم الجامعي في مصر، فإننا نجد أن الطلاب من الأسر ذات الدخل المرتفع لديهم فرصة أكبر للحصول على شهادات جامعية، أغنى ٢٠٪ من السكان يكون لهم الفرصة الأكبر في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي الحكومي فهم يشكلون ٤٤,٩٪ من طلاب التعليم الحكومي العام، أي أن الأغنياء يتمتعون بالمجانية التي لا يستحقونها(منى البرادعي، ٢٠١٢، ص ٦٥). ومعايير القبول في الجامعات الحكومية والخاصة تعكس بوضوح تحيزها للطبقة الغنية في المجتمع ففي عام ٢٠١٦م كان تنسيق هذا العام لكليات الهندسة في الجامعات الحكومية من مجموع ٩٣٪ والطب من ٩٨٪ وفي الجامعات الخاصة تقبل من ٨٠٪ و٩٠٪ على الترتيب. وذلك يعني أن الفرص التعليمية تكون من نصيب الطلاب الأغنياء وليس الطلاب الموهوبين من ذوي القدرات (المجلس الأعلى للجامعات، ٢٠١٦). كما أن التوزيع الجغرافى للجامعات الخاصة غير متوازن على خريطة مصر، حيث تنتشر بكثافة فى القاهرة، ٢٠ جامعة خاصة فى العاصمة وحدها، وجامعتان فى الدلتا والإسكندرية، وجامعتان فقط فى الصعيد . (المجلس الأعلى للجامعات، ٢٠١٧).

وبالنسبة للمجانية، فإننا نجد أن أحد أهم خصائص النظام التعليمي المصري منذ منتصف القرن العشرين هو انحيازه لغير القادرين بسياسات مجانية التعليم، والاحتكام لمعايير موضوعية، لا طبقية، في استكمال المسار التعليمي، لكن هذا الانحياز الاجتماعي في التعليم ــ رغم إعلان الحكومات المتعاقبة الالتزام به ــ بدأ يتلاشى مع السماح بإنشاء الجامعات الخاصة في التسعينيات، وتراجع مستوى الخدمة في الجامعات الحكومية أفضت إلى توجه قطاعات اجتماعية قادرة ماليًا إلى إلحاق ابنائها بالجامعات الخاصة. وأصبحت تضم نسبة٦,٤٪ من طالب الجامعات في عام ٢٠١٦/٢٠١٧ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،٢٠١٧، مصر في أرقام).

وتعتبر دراسة (محيا زيتون، ٢٠٠٧) من الدراسات المهمة التي تعرضت لقضية مجانية التعليم العالي في مصر، حيث أشارت إلى أن التوسع في التعليم من خلال القنوات التعليمية التي تحصل المصروفات الدراسية يزيد على المليون طالبًا في العام الجامعي ٢٠٠٥/٢٠٠٦م، وأن نسبة هؤلاء إلى طلاب التعليم العالي بلغت ٤٨٪ تقريبًا، وإن كانت قد انخفضت في عام ٢٠١٦/٢٠١٧م إلى ٤١,١٪ فإنها تظل نسبة كبيرة، ومن ناحية أخرى فإنه في ظل اتجاه عام نحو تطبيق آليات السوق بشكل متزايد، وتحول التعليم العالي من خدمة عامة إلى سلعة خاصة، ومع احتمالات تعرض الاقتصاد المصري لمشكلات؛ فإن هذه الرسوم تظل في تزايد مستمر. ويوضح الجدول رقم (٢) النسبة المتزايدة للتعليم بمصروفات.

جدول رقم (٢) عدد طلاب التعليم العالي الذين يتحملون تكلفة تعليمهم للعام الجامعي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ - ٢٠١٦/٢٠١٧.

أنواع التعليم	٢٠٠٥ -٢٠٠٦	٢٠١٦/٢٠١٧
عدد طلاب التعليم العالى	٢١٤٦٢٠٦	٣٠٣٠٧٥٤
عدد طلاب الجامعات الخاصة	٣٦٩٦١	١٥٦٠٧٥
عدد طلاب المعاهد العالية الخاصة	٤١٦٠٨٠	٤١٠٧٥٨
عدد طلاب المعاهد فوق المتوسطة الخاصة	٣٥٨٥٠	*١٥٩٨٧٣
عدد طلاب الانتساب بالجامعات الحكومية	٥٣٦١٨٣	٥١٨٩٧٩
إجمال الطلاب الذين يتحملون تكلفة تعليمهم	١٠٢٥٠٧٤	١٢٤٥٦٨٥
نسبة الطلاب الذين يتحملون تكلفة تعليمهم	٤٧,٨٪	٤١,١٪

استند الباحث في إعداد الجدول إلى دراسة محيا زيتون ٢٠٠٧، و الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائي السنوي للتعليم ٢٠١٧.

* العدد يشمل طلاب المعاهد فوق المتوسطة الخاصة، وطلاب المعاهد المتنوعة الخاصة.

ويلاحظ أن نسبة تقترب من نصف الطلاب يتلقون خدمة تعليمية غير مجانية في عام ٢٠٠٦م، ورغم انخفاض هذه النسبة إلى ٤١,١٪ نتيجة استبدال الانتساب الموجه بالتعليم المفتوح لفترة معينة ثم عودته مرة اخرى، إلا أنها تظل نسبة كبيرة. وفي حين تؤكد الحكومة على مجانية التعليم العالي كحق يكفله الدستور للجميع، فإن التقديرات تشير إلى أن القطاع العائلي الخاص يتحمّل ما لا يقل عن ثُلث التكلفة الإجمالية للتعليم العالي، حسث بلغت ٢٣,٣٪ طبقا لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١١). وفي نفس السياق أشار تقرير اليونسكو أن إنفاق الأسر على التعليم الخاص لا سيما الدروس الخصوصية بلغ نسبة ٤٧٪ في المناطق الريفية، و٤٠٪ في المناطق الحضرية من إجمالي إنفاق الأسر على التعليم، وأن جملة إنفاق الأسر على التعليم الخاص بلغ ٢,٤ مليار دولارًا أمريكي أي ما يضاهي ٢٧٪ من جملة إنفاق الحكومة على التعليم في عام ٢٠١١م أيضًا (اليونسكو، ٢٠١٥، ص٧٧). وهذا يؤكد أن المجانية مجرد شعار في ظل ما تتحمله الأسر على الدروس الخصوصية وغيرها.

وبدخول الدولة المصرية سوق التعليم غير المجاني، سواء بالجامعات الخاصة، والجامعات الأجنبية، والبرامج المميزة بمصروفات، ومقاسمة القطاع الخاص بعضًا من ربحه من العملية التعليمية؛ يدعم فكرة أن هناك تغييرًا في الانحياز

الاجتماعي لنظام التعليم الجامعي في مصر، ويكرس فكرة أن التعليم المجاني أقل جودة ويدعو بشكل غير مباشر للالتحاق بالتعليم الخاص كلما أمكن ذلك. كما ذهبت إليه دراسة محيا زيتون (٢٠٠٧) أنه منذ عقد التسعينات وحتى العقد الأول من الألفية الثالثة حدثت تغيرات جذرية فى ملامح وخصائص نظام التعليم الجامعي. وقد حدث ذلك فى إطار تغير المناخ العام السائد اقتصاديا واجتماعيا والذى كانت محصلته التحول فى نمط التنمية وتبنى منهج اقتصاد السوق. كما تأثر التعليم الجامعي فى هذا العقد بتيارات العولمة ونشأة منظمة التجارة العالمية وسريان اتفاقية الجاتس Gats. وبعد أن كان التعليم الجامعي ذو وظيفة اجتماعية ووطنية خالصة، تم الانفتاح على أنظمة ومؤسسات التعليم العالى الأجنبية. وأصبح هيكل التعليم العالى فى ظل هذه التحولات أكثر تعددية وتعقيدا ، وتراجع الدور الإيجابى للدولة ، وظهر القطاع الخاص الذى يقدم خدمات تعليمية بهدف تحقيق الربح. كما بدأت القيم المادية والمصالح الخاصة المحلية والأجنبية فى التواجد والتأثير. ومن ثم أصبح نظام التعليم الجامعي أكثر عرضة لتهديد عناصر العدالة، والمجانية، والجودة.

- **مظاهر التجارة بالتعليم الجامعي في مصر**.

ألقت العولمة بأحد أهم منظماتها (WTO)، ودعمها لفكر الليبرالية الجديدة، بظلالها على التعليم الجامعي في مصر، الذي يعد أكثر استجابة وتأثرًا بهذا الفكر، وظهرت هذه الاستجابة في ثلاثة اشكال رئيسة هي:

- استيعاب أعداد متزايدة من الطلاب في مؤسسات تعليم عالي أكثر تنوعًا(حكومي وغير حكومي، محلي وأجنبي).
- تبني نهج السوق من خلال تشجيع خصخصة التعليم الجامعي، وانحفاض نسبة الاعتمادات الحكومية ـ كما سنبين فيما بعد ـ كمؤشر على تراجع مسؤولية الدولة في التعليم.
- السماح للجامعات العالمية بإنشاء فروعًا لها في مصر، نتيجة التوقيع على اتفاقية الجاتس.

وبتطبيق أنماط التجارة في الخدمات التعليمية في التعليم الجامعي التي نصت عليها اتفاقية الجاتس، نجد أن الأنماط الأربعة متوفرة في مصر على النحو التالي (ماجد رضا بطرس، ٢٠٠٦ ب، ٢٣٦):

- أولا: التواجد التجاري: ويتوفر هذا النمط بكثافة في مصر حيث توجد عديد من مقار المؤسسات التعليمية أو فروع في مصر لتقديم أنشطة تعليمية أو بحثية، مثل: الجامعة الأمريكية، والجامعة الألمانية، والجامعة الفرنسية وغيرها.
- ثانيًا: الاستهلاك خارج حدود الدولة: ويقوم هذا النمط على انتقال الدارسين والباحثين المصريين إلى أراضي دول أخرى لتلقي الخدمات التعليمية.
- ثالثًا: التواجد المؤقت للأشخاص الطبيعيين: ويتم طبقا لهذا النمط انتقال أعضاء هيئة التدريس والخبراء الأجانب بصفتهم الشخصية إلى مصر

لتقديم خدمات تعليمية او استشارية في مؤسسات تعليمية مصرية لتقديم خدمات في مجال التواجد التجاري.

- رابعًا: انتقال الخدمات عبر الحدود: وانتشرت هذه الصورة في مصر بحيث شكلت ظاهرة في السنوات الأخيرة، مثل الدراسة عن بعد في إحدى الجامعات الأجنبية.

وفيما يلي تفصيلًا لأهم مظاهر التجارة بالتعليم الجامعي، والتوجه نحو ثقافة السوق في التعليم الجامعي في مصر.

- **التحول نحو النموذج التجاري للجامعات**.

تحاول مؤسسات التعليم الجامعي أن تلائم متطلبات القرن الحادي والعشرين، وظروف السوق، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة، والاستفادة من فرص تقديم التعليم الجامعي عبر الحدود؛ وذلك بالتوجه نحو النموذج التجاري Business Model في الجامعة. وفكرة هذا النموذج قائمة على ألا تصبح الجامعة مثل الأعمال التجارية تمامًا التي تهدف إلى الربح فقط، وإنما لخفض تكلفة الخدمات التي تقدمها من خلال توفير الموارد (الأفراد، والتكنولوجيا، والمنتجات، والشركاء، والمرافق، والمعدات اللازمة) آخذة في الحسبان الإيردات اللازمة لتوفير تكاليف الخدمات التعليمية وعائداتها، حيث تعمل الجامعة على دراسة الأنشطة التي تقدمها، وحساب تكاليفها وعائداتها، وهوامش تكاليف الكلية، وأعضاء هيئة التدريس، والموظفين في الجامعة، بما في ذلك الجامعات الحكومية التي تعتمد على التمويل الحكومي عليها أيضًا أن توفر بيانات عن التكلفة والإيردات والعائد (لويس سواريز، وباتريكا ستيلي، ولينس وايت، ٢٠١٦، ص٢٣).

وفي مصر ظهر هذا التوجه جليًا في التعليم الجامعي الخاص والأجنبي بتقديم خدمات تعليمية بمقابل التكلفة الفعلية لهذه الخدمات بالإضافة إلى الربح، وهذا سيتم توضيحه لاحقا، وأيضًا من خلال خفض الدعم الحكومي، وحث الجامعات الحكومية على حساب إيراداتها ونفقاتها، وتوفير مصادر تمويلية ذاتية لأنشطتها، ويظهر ذلك فيما ذهبت إليه (وداد مرقص، ١٩٩٦) في توجيه البنك الدولي للحكومة المصرية منذ التسعينيات على استعادة التكلفة في مجال الخدمات التعليمية بصورة تدريجية بحيث تبدأ بمراحل التعليم العالي، وبفرض رسوم بسيطة على الخدمات التربوية في التعليم العام، وأكد على تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال التعليم، والحد من الإنفاق الحكومي على التعليم الجامعي، وتحجيم فرص القبول بالتعليم العالي وربطه بالمصروفات مع التوسع في التعليم الثانوي. الأمر الذي على أساسه اتباع الحكومة سياسة التكيف الهيكلي أو ما يسمى الإصلاح الاقتصادي (وكلها عبارات مرادفة لليبرالية الجديدة أو اقتصاد السوق)؛ مما أدى إلى خفض الإنفاق الحكومي على التعليم رغم الزيادة الإسمية في الميزانية، إلا أنها تتناقص كنسبة من الناتج المحلي، وزيادة كلفة التعليم الجامعي على الأسر المصرية، وتحمل

الأسر تكلفة الدروس الخصوصية، والكتاب الجامعي، والإقامة، والتنقل، والأدوات الدراسية وغيرها، بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص ورأس المال المصري والأجنبي في الاستثمار في التعليم (ص ص ٣٠ -٣١).

وانعكاس الفكر الليبرالي على التعليم الجامعي في مصر يفسر خصخصة التعليم، وإخضاعه لقواعد السوق وقوانين المنافسة حتى يتحسن أداء المؤسسات التعليمية لأن المجانية واعتمادها على الدعم الحكومي أهم سببين لمشكلات النظام التعليمي، وبالتالي تحويل الجامعة إلى ساحة لبيع خدماتها التعليمية، وتقديمها لمن يقدر على تكلفتها، وبالتالي اتجهت الدولة لتخفيف إنفاقها على الجامعات في مقابل تنامي القطاع الخاص (نسرين محمد عبد الغني، ٢٠١٧، ص٢١٣) وما يؤكد ذلك أن الإنفاق على التعليم الجامعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في تناقص مستمر حتى عام ٢٠١٦/١٥م. والشكل التالي يوضح ذلك.

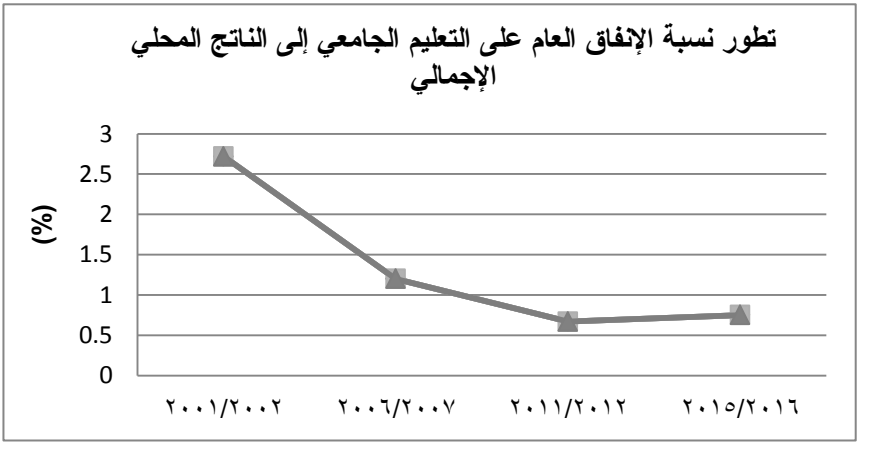

شكل رقم (١) تطور نسبة الإنفاق العام على التعليم الجامعي إلى الناتج المحلي الإجمالي.
المصدر: وزارة المالية. الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، أعداد متفرقة.

من خلال الشكل السابق يتضح أن التوجه الحكومي يسير في خفض الإنفاق على الخدمات بشكل عام بما فيها الخدمات التعليمية، بداية من العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٦م (من ٢,٧٢ إلى ١,٢ عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦م، حتى وصلت النسبة إلى ٠,٧٥ عام ٢٠١٦/٢٠١٥م) والذي شهد انخفاضًا كبيرًا في الإنفاق على التعليم الجامعي، تلك الفترة التي بدأت تنمو فيها الجامعات الخاصة والأجنبية، بما يعكس النظرة التجارية لعائدات الجامعات الحكومية من ناحية، واستمرار عدم كفاية الموارد المالية للجامعات الحكومية، ورغبة الحكومات ـ بشكل غير مباشر وغير معلن ـ في إجبار القادرين ماليًا والراغبين في تعليم جيد إلى التوجه إلى التعليم الجامعي الخاص، ودفع الجامعات الحكومية إلى البحث عن مصادر تمويلية ذاتية من ناحية أخرى. مما جعل الجامعات تتبع عدة أساليب "تجارية"

لتعويض نقص الدعم الحكومي، لا سيما رفع المصروفات الدراسية لطلاب المرحلة الجامعية الأولى وطلاب الدراسات العليا وإن كانت لا تزال رمزية، وتطبيق نظام الانتساب والانتساب الموجه لفترات طويلة في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، وتحمل الطالب لتكلفة تعليمه نتيجة إتاحة الفرصة له للعمل أثناء الدراسة، وكذلك برامج التعليم المفتوح التي تم استبدالها ببرامج ودبلومات، ومؤخرًا البرامج المميزة بمصروفات في معظم الكليات. ويستمر التوجه نحو تحرير التعليم الجامعي في مصر وتغليب آليات السوق عليه في تشجيعه للقطاع الخاص بالاستثمار في التعليم وفق دستور مصر ٢٠١٤م، وتصريحات بعض الوزراء أن لا معنى لمجانية التعليم، وانتشار الجامعات الخاصة والأجنبية حتى وصل عددها ٢٧ جامعة في ٢٠١٧م، بما يعني الانتصار للأغنياء بتقديم خدمة تعليمية جيدة لهم لقدرتهم المالية على دفع تكاليفها، وتبني الجامعات الحكومية هذا التوجه بالتوسع في البرامج المميزة بكلياتها بمصروفات دراسية تتميز عن البرامج التقليدية؛ بما يعني تحرير التجارة بالتعليم الجامعي وجعله سلعة تخضع للعرض والطلب حسب القدرة المالية(نسرين محمد عبد الغني، ٢٠١٧، ص٢١٧ -٢١٨). وبذلك فإن نموذج الأعمال أو النموذج التجاري يستهدف خفض الدعم الحكومي في مقابل استثمار الجامعة لأموالها، من خلال توضيح الصلة بين النفقات والإيرادات ومخرجات التعليم، وحساب فوائد الاستثمار في كل برنامج أكاديمي.

- **تنوع مؤسسات التعليم الجامعي**.

مصطلح التنوع هنا يشير إلى إلى مجموعة متنوعة من الكيانات داخل نظام ما في نقطة زمنية معينة، وبالنظر إلى ما كان عليه التعليم الجامعي في مصر بعد ثورة ١٩٥٢م لم يكن به أي تنوع سوى الجامعة الأمريكية بالقاهرة (أغلبيتها من أبناء الجاليات الأجنبية وعدد طلابها لا يتجاوز ثلاثة آلاف طالبًا)، ومع التطور الذي حدث في المجتمع المصري لا سيما الانفتاح الاقتصادي، والعرض والطلب على أصحاب المؤهلات، واحتياجات سوق العمل المتغيرة، والتكامل الاقتصادي الناتج عن العولمة؛ فتأثر نظام التعليم الجامعي بتلك التحولات كبقية قطاعات المجتمع، وبدأ الاهتمام بتنوع المؤسسات من أجل توفير مزيد من الخيارات التعليمية أمام الطلاب بتكلفة متفاوتة، وأخذ هذا التنوع مسارًا أفقيًا بالاستجابة للأعداد المتنامية من الطلاب بداية من فترة السبعينات، وكذلك مسارًا رأسيًا بالاستجابة لاحتياجات سوق العمل. ثم دخول الاقتصاد المصري عصر الخصخصة، وتأثر السياسة التعليمية في مصر بالأفكار الليبرالية، وتوجيهات صندوق البنك الدولي، وبالتوقيع على اتفاقية الجاتس؛ بتحرير المؤسسات الخدمية والإنتاجية، والحد من تدخل الدولة، فأصبح هيكل التعليم الجامعي أكثر تعددية وتعقيدًا، وتراجع الدور الإيجابي للدولة في مقابل تعاظم القطاع الخاص الذي يقدم خدمات تعليمية بهدف الربح، واصبحت المصالح المحلية والأجنبية ذات وجود وتاثير، وبالتالي ظهرت الجامعات الخاصة باستثمارات مصرية بداية من عام ١٩٩٦م، وفروع الجامعات العالمية بداية من عام

٢٠٠٢، وكذلك تنوع البرامج داخل الكليات والأقسام العلمية بتقديم برامج بمصروفات باللغة الإنجليزية. كما سيتضح فيما يلي:

- **الجامعات الخاصة**:

تأثرت السياسة التعليمية في مصر بأفكار وتوجهات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وبالتوقيع على اتفاقية الجات بتحرير المؤسسات الإنتاجية والخدمية من تدخل الدولة، أو على الأقل الحد من دور الدولة في التدخل، فبدأت بخصخصة التعليم الجامعي وذلك بالسماح بإنشاء الجامعات الخاصة (السيد محمد ناس، ٢٠٠٠، ص١٩١). وكانت البداية الحقيقة لها عام ١٩٩٦م بصدور أربعة قرارت جمهورية بإنشاء أربع جامعات خاصة وهي: جامعة ٦ أكتوبر، وجامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب، وجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، وجامعة مصر الدولية، وازداد عدد الجامعات الخاصة في مصر حتى أصبح لدينا١٨جامعة خاصة عام ٢٠١٧. والجدول التالي يوضح أعداد وأسماء الجامعات الخاصة المعتمدة في مصر كلياتها حتى عام ٢٠١٧م.

جدول رقم (٣) الجامعات الخاصة المعتمدة في جمهورية مصر العربية حتى عام ٢٠١٧م

م	الجامعة	قرار الإنشاء	عدد الكليات		عدد الطلاب	
			٢٠١٢	٢٠١٧	٢٠١٣/١٢	٢٠١٧/١٦
١	جامعة ٦ أكتوبر	رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٩٦م	١٤	١٢	١٤٦٠٨	٢٠٩٨٩
٢	جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب	رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٩٦م	٩	٩	٨٥٧٥	١١٥١٤
٣	جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا	رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٩٦م	١٢	١٣	١٥٧٢٦	٢٠٦٨٤
٤	جامعة مصر الدولية	رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٩٦م	٦	٦	٦١١٢	٨٢٥١
٥	الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات	رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٤م	٨	٩	٣٦٠٥	١٠٧٣٣
٦	جامعة سيناء	رقم ٣٦٢ لسنة ٢٠٠٥م	٦	٦	٤٦٢٨	٥١٨٢
٧	جامعة فاروس	رقم ٢٥٢ لسنة ٢٠٠٦م	١١	١١	٧٧٤٢	٩٢١٦
٨	جامعة النهضة	رقم ٢٥٣ لسنة ٢٠٠٦م	٥	٦	٢٠٥٧	٣٩٩٥
٩	جامعة المستقبل	رقم ٢٥٤ لسنة ٢٠٠٦م	٦	٦	٤٧٧٤	٧٩٩٤
١٠	جامعة النيل	رقم ٢٥٥ لسنة ٢٠٠٦م	٢	٤	٩٤	٦٥٠
١١	جامعة الدلتا للعلوم والتكنولوجيا	رقم ١٤٧ لسنة ٢٠٠٦م		٥	٢٥٤١	٨٣٥٤
١٢	الجامعة المصرية للتعليم الإلكتروني	رقم ٢٢٣ لسنة ٢٠٠٧م	٢	٥	٥٥٠	١٠٩٠
١٣	جامعة دراية	رقم ٩١ لسنة ٢٠١٠م		٢	٠	٧٤٢
١٤	جامعة الجيزة الجديدة	رقم ٩٢ لسنة ٢٠١٠م			٠	٥٠٢
١٥	جامعة هليوبوليس	رقم ٢١٩٤ لسنة ٢٠١٢م	ـ	٢	٠	١٠٨٩
١٦	جامعة العلوم والتكنولوجيا بمدينة زويل	رقم ١٦١ لسنة ٢٠١٢م		٩	٠	
١٧	جامعة بدر	رقم ١١٧ لسنة ٢٠١٢م	ـ	٨	٠	٣٥٧٠
١٨	جامعة حورس	رقم ١١٩ لسنة ٢٠١٢م		٥	٠	٣٦٩
	الإجمالي		٨١	١١١	٧١٠١٢	١١٤٩٢٤

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٧). الكتاب الإحصائي السنوي.

من خلال الجدول السابق يتضح زيادة أعداد الطلاب بالجامعات الخاصة حيث وصلت نسبة الزيادة في عام ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى ٥٦,٨٪ مقارنة بعام ٢٠١٢/٢٠١٣. وترجع هذه الزيادة بنسبة كبيرة إلى زيادة عدد الكليات في الجامعات الخاصة، وإضافة برامج تعليمية جيدة وحديثة غير متاحة بنفس الجودة في الجامعات الحكومية، مما أدى إلى جذب الطلاب إليها، بالإضافة إلى قبول الجامعات الخاصة للطلاب الحاصلين على شهادة الثانوية العامة بمجموع أقل من نظريتها الحكومية، الأمر الذي آثار بعض المخاوف لدى النقابات المهنية، وتدخل المجلس الأعلى للجامعات بتحديد الحد الأدنى لبعض الكليات لا سيما كلية الطب.

ونلاحظ زيادة أعداد الجامعات، فمنذ الموافقة على إنشاء الجامعات الخاصة في عام ١٩٩٦م وصل عدد الجامعات الخاصة في ٢٠٠٦م إلى ١١ جامعة، وتزايد هذا العدد حتى وصل في عام ٢٠١٧م إلى ١٨ جامعة، وترجع تلك الزيادة المستمرة في أعداد الجامعات الخاصة وكلياتها إلى رغبة الأسر في إلحاق أبنائهم بكليات متميزة وتعويض انخفاض مجموعهم في الثانوية والذي لا يؤهلهم للالتحاق بهذه الكليات في الجامعات الحكومية.

كما نلاحظ أن نسبة الطلبة في الجامعات الخاصة إلى الجامعات الحكومية ٦.٤٪ مع أن الهدف من وراء إنشاء الجامعات الخاصة كان استيعاب جانب من الطلب المجتمعي على التعليم، لكن ثبت أنها مؤسسات هادفة إلى الربح من خلال الرسوم الدراسية المبالغ فيها.

- **الجامعات الأجنبية**:

تتمتع مصر بمرونة كافية في حرية تدفق الخدمات التعليمية إليها طبقًا لاتفاقية الجاتس، بالإضافة إلى فرضها بعض الشروط لدخول المؤسسات التعليمية الأجنبية إليها، منها (ماجد رضا بطرس، ٢٠٠٦ ب، ص ٢١٢):

- إطلاع المؤسسات التعليمية الوطنية على تقنيات نظرائها الأجانب.
- السماح بالتواجد التجاري بإقامة جامعات مشتركة والسماح للمنتجين الأجانب بامتلاك حصص من الأسهم بحيث لا تُشكل أغلبية الحصص. وبعد انقضاء فترة السماح طلبت منظمة التجارة العالمية من مصر عدم الاستفادة من هذا الامتياز.
- إنشاء فروع للجامعات الأجنبية في مصر لمساعدتها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- استخدام الجامعات الأجنبية لتقنيات وخبرات إدارية حديثة وتدريب كوادر مصرية على تلك التقنيات والخبرات الحديثة.
- تقديم تقارير دقيقة وفورية عن أنشطة المؤسسات التعليمية الأجنبية شاملة بيانات اقتصادية ومحاسبية وتقنية.

وحتى عام ٢٠٠٠ لم تكن هناك جامعات أجنبية في مصر إلا الجامعة الأمريكية بالقاهرة التي تأسست عام ١٩١٩م، وهي أول جامعة أجنبية تنشأ بواسطة مؤسسين أمريكيين، ثم لاقت فكرة الجامعات الأجنبية ترحيبًا كبيرًا بعد هذا

التاريخ بزعم بعض رجال الأعمال والمسؤولين أنها تمتلك التقنيات الحديثة، والوسائل التعليمية، والمناهج، والتخصصات العلمية والتطبيقية التي تفوق جودتها عن نظرائها من الجامعات الحكومية، وكانت البداية بافتتاح الجامعة الألمانية عام ٢٠٠٢م، والتي اكتسبت سمعة علمية جيدة، ثم توالت بعدها الجامعات حتى وصل عددها ٩ جامعات عام ٢٠١٧، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (٤) الجامعات الأجنبية المعتمدة في جمهورية مصر العربية حتى عام ٢٠١٧م

م	الجامعة	قرار الإنشاء	عدد الكليات		عدد الطلاب	
			٢٠١٢	٢٠١٧	٢٠١٣/١٢	٢٠١٧/١٦
١	الجامعة الفرنسية في مصر	رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٢م	٣	٣	٣٢٨	٣٦٨
٢	الجامعة الأمريكية بالقاهرة	اتفاقية تعاون ١٩٦٢م	٦	٦	٥٣٢٩	٥٤٩٤
٣	الجامعة الألمانية بالقاهرة	رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٢م	٤	٤	٧٩٩٧	١٠٦٣٧
٤	الجامعة العربية المفتوحة بالقاهرة	رقم ٢١٦ لسنة ٢٠٠٢م	٢	٥	١١١٥	٢٦٠١
٥	جامعة الأهرام الكندية	رقم ٢٩٣ لسنة ٢٠٠٤م	٤	٦	٢٥٣٣	٦٩١٣
٦	الجامعة البريطانية المصرية	رقم ٤١١ لسنة ٢٠٠٤م	٦	٩	٣٧٧٧	٩١٤٨
٧	الجامعة المصرية الروسية	رقم ٢٥٦ لسنة ٢٠٠٦م	٢	٣	٢٣٧٣	٥٥٤٥
٨	الجامعة الصينية	رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٢م		٤		٣٦٩
٩	الجامعة اليابانية			٤	—	٧٦
	الإجمالي		٢٧	٤٤	٢٣٤٥٢	٤١١٥١

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٧). الكتاب الإحصائي السنوي.

من خلال الجدول السابق يتضح زيادة أعداد الطلاب بالجامعات الأجنبية حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ حوالي ٥٦,٩٪ مقارنة بعام ٢٠١٣/٢٠١٢. وترجع هذه الزيادة بنسبة كبيرة إلى أن الجامعات الأجنبية تعتبر بديلا للطلاب الراغبين في الحصول على تعليم جيد مساوٍ للتعليم في الخارج، من خلال ما تقدمه من برامج تعليمية جيدة وحديثة، والحصول على مؤهلات علمية معتمدة من الدول المتقدمة مثل بريطانيا والمانيا وفرنسا وغيرها تمكنهم من الحصول على وظائف مرموقة، وفرصة العمل واستكمال الدراسة بإحدى الدول الأوروبية.

وهذه الجامعات سواء الأجنبية أو الخاصة مشروعات تجارية تستهدف الربح بطرق مختلفة، نتيجة أنها تم التوسع فيها من قبل الحكومة دون تخطيط بعيد المدى أو متابعة الأهداف التي أنشئت من أجلها، وتركها تعمل وفق اقتصاد السوق، وهذا يظهر في استعانها بهيئة تدريس محلية، وتكرار بعض تخصصاتها مع الجامعات الخاصة، وغياب نشاط البحث العلمي لهذه الجامعات فهو يكاد يحتل مكانة هامشية. كما أن رسوم هذه الجامعات تصل إلى ١٥ ألف دولار في السنة، وتعود ملكيتها إلى كبار رجال الأعمال أو لمؤسسات محلية كبرى مثل مؤسسة الأهرام التي تمتلك الجامعة الكندية (محيا زيتون، ٢٠١٣، ص ٢١٩).

- **الحراك الدولي للطلابي.**

بالنسبة للحراك الدولي للطلاب في مصر فإن بيانات تشير وزارة التعليم العالي إلى أن إجمالي عدد الطلاب الوافدين المقيدين بمؤسسات التعليم العالي

المصرية في عام ١٩٨٣/٨٢م قد بلغ ١٧١٣٥ طالبًا، ١٦٣١٣ طالبًا منهم من الوطن العربي، و٣٤٧ طالبًا إفريقيًا، و٣٣٤ طالبًا أسيويًا، و١٤١ طالبًا من أوروبا والأمريكيتين، أي أن نسبة الطلاب العرب قد قاربت ٩٥٪. وفي العام الدراسي ١٩٩٣/٩٢م حدث انخفاض كبير في اعداد الطلاب الدوليين بمصر، حيث بلغ إجمالي عددهم ٦٥٢٩ طالبًا، منهم ٦٢٨٠ من الوطن العربي، و١٧١ طالبًا إفريقيًا، ٦٧ طالبًا آسيويًا، أي أن نسبة الطلاب العرب قد بلغت نحو ٩٦٪، وفي العام الدراسي ٢٠٠٣/٠٢م بلغ إجمالي الطلاب الوافدين ٦٨٧٤ طالبًا، منهم ٦١٠٠ طالبًا من الوطن العربي، و٣٤٨ طالبًا إفريقيًا، و٣٤٧ طالبًا آسيويًا، و٧٩ طالبًا من أوروبا والأمريكيتين، أي أن نسبة الطلاب العرب بلغت نحو٨٩٪ (وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٥، في عبد الناصر محمد رشاد، وعماد نجم الدين عبد الحكيم، ٢٠١٧، ص١١١). وتشير دراسة البنك الدولي إلى أن الطلاب الدوليين لا يمثلون سوى ١,٣٪ من إجمالي حالات القيد في التعليم الجامعي في مصر، ويسجل أكبر عدد من حالات القيد الدولي في جامعة الأزهر ٣٨٪ تليها الجامعات الخاصة ٣١٪ وتتوزع النسبة المتبقية ٣١٪ بين الجامعات الحكومية والمعاهد العليا الحكومية (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبنك الدولي، ٢٠١٠، ص٢٠٢). كما أن آخر البيانات الواردة وفقا لتصنيف كواريللي سايموندز (QS) لأفضل جامعات في العالم للعام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٦م إلى تطورات أخرى في اعداد الطلاب الدوليين بالجامعات المصرية، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (٥) أعداد الطلاب الدوليين في عدد من الجامعات المصرية

الجامعة	أعداد الطلاب الدوليين	الجامعة	أعداد الطلاب الدوليين		أعداد الطلاب الدوليين
الأزهر (١٨٤)	٦٥٤٢٥	٦ أكتوبر (١٨٩)	٣٤٢٠	الجامعة الأمريكية (١٩٤)	٢٥٠
القاهرة (١٨٥)	٧١٠٣	المنصورة (١٩٠)	١٠٩٥	البريطانية (١٩٥)	١٨٨
الإسكندرية (١٨٦)	٤٧٣٩	طنطا (١٩١)	٨٢٥	قناة السويس (١٩٦)	١٠٤
عين شمس (١٨٧)	٤٤٣٧	الزقازيق (١٩٢)	٥٣٤		
بنها (١٨٨)	٤٥٢٤	حلوان (١٩٣)	٣٣١		
المجموع	٩٢٩٧٥				

المصدر: Qs top University, 2017.

يتضح من الجدول السابق زيادة حصة جامعة الأزهر من الطلاب الدوليين بنسبة ٧٠٪ وذلك لتفردها عالميًا، ومكانتها الدينية والأكاديمية، تلتها جامعات القاهرة، والإسكندرية، وعين شمس، لاتخاذهم عدة مبادرات لجذب الطلاب من دول مختلفة، مع إمكانية زيادة اعداد الطلاب الدوليين في الجامعات المصرية خاصة من طلاب المنطقة العربية وإفريقيا.

كما بدأت مصر في التوجه نحو برامج الدرجات التعاونية الدولية International Collaborative Joint Degree (برامج يتم تطويرها تعاونيًا بين مؤسستين أو أكثر في دولتين أو أكثر، يقضي فيهما/فيها الطالب فترات دراسية متتابعة متفق عليها وعلى طبيعتها مسبقا بما يحقق أهدافها، وتنتهي بمنح

مشترك ومعترف به من قبل المؤسسات المشاركة فيها)، لكن تلك التجربة ما زالت محدودة، حيث تشير البيانات إلى إطلاق عدد من الجامعات المصرية الحكومية والخاصة برامج تعاونية مع جامعات أجنبية. وقد استندت تجربة الجامعات الحكومية إلى مجرد تقديم مقررات للطلاب المحليين ثم مراجعتها وتقييمها من قبل جامعات أجنبية، في حين ان الجامعات الخاصة المصرية تعتمد أكثر على اتفاقات الدرجات المشتركة والتوأمة بما يتيح الفرص لمتابعة الحصول على درجة بمؤسسة اجنبية، ومن أهم تلك البرامج: برنامج الدرجة المشتركة بين المعهد الملكي للتكنولوجيا باستكهولم بالسويد Royal Institute of Technology in Stockholm) وكلية الهندسة بجامعة فاروس بالإسكندرية Pharos University in Alexandria، واتفاقية الدرجة المشتركة بين جامعتي كور في إنا بإيطاليا Kore University of Enna والمستقبل في مصر لطلاب كلية الهندسة والعمارةFaculty of Engineering and Architecture والموقعة في ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٩، وبرنامج درجة الماجستير في العلوم السياسية المشترك "سياسة ومجتمع الشرق الأوسط المقارن Comparative Middle East Politics and Society – CMEPS بين الجامعة الأمريكية في القاهرة American University in Cairo وجامعة توبنجن University of Tubingen بألمانيا. وهي بيانات تشير إلى محدودية التجارب وإن كانت في بدايتها (Galal Abdel Hamid, 2010, p.70 ; Delegation of the European Union to Egypt, 2015, p.59).

وهذا يوضح أن الجامعات الحكومية في مصر في حاجة لرفع جودتها من أجل القدرة على منافسة الأنواع الأخرى من مؤسسات التعليم الجامعي على المستوى المحلي، لتتمكن من المنافسة على المستوى العالمي، وحاجتها إلى تمويل إضافي، وتطوير برامجها؛ لزيادة قدرتها على جذب الطلاب الدوليين إليها، والتوسع في البرامج الدرجات التعاونية الدولية.

- **البرامج المميزة بمصروفات**.

يمكن تعريف البرامج المتميزة بأنها "برامج تعليمية مستحدثة داخل التعليم الجامعي الحكومي المجاني، يتم الالتحاق بها مقابل مصروفات عالية الثمن، ويقوم بعضها على نظام الساعات المعتمدة، واللغة الانجليزية لغة أساسية للتدريس، ويمنح الطلاب من خلالها شهادات جامعية متميزة تناسب سوق العمل، وتهدف إلى تنمية قدرات ومهارات الطلاب العملية" (ياسر إبراهيم النجار، ٢٠١٦، ص ص٣٠٣). ويتضح أنها برامج تتم داخل قاعات ومعامل الجامعات الحكومية لكنها تدرس باللغة الإنجليزية وبمصروفات عالية، وتناسب متطلبات سوق العمل.

وسمحت الحكومة المصرية ـ في سياق سعيها لتخفيض إنفاقها على التعليم ـ للجامعات بافتتاح هذه البرامج (شعب خاصة بمصروفات داخل الجامعات الحكومية يطلق عليها البرامج المميزة، أو التعليم الموازي أو الأقسام المميزة)

باعتبارها نظم جديدة للتعليم (على الأقل من حيث المحتوى، ومن حيث الكثافة الطلابية في المعامل والمدرجات)، تم تطبيقها فعليًا في العام الجامعي ٢٠٠٦/٢٠٠٧م، على اعتبار أن هذه البرامج في الجامعات العامة تعمل على تنويع مصادر الدخل المتولد لدى الجامعات للمساعدة في توفير التعليم المجاني لبقية الطلاب. وتتطلب هذه البرامج دفع مصروفات مرتفعة مقابل التعليم العادي الذي يتلقاه الطلاب، حيث بدأت الرسوم بدفع نحو ٣٣٪ من التكلفة الفعلية للطالب، ومع الوقت تزايدت الرسوم واقتربت من التكلفة الفعلية، حيث يبلغ متوسط المصروفات الدراسية للكليات النظرية كما في كليات التجارة والحقوق والاقتصاد والتربية نحو ٥٠٠٠ جنيهًا مصريًا، بينما يبلغ ١٠٠٠٠ جنيهًا في الكليات العملية، حيث تعد تلك المصروفات من مصادر التمويل الذاتي للجامعات، ولجات عديد من الجامعات للتوسع في هذه البرامج منها جامعة القاهرة التي تضم نحو ٢٨ برنامجا للتعليم المميز في ١٢ كلية داخل الجامعة، حيث زيادة عدد البرامج الجديدة المميزة بالجامعات الحكومية من ١١٨ في عام ٢٠١٤م إلى ١٧١ بواقع ٥٣ في عام ٢٠١٧م برنامجا بنسبة زيادة ٤٥.%، وتسعى عدد كبير من الكليات إلى فتح مزيد من البرامج المميز والتي يتم الترويج على أنها تقد خدمات طلابية تنافس التخصصات العالمية، حيث ياتي عدد كبير منها بالتعاون مع جامعات عالمية في الدول المتقدمة (انظر: سمير رياض هلال، ٢٠١٣، ص ص ١٩ -٢٠. و بوابة وزارة التعليم العالي، ٢٠١٧).

والبرامج المميزة تدلل على الخصخصة الجزئية التي تتم في التعليم الجامعي المصري، وتندرج تحت ما يسمى "سياسة استرداد التكاليف" والتي تعني وجود تعليم يمول من خلال الرسوم الدراسية داخل الجامعات الحكومية المجانية، ومن ثم تقوم الجامعات باستعادة تكاليف العملية التعليمية المفترض أن تكون مجانية تمول من ميزانية الدولة. ونتجت هذه السياسيات عن تطبيق آليات السوق كنتيجة حتمية لضغوط العولمة، وانتشار ثقافة السوق، لا سيما مع نقص الموارد المالية وانخفاض قدرة الدولة على إنشاء جامعات حكومية جديدة، فكان التفكير في إدخال تغييرات على نظام القبول وبرامج التعليم، بما يسمح بتوفير مصادر إضافية للتمويل، وتحمل نسبة من الطلاب جزء كبير من نفقات تعليمهم من خلال البرامج والأقسام المميزة بالكليات المختلفة (وفاء زكي بدروس، ٢٠١٧، ص٤٩٠).

وتوصلت دراسة (ياسر إبراهيم النجار، ٢٠١٦) إلى أن أهم أسباب التحاق الطلاب بالبرامج المميزة كانت للحصول على خدمة تعليمية متميزة وشهادة متميزة، ومن أجل زيادة فرصة الحصول على مكان في سوق العمل، ولتنمية مهاراتهم وقدراتهم العلمية، كما أنه مظهر اجتماعي. كما توصلت الدراسة إلى أن ظاهرة الدروس الخصوصية في مرحلة التعليم الجامعي أصبحت أمرًا طبيعيًا اعتاد عليه الطلاب خاصة طلاب البرامج المتميزة، في ظل تحول التعليم

الجامعي إلى سلعة تستثمر فيها الجامعات الخاصة والحكومية من خلال هذه البرامج التي تهدف إلى الربح، وتهدر مبدأ تكافؤ الفرص (ص ص ٣٤١ -٣٤٢).

وبذلك فالبرامج المميزة لا توفر المساواة بين الطلاب حيث تقدم لطلاب هذه البرامج تعليمًا اكثر جودة من البرامج التقليدية المجانية، فتوفر لهم قاعات مجهزة، وأفضل الأساتذة، بالإضافة إلى استخدام اللغة الإنجليزية في التدريس، ومعيار الالتحاق بهذه البرامج ليس القدرات الأكاديمية بل القدرة المالية حيث يلتحق الطلاب بالكلية بنفس الدرجة التي يحددها مكتب التنسيق، ومن ناحية أخرى تكون فرصة خريج هذه البرامج أكبر في الحصول على فرصة عمل بعد التخرج من نظيرة الذي تخرج من البرامج التقليدية.

وبعد هذا التحليل، فإنه يتضح تأثير الجاتس، والليبرالية، والعولمة، على دخول مصر السوق العالمية للتجارة بالتعليم الجامعي كدولة مستقبلة للخدمات وليست مصدرة، بتزايد عدد الجامعات الخاصة والأجنبية، وزيادة البرامج الدولية عبر الحدود، والتوسع في البرامج المميزة بمصروفات داخل الجامعات الحكومية، وانعكاس ذلك على توجه الجامعات المصرية نحو النموذج التجاري للجامعات، وتآكل مبدأي العدالة والمجانية نتيجة إتاحة التعليم الجامعي بخدمة جيدة سواء في الجامعات الحكومية (من خلال البرامج المميزة) أو الخاصة بمقابل مصروفات لا يتحملها إلا القدرين ماديًا، وكذلك ضعف سيطرة الحكومة على التعليم في مقابل تحكم جماعات المصالح التي تحركها الربح. ويبقى السؤال الأهم، هل تستطيع الجامعات الحكومية المنافسة في ظل هذا السوق؟ وهذا ما تتعرض له الدراسة في المحور التالي.

- **المحور الثالث: التأثيرات التنافسية للتجارة بالتعليم على الجامعات الحكومية المصرية.**

التطورات المحلية من خلال الإصلاح الاقتصادي والتوجه نحو السوق الحر، والتوسع في التعليم الجامعي الخاص والأجنبي، وتزايد الأعباء المالية على الدولة بما دفعها إلى تعظيم دور القطاع الخاص في تقديم الخدمة التعليمية بمصروفات يتحملها الطلاب القادرين؛ كل ذلك يدفع بالمنافسة بين الجامعات في السوق المحلي المصرية بين مؤسساته الحكومية والخاصة والأجنبية، ويمكن القول في إطار هذا أن الجامعات تتنافس كما لو كانت شركات عادية تتدافع من أجل مكانة في السوق الذي تنتمي إليه، حيث تقدم سلعًا أو خدمات متشابهة، فتتنافس من أجل جذب أكبر عدد ممكن من الطلاب المحليين والدوليين لدعم مواردها المالية، وتحقيق سمعة أكاديمية وبحثية واسعة النطاق في السوق المحلي بتوفير البرامج الأكاديمية بجودة عالية تلائم الطلب، وتتناسب مع متطلبات سوق العمل. وهذه الحالة التنافسية تدفع الجامعات لتطوير إمكاناتها باستمرار لتحافظ على مكانها في السوق المحلي وتتوسع في انشطتها التعليمية والبحثية والمجتمعية؛ بما يعود بالنفع في النهاية على الخدمة التعليمية التي يحصل عليها الطالب، وإحداث حراك معرفي ومهاراتي وتقني لمؤسسات المجتمع المستفيدة

من مخرجات التعليم الجامعي، ليتحقق معها اقتصاد المعرفة، وبالتالي التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

وتنافسية الجامعات المصرية يتناولها البحث في إطار قدرة الجامعات الحكومية على ما تبذله من جهود وانشطة بما يمكنها من منافسة الجامعات الخاصة والجامعات الأجنبية، في اجتذاب الطلاب، والمواهب، وتحقيق مصادر دخل متنوعة وإدارتها بفعالية، ليتوفر في النهاية تعليم جامعي متطور بصورة مستدامة، وأشكال متعددة من خدمات التعليم الجامعي ذات مستوى مرتفع من الجودة والتنافس، تسمح للطالب بمساحة اختيار واسعة، وتوفر متطلبات سوق العمل، وتوفر بيئة دينامية مبدعة ومبتكرة.

ويتناول البحث واقع القدرة التنافسية للجامعات في مصر في ثلاثة جوانب رئيسة، هي: تركيز المواهب، ووفرة الموارد، والقيادة والحوكمة. وذلك على النحو التالي:

- **تركيز المواهب**:
- **أعداد هيئة التدريس إلى الطلاب**:

حددت اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات الخاصة أنه يجب أن يكون عدد أعضاء هيئة التدريس ملائمًا لأعداد الطلبة الدارسين بالجامعات الخاصة وفقا للقواعد التي يقررها مجلس الجامعات الخاصة و الأهلية في هذا الخصوص، وألا تقل نسبة المعينين منهم بصفة دائمة عند إنشاء الجامعة عن النسبة التي يحددها المجلس (رئاسة الجمهورية، ٢٠١٠، ص١٠). وتتميز الدول المتقدمة بارتفاع نسبة أعضاء هيئة التدريس بالنسبة لأعداد الطلبة، حيث تتراوح ما بين (١:٦) إلى (١:١٢) في الجامعات الخاصة المرموقة، وأن تكون هذه النسبة (١:١٠) في الدروس النظرية، (١:٥) في الدروس العملية و المعامل. والجدول التالي يوضح أعداد أعضاء هيئة التدريس و نسبتهم إلى الطلاب في الجامعات الخاصة والحكومية.

جدول رقم(٦) أعضاء هيئة التدريس و نسبتهم إلى الطلاب في الجامعات الخاصة والحكومية.

العام الدراسي ٢٠١٧/١٦	الجامعات الحكومية	الجامعات الخاصة
إجمال أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم	٩٧٩٤٩	٨٧٤٥
إجمالي الطلاب	٢٢٧٤٢٨٥	١٥٤٨٣٥
متوسط الطلاب لكل عضو هيئة تدريس ومعاون	٢٣	١٨

والجدول السابق يوضح انخفاض نسبة جملة أعضاء هيئة التدريس إلى أعداد الطلاب في الجامعات الخاصة والحكومية، وهذا يؤكد سعي الجامعات الخاصة للربح على حساب رفع معدلات جودة الخدمات التعليمية، كما تعاني الجامعات الخاصة من العجز في أعضاء هيئة التدريس الدوليين، خاصة في الكليات العملية مما يجعلها تلجأ إلى الانتداب من الجامعات الحكومية.

- **أعضاء هيئة التدريس الدوليين**:

تحرص الجامعات الأجنبية في مصر على استقدام بعض الخبرات الدولية من الجامعة الأم. فمثلا بالنسبة للجامعة البريطانية في مصر، فإن جامعة "لافبرا" البريطانية المسؤولة عن توفير أعضاء هيئة التدريس للجانعة البريطانية في مصر، وتدريبهم من أجل الوصول بالجامعة إلى المستوى المتميز، وعملية التدريب هذه تتم تحت رعاية وكالة توكيد الجودة بالمملكة المتحدة (أميرة سامح عبد الرحمن، ٢٠١١، ص٧٩١). والجدول التالي يوضح نسب أعضاء هيئة التدريس الدوليين في بعض الجامعات المصرية.

جدول رقم (٧) نسبة هيئة التدريس الدوليين ببعض الجامعات المصرية. وفقًا لتصنيف QS

الرتبة	الجامعة	٪
٣٦٥	الجامعة الأمريكية بالقاهرة	٤٠,٢٪=٥٣٤/٢١٥
٥٥١ -٦٠٠	القاهرة	١٪=١٢١١٧/١٣٢
+٧٠١	عين شمس	٤.٩٪=١٠٦٨١/٥٢٦
+٧٠١	الأسكندرية	١٪=٨٠٧٥/٨٢
-	البريطانية	١٠٥٪=٥١٧/٨
-	بنها	٠,٢٪=٤٥٧٣/١٣

(Source: QS World University Rankings, 2016)

وهناك عدة أشكال للإعداد الدولي لأعضاء هيئة التدريس، حيث يمكن لهم السفر إلى خارج البلاد في إطار التبادل العلمي الطويلة أو القصيرة الأجل، سواء وفقا لمنحة او بعثة دراسية للماجستير او الدكتوراه، أو مهمة علمية، أو كأساتذة زائرين، أو لإجازة طويلة، أو فترة مشاركة قصيرة في المؤتمرات أو تدريب، أو أي شكل من أشكال الحراك التعليمي الدولي لأعضاء هيئة التدريس والطلاب. وقد انخفض عدد المبعوثين المصريين من الجامعات الحكومية إلى الخارج من ٢٥١ في العام الدراسي ٢٠٠٠/٢٠٠١م إلى ٧٤ فقط في ٢٠٠٤/٢٠٠٥، وزيادة عدد المبعوثين المصريين للحصول على درجات جامعية عليا وفي مهمات علمية من ٥٥٣ مبعوثًا عام ٢٠١٣/٢٠١٤م إلى ٩٥٠ مبعوثًا في ٢٠١٦/٢٠١٧م بواقع ٣٩٧ مبعوثًا بنسبة زيادة ٧٢٪ وبتكلفة قدرها ٦٩١ مليون جنيه في تخصصات تتعلق بخدمة التنمية المستدامة لمصر (الطاقة الجديدة والمتجددة، الطاقة النووية، تحلية المياه، الزراعة، الهندسة) بدول اليابان، وبريطانيا، وفرنسا، وأمريكا، وألمانيا (انظر: وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٨، ص٣٧، و بوابة وزارة التعليم العالي، ٢٠١٧).

وبالنظر الى تقييد إرسال مبعوثين للدراسة فى جامعات أجنبية رفيعة المستوى العلمى بسبب ضيق الميزانية وانتشار برامج الدراسات العليا فى جميع الجامعات الحكومية ومختلف الكليات داخل كل جامعة بصرف النظر عن مدى توفر الإمكانات البشرية والمادية؛ بما يقلل من جودة العملية التعليمية، والبحث العلمي داخل الجامعات الحكومية.

- **استقطاب الطلاب**:

تعتمد الجامعات الخاصة والأجنبية على جذب الطلاب من مختلف دول العالم، حيث تسعى إلى التنوع العرقي والثقافي والديني داخل الجامعة، فتلك

الجامعات تهدف إلى أن تصبح جامعات عالمية، ويكون الخريج ملم بثقافة الجامعة الأم، وفي نفس الوقت تؤهل للالتحاق بالمجتمع العالمي، وسوق العمل الدولية، وتؤهل الطالب لقبول الآخر والتعددية الثقافية، في ظل توفير مجتمع جامعي منفتح على كل مجتمعات العالم بتقاليدها وثقافتها المتنوعة، فيتم اختيار الطلاب على أساس مؤهلاتهم الأكاديمية، واجتياز اختبارات تحدد مستواهم الأكاديمي والثقافي ومدى قدرتهم على الاندماج في المجتمع العالمي المفتوح، مع توافر المرونة في التخصص الأكاديمي ومراعاة الميول والقدرات (أميرة سامح عبد الرحمن، ٢٠١٢، ص ٦٣).

وبالنسبة للجامعات الحكومية نلاحظ زيادة عدد الطلاب الوافدين المقيدين بمؤسسات التعليم الجامعي (مرحلة أولى، دراسات عليا) من ٢٢٢٤٥ إلى ٧٠٥٢٥ بواقع ٤٨٢٨٠ طالبًا بنسبة زيادة ٢١٧٪ وبعائد قدره ١٨٦.٥٥.١١٠ دولار سنويًا (بوابة وزارة التعليم العالي، ٢٠١٧).

- **وفرة الموارد**:

يعتمد التعليم الجامعي وغير الجامعي على الحكومة كمصدر أساسي للتمويل، وذلك كالتزام قانوني بنص الدستور المصري في مادته ١٩ على "أن الدولة تلتزم بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن ٤٪ من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجيًا حتى تتفق مع المعدلات العالمية" (الهيئة العامة للإستعلامات، ٢٠١٤، المادة ١٩)، وتتولى إدارة الجامعة الصرف من هذه الميزانية وفقا للمبالغ المدرجة لكل باب من ابواب الصرف.

ويعد مؤشر نسبة ميزانية التعليم الجامعي إلى الدخل القومي على الجهد الذي تبذله الدولة في مجال التعليم. والجدول التالي يوصح جوانب الإنفاق على التعليم الجامعي.

جدول رقم (٨) يوضح جوانب الإنفاق على التعليم الجامعي.

العام الجامعي	الإنفاق العام على التعليم الجامعي (بالمليون)	الإنفاق العام على التعليم الجامعي/إجمالي الإنفاق العام على التعليم٪	نصيب الطالب من ميزانية التعليم الجامعي (بالجنيه)
٢٠١٢/٢٠١١	١١٠٨٦	٢١.٤	٦٨١٢,٣
٢٠١٣/٢٠١٢	١٣٧٢٨	٢١,٤	٨٢٩٧,٥
٢٠١٤/٢٠١٣	١٨٠٨٠	٢٢,٤	١٠٠٧٠,٩
٢٠١٥/٢٠١٤	١٩٩٨٥	٢١,٢	١٠٢٦٥,٦
٢٠١٦/٢٠١٥	٢١٢١١	٢١,٤	١٠٩٦,٦
٢٠١٧/٢٠١٦	٢٢٦٢٧	٢١,٨	١١٥٦,٠

المصدر: تجميع الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٧). الكتاب الإحصائي السنوي.

يوضح الجدول السابق تزايد ملحوظ في الميزانية المخصصة للتعليم الجامعي بمعدل نمو كبير في ٢٠١٧/٢٠١٦ وصل إلى ٤٨,٩٪ نتيجة زيادة أعداد الملتحقين بالتعليم الجامعي، لكن هذه الزيادة مضللة وغير حقيقية نظرًا لانخفاض نسبة الإنفاق من إجمالي الناتج القومي كما بيّنا، ولزيادة معدل التضخم، وارتفاع

الأسعار والتكاليف. ولم تكن كافية لإصلاح التعليم الجامعي كما ذهبت (مروة بلتاجي، ٢٠١٢؛ خالد منصور حسين، ٢٠١١) إلى انخفاض الكفاءة الداخلية للتعليم الجامعي بارتفاع كثافة الطلاب بالجامعات، وتحيز توزيع الخدمات التعليمية ضد مناطق ومحافظات معينة، وأن السياسة التعليمية تتجه نحو تقليص الإنفاق، وتسعى إلى إيجاد بدائل لتمويل الجامعات.

كما أن حوالي ٧٨٪ يذهب إلى الباب الأول أجور ومكافآت، وتخصص نسبة ١٢,٩ من إجمالي الميزانية للباب السادس الذي يتعلق بالإنشاءات والتجديد، وهذه نسبة ضئيلة ينتج عنها ضعف قدرة الجامعة على التوسع والتجديد والمنافسة (مركز بحوث تطوير التعليم الجامعي، وإدارة الإحصاء، ٢٠١١). كما يلاحظ انخفاض نسبة ما يخصص للتعليم الجامعي مقارنة بإجمالي الإنفاق على التعليم في ٢٠١٤/٢٠١٥م مقارنة بالأعوام السابقة ثم عادت للارتفاع الطفيف مرة أخرى، مما أدى إلى انخفاض جودة الخدمات التعليمية في الجامعات الحكومية؛ بما أسهم في إيجاد مسار بديل يتمثل في مؤسسات الجامعات الخاصة والأجنبية، والتي انتشرت في هذه الفترة، ورغم ارتفاع نصيب الطالب من ميزانية التعليم الجامعي، لكن بمقارنتها بالأسعار الجارية والثابتة، وبسعر صرف الدولار خاصة بعد تعويم الجنيه المصري يتضح انخفاضها وليس تزايدها بسبب انخفاض القيمة الشرائية للجنيه المصري بنسبة تفوق ٥٠٪.

وتقدم الحكومة النصيب الأعظم من الأموال ٨٢,٢٪ من حجم الإنفاق على التعليم الجامعي، بينما نجد إيرادات الخدمات تمثل ١,٤٪، وإيرادات النشاط التجاري ٦,٣٪ والصناديق الخاصة باب ثاني ٧,٣٪، والمعونات المحلية ٠,٠١٪، ومعونات خارجية ٠,٠٠٥٪ وصناديق وحسابات خاصة باب ثالث ٢,٧٪ (خالد منصور غريب، ٢٠١١، ص٢٧٣).

مع الأخذ في الاعتبار القيود التنظيمية التي تفرض على الجامعات في إدارة أموالها ومخصصاتها، حيث تخضع للوائح المجلس الأعلى للجامعات. كما أشارت دراسة محمد درويش درويش و السيد علي السيد (٢٠١٦) إلى بعض مظاهر ضعف الاستقلال المالي للجامعات الحكومية لا سيما اقتصار التمويل على الحكومة، ومن ثم تغيب فلسفة توفير مصادر متنوعة للتمويل، واتكال الجامعات على الحكومة، وما يترتب على ذلك من ضعف أدائها الخاص بوظيفتها الخدمية التي يمكن أن تسهم في توفير موارد للتمويل الذاتي، حيث تخضع الجامعات لقواعد مالية موحدة دون اعتبار لخصوصية كل جامعة، بالإضافة إلى انخفاض الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة نتيجة الاختلالات في هيكل الإنفاق على التعليم الجامعي حيث تستحوذ الأجور وتعويضات العاملين أكثر من ٧٨٪ الميزانية، وكذلك عدم العدالة في توزيع مخصصات التعليم الجامعي على الجامعات المختلفة، ودون اعتبار كبير لإجمالي الطلبة المقيدين بكل جامعة ، حيث تذهب حوالي ٤٠٪ من الميزانية إلى ثلاث جامعات كبرى (القاهرة،

والأسكندرية، والأزهر) (محمد درويش درويش، و السيد علي السيد، ٢٠١٦، ص ٨٦).

أما الجامعات الخاصة في ظل ثقافة السوق (المنافسة والرغبة في تحقيق الأرباح)، وتحرير التجارة بالتعليم الجامعي في مصر بعد توقيعها على اتفاقية الجاتس، تُجبر على العمل بكفاءة أكبر من الجامعات الحكومية، حيث تنخفض التكلفة التنظيمية من خلال الاستخدام المناسب لوقت الإداريين، والوظائف المعاونة، وتنخفض تكلفة التدريس بالاستعانة بهيئة تعمل لبعض الوقت، أو بالتعاقد قصير الأجل، أو بعد إحالتهم على المعاش. كما يمكن أن تقدم المؤسسات التعليمية الخاصة برامج تستجيب للمطالب الآنية لسوق العمل وتتوجه أكثر لزيادة فرص التوظف، من خلال الدورات التدريبية، وبرامج تعلم اللغات، والبرامج والتطبيقات التكنولوجية، وبرامج التعلم والتدريب من بعد، وهذا جنبًا إلى جنب مع البرامج التعليمية القائمة بما يدعم كفاءة الموارد (خليل محمد عطية،٢٠٠٧، ١٠). حيث تعتمد الجامعات الخاصة والأجنبية على المصروفات الدراسية كمصدر اساسي لتمويل انشطتها، والتي تصل في جامعة سيناء بين ٣٧٠٠٠ جنيهًا مصريًا للكليات الأدبية، و٦٦٠٠٠ جنيهًا مصريًا للكليات العملية، وفي الجامعة الأمريكية بالقاهرة يبلغ متوسط المصروفات الدراسية١٥٠٠٠$ دولار أمريكي، والكليات العملية في الجامعة الصينية تصل إلى ٨٠٠٠٠ جنيهًا مصريًا. (المجلس الأعلى للجامعات الخاصة، ٢٠١٧).

وما تعانيه الجامعات الحكومية هو غيابها عن المنافسة فيما بينها، ومع المؤسسات الخاصة والأجنبية، نتيجة عدم تقديم حوافز مالية إضافية للجامعات الأكثر تميزًا في المجال الأكاديمي والبحثي والخدمي، حيث تتعامل الحكومة إلى حد كبير مع الجامعات الحكومية على قدم المساواة فيما يتعلق بالميزانية، وتعيين هيئة التدريس، والمعاونيين، والإداريين؛ ما يجعل من الصعب توجه الجامعات نحو كفاءة استخدام الموارد المالية، أو الاستثمار في مخصصاتها المالية نتيجة تحديد بنود صرف الميزانية.

- **القيادة والحوكمة**:

تعمل الجامعات الأجنبية على توفير قيادة قوية وقادرة على وضع رؤية مناسبة لمستقبل الجامعة وتطبيق هذه الرؤية بطريقة فعالة، وتستعين بنواب ومستشارين لديهم فهم كامل لخطة المؤسسة، وقادرين عل تطبيق الرؤية بالمهارات العملياتية اللازمة. وفي بعض التصنيفات العالمية للجامعات تهتم بتصنيف رؤساء الجامعات أيضًا باعتبارهم أحد مؤشرات جودتها، ومن ناحية اخرى تحتاج الحوكمة والقيادة الناجحة إلى الاستقلالية المالية والإدارية والأكاديمية، وهذا يتوافر بدرجة كبيرة في الجامعات الخاصة والأجنبية حيث إنها لديها استقلالية ومرونة وليست ملزمة بالبيروقراطية المرهقة، لكن نجد أساليب تعيين الجامعات والعمداء والقيادات في الجامعات الحكومية وعلى معيار الولاء

بمختلف ألوانه وتهميش عاملي الكفاءة والرؤية الاستراتيجية بما يعيق تقدم الجامعات الحكومية (سعيد الصديقي، ٢٠١٤،٢٤ -٢٥).

والمتأمل لواقع الأداء الإداري للجامعات الحكومية يلاحظ أنه يعاني من أوجه القصور التي تجعله بعيداً عن تحقيق الأهداف، وتتمثل في عدد من الجوانب أهمها: تمركز السلطة في المستويات الإدارية العليا للجامعة، وتعدد اللوائح والقوانين واحتمالية تفسيرها باكثر من معنى، كما تتعدد مستويات الرقابة مما يؤدي إلى استنزاف معظم طاقات القيادات الجامعية في الإجراءات الروتينية اليومية.

ويمكن القول هنا أن جميع الجامعات الحكومية تعانى من محدودية الميزانية المخصصة للإنفاق ، وعدم كفايتها حتى لمواجهة أهم الأساسيات التى لا غنى عنها للعملية التعليمية. ويبدو ذلك بوضوح فى التدهور الشديد فى أوضاع المكتبات والمعامل وغياب المستلزمات اللازمة لتشغيل الأجهزة والمعدات ، وضعف ميزانيات الصيانة وغيرها. كما أن النمو المطرد فى أعداد الطلبة الملتحقين بالجامعات الحكومية أثر سلبًا على مستوى الكفاءة فى عملياتها خاصة إدارتها فى ظل المركزية الشديدة وعدم المرونة اللذان يتصف بهما أسلوب إدارة الجامعات المصرية. كل ذلك يقلل من القدرة التنافسية للجامعات المصرية في ظل البيئة السوقية التي تحيط بها وتنمو حولها.

ومن ناحية اخرى تتمتع الجامعات الخاصة والأجنبية بالاستقلالية وبمساحة كبيرة من الحرية في تقديم البرامج، ومعايير وأعداد المقبولين، والانفتاح على الجامعات والمؤسسات العالمية، وجذب المواهب من الطلاب والباحثين والأساتذة، في مقابل المركزية الشديدة في إدارة الجامعات الحكومية، وتقييدها بالمؤسسات التي تشرف عليها، وجمود إدارتها، وانخفاض استقلاليتها، وانخفاض القدرة على إصلاحها نتيجة ضعف ميزانيتها، وتشويه وجمود بنود صرفها، فضلا عن السياسات التعليمية التي تبتعد عن مواكبة التطور، والسياسات الخفية غير المعلنة؛ كل ذلك يجعل من الصعوبة إمكانية الجامعات الحكومية على المنافسة في ظل ثقافة السوق السائدة في التعليم الجامعي المصري. لذلك تقدم الدراسة في الجزء التالي بدائل مستقبلية لهذه الظاهرة.

- **الجزء الثالث**: **سيناريوهات مستقبلية للتجارة بالتعليم الجامعي في مصر**.
- **خلاصة النتائج**:

- توقيع مصر على اتفاقية الجاتس، واستجابتها لضغوطات الليبرالية والعولمة؛ جعلها تدخل السوق العالمية للتجارة بالتعليم الجامعي كدولة مستقبلة للخدمات وليست مصدرة لها؛ مما جعلها تفقد بعضاً من مميزات هذه التجارة.
- تزايد عدد فروع الجامعات الأجنبية في مصر نتيجة السماح لمقدمي الخدمة الأجانب بتقديم خدماتهم التعليمية العابرة للحدود، في ظل غياب القواعد

والتشريعات التي تنظم عمل هذه الجامعات، وتضبط جودتها ونزاهتها. الأمر الذي جعل هذه الجامعات تستغل الطلاب المصريين بتحصيل مصروفات عالية منهم، في مقابل خدمة تعليمية أقل مما هي عليه في الجامعة الأم.

- تم التوسع في الجامعات الخاصة والأجنبية في مصر دون تخطيط بعيد المدى، ودون دراسة حاجة سوق العمل إليها، وكذلك غياب النظرة المستقبلية للاستمرار في هذا التوسع.
- ضعف سيطرة الحكومة على التعليم الجامعي الخاص والأجنبي، في مقابل تحكم جماعات المصالح التي تحركها الربح.
- تراجع سياسة التعليم الجامعي في مصر في الحفاظ على مبدأي العدالة والمجانية، بإتاحة خدمات تعليمية متفاوتة الجودة، بتكلفة تناسب جودة كل خدمة، وعلى الطلاب اختيار ما يناسب مستواهم الاقتصادي، بالحصول على تعليم تقليدي مجاني، أو تعليم جيد في الجامعات الخاصة، أو تعليم نخبوى في الجامعات الأجنبية.
- يتوافر لدى الجامعات الخاصة والأجنبية في مصر عدد من المميزات لا سيما أعضاء هيئة التدريس الأجانب، وانخفاض نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب، ومصادر تمويلية كبيرة نتيجة ارتفاع المصروفات الدراسية التي تحصلها من الطلاب، بالإضافة إلى كفاءة استثمارها، من خلال القيادة الأكاديمية، والإدارية، والمالية الناجحة؛ بما يجعلها تتفوق على الجامعات الحكومية.

ويمكن لمصر الاستفادة من السوق المحلية والدولية للتعليم الجامعي، طبقاً لما ذهبت إليه إحدى الدراسات، من خلال الأبعاد التالية:

- تقنين آليات العمل في تنظيم عمل المؤسسات التعليمية الأجنبية في مصر، والقواعد والإجراءات المنظمة لها.
- التوازن الدقيق بين متطلبات التحديث والحفاظ على الهوية الوطنية المصرية.
- ضمان وجود الشفافية في التعامل مع المؤسسات التعليمية الأجنبية بعمل قاعدة بيانات شاملة ومحدثة عن المؤسسات الأجنبية العاملة في مصر والبرامج الدراسية التي تقدمها.
- مراجعة البرامج التعليمية بتلك الجامعات للتأكد من مواءمتها للبيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية المصرية.
- تعديل السياسات والتشريعات والقواعد السارية لضمان التنفيذ الفعّال لاتفاقية الجاتس في مجال التعليم الجامعي.
- إصدار قانون جديد خاص بتقنين الكيانات التعليمية الأجنبية في مصر وتنظيم عملها، ويعكس السياسة التعليمية، والتزامات مصر في الاتفاقية.
- عمل معايير موحدة ومعلنة مسبقا لقياس جودة العملية التعليمية ومكوناتها مبنية على مؤشرات للأداء قابلة للقياس.
- حماية الدولة للدارسين في المؤسسات الأجنبية في مصر.

لذلك، تقدم الدراسة سيناريوهات مستقبلية لأسباب منهجية تتعلق بوصف الظاهرة محل الدراسة (التجارة بالتعليم الجامعي في مصر)، دون الوقوف عند مجرد الوصف بل محاولة رسم صور احتمالية لما يمكن أن تكون عليها في المستقبل من خلال استخدام أسلوب السيناريو، كما أن هناك صعوبة في تعميم نتائج البحوث الكيفية، وأيضًا لأسباب تتعلق بطبيعة موضوع الدراسة، الذي يعاني من غياب النظرة المستقبلية لإمكانية التوسع في الجامعات الخاصة، والأجنبية، والبرامج المميزة، وبرامج التعليم العابر للحدود، في ظل الاستمرار في الاستجابة لضغوطات العولمة، والتوسع في تطبيق منهج السوق على جميع الخدمات.

وحين تحاول الدراسة وضع تصور مستقبلي للتجارة بالتعليم الجامعي في مصر فإنها لن تتكهن بالمستقبل، أو تقدم خيالًا غير منضبط، أو حلمًا يتمنى تحقيقه، بل ترتكن إلى منهجية علمية، يقدم من خلالها عدة صور للمستقبل، بالوقوف على العوامل الحاكمة لمستقبل الظاهرة المدروسة، وكيفية التدخل لتوجيه تلك العوامل لتحقيق أهداف منشودة، ولصالح التعليم الجامعي المصري، ومن ثم الاستعداد للمستقبل وما يحمله من مخاطر.

وتتبنى هذة الدراسة طبقًا لتصنيفات للدراسات المستقبلية إ(استطلاعية استكشافية، واستهدافية معيارية) النمط الاستطلاعي، والذي يهدف كما ذكر طارق عبد الرؤوف عامر (٢٠٠٦م) إلى استكشاف صورة المستقبل المتوقع أو المحتمل Probable Future، أو المستقبل الممكن تحقيقه Possible Future الذي يبدأ بدراسة الوضع الراهن آخذًا في الحسبان المعطيات التاريخية، ويسعى إلى صياغة البدائل المستقبلية (من ٢ -٤ سيناريوهات) (طارق عبد الرؤوف عامر، ٢٠٠٦، ص٩٦). والسيناريو الاستكشافي كما ذهب إليه ميشال غودي " Michel Godet" جملة تتكون من وصف وضع مستقبلي ووصف تمشي الأحداث التي تسمح بالمرور من الوضع الأصلي إلى الوضع المستقبلي" حيث تنطلق من المناحي السابقة والحاضرة والمفضية إلى مستقبلات محتملة. (ميشال غودي ، و قيس الهمامي، ٢٠٠٧، ص٥٣).

وتسير خطوات بناء السيناريو في هذه الدراسة وفق الخطوات التي حددها (إبراهيم العيسوي، ١٩٩٨)، تبدأ بوصف الوضع الراهن، بعد ذلك فهم ديناميكية النسق والقوى المحرّكة له، وتحديد السيناريوهات البديلة، ثم تحليل نتائج السيناريوها. وذلك على النحو التالي:

- **الخطوة الأولى**: **وصف الوضع الراهن**.

تستند الدراسة إلى وصفها لظاهرة التجارة بالتعليم الجامعي على المستوى المحلي والعالمي التي سبق عرضها في المحورين السابقين، لبناء السيناريوها المستقبلية للظاهرة محل الدراسة وإلى ملامح بيئة التعليم الجامعي في مصر، وذلك في النقاط التالية:

بالنسبة لسوق العمل: فمصر في الترتيب (١٣٥) دولياً من بين ١٣٨ دولة في مؤشر كفاءة سوق العمل عام ٢٠١٦ -٢٠١٧. وفي الترتيب (١٢٢) دولياً من بين ١٣٨ دولة في مؤشر الإبتكار. وفي الترتيب (١١٥) دولياً و (١٢) عربيًا. من بين ١٣٨ دولة في مؤشر التنافسية العالمي في نفس العام (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٧).

وبالنسبة لممارسة الأعمال تحتل مصر مرتبة قرب نهاية الثلث الثاني على مؤشر تقرير البنك الدولي لـ "سهولة ممارسة الأعمال" Doing Business: Equal Opporrtunity for All لعام ٢٠١٧م، حيث تحتل المركز العالمي ١٢٢/١٩٠، وقد اتخذت مصر عديد من الإجراءات لتسهيل بدء الاستثمار، ومن بينها دمج الإجراءات اللازمة له من خلال الشباك الواحد، ولكنها زادت من صعوبة التجارة عبر الحدود من خلال جعل عملية الحصول على وثائق معالجتها أكثر تعقيداً، ومن خلال فرض سقف على الودائع والسحوبات للواردات، وبذلك تبتعد مصر بدرجة كبيرة عن دول كثيرة فيما يخص سهولة ممارسة الأعمال. وكذلك تحتل مصر على مؤشر الحرية الاقتصادية Index of Economic Freedom لعام ٢٠١٦ الترتيب العالمي ال ١٢٥ والترتيب الإقليمي ال ١٢بين دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط الأربعة عشر التي يغطيها التقرير. وبالنسبة لمؤشر الشفافية، فإن مصر تحتل المركز العالمي ١٧٦/١٠٨ بالدرجة ١٠٠/٣٤ لعام ٢٠١٦م (The World Bank, 2017)

وبالنسبة لنمط إدارة الجامعات المصرية: فإنها تدار بالمركزية الشديدة، يكون فيها من سلطة رئيس الجمهورية إصدار قرارات بالموافقى على إنشاء الجامعات، وتعيين رؤساء الجامعات الحكومية، وعمداء الكليات. كما تتولى وزارة التعليم العالي، اتخاذ القرارت المهمة فيما يخص التعليم الجامعي، ويتم تحديد ميزانيات الجامعة وإدارتها بطريقة شديدة المركزية، بالإضافة إلى المجلس الأعلى للجامعات الذي يتولى وضع السياسة العامة للتعليم الجامعي، ويحدد عدد الطلاب الملتحقين بكل كلية. وهو الأمر الذي يؤكد السيطرة الحكومية على الجامعات ويحدد من استقلالية مؤسساتها.

وبالنسبة لجودة التعليم العالي: فإن مصر في الترتيب (١١٢) دولياً من بين ١٣٨ دولة في مؤشر التعليم العالي والتدريب عام ٢٠١٦ -٢٠١٧. وفيما يخص جودة التعليم ، فإنها وفقا لبيانات تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠١٦/٢٠١٧ م ،جاءت جودة نظام التعليم المصري (بالدرجة ١٠/٢.١)، في المركز ال١٣٥/١٤٤ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٧).

أما تنافسية التعليم العالي: فيقع التعليم العالي في مصر وفق تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠١٧/١٦م في المركز الـ ١٣٨/١١٥ عالميًا، وبالنقاط (١٠/٣,٧)، متقدماً بـ ٠,٦ نقطة عن عام ٢٠١٤/١٣م (بالترتيب ١٤٨/١١٨، وبالنقاط (١٠/٣,١)، وعلى الرغم من هذا التحسن؛ فإنه يظل متأخر عن واقع تنافسيته في

عام ٢٠١١/١٠م (بالمركز ١٣٩/٩٧، وبالدرجة ١٠/٣,٦)، وفي هذا حصلت ١٤ جامعة مصرية على مواقع متباينة التقدم بقائمة ترتيب QS لأفضل جامعات المنطقة العربية لعام ٢٠١٦م، بما يمثل ١٤٪ فقط من الجامعات العربية القائمة، تقع خمسة منها (الأمريكية بالقاهرة، والقاهرة، وعين شمس، والأزهر، وألأإسكندرية) ضمن افضل جامعات العالم بالرتب العالمية (٣٦٥، ٥٥١ -٦٠٠، ٧٠٠+، ٧٠٠+ ٧٠١+ على الترتيب) وهي متأخرة نسبيًا؛ لذلك يمكن القول أن نظام التعليم الجامعي في مصر يستهدف في المقام الأول رفع مستوى جودة مؤسساته (عبد الناصر محمد رشاد، وعماد نجم الدين عبد الحكيم، ٢٠١٧، ص ١١٨)، وليس تنافسيتها على المستوى الدولي، وأيضًا عدم كفاية الجهود المبذولة لإقامة البرامج الدولية المشتركة، أو اجتذاب الطلاب الدوليين، أو اكتساب سمعة أكاديمية في المحيط العربي والإفريقي.

- **الخطوة الثانية**: **فهم ديناميكية النسق والقوى المحرّكة له**.

مستقبل التجارة بالتعليم الجامعي في مصر مربوط مستقبليًا ــ وفقًا للتحليل السابق عرضه، ولتصورنا لهذه الظاهرة ـ بعاملين رئيسين، هما: قدرة الدولة وسيطرتها على التعليم الجامعي، ومدى مجابهتها وتعاملها مع موجات العولمة والنيو ليبرالية، فقد تتقلص صلاحيات الدولة في نظام التعليم، وتُجهض قدراتها في الحفاظ على الهوية والثقافة، ويتراجع معها أولويات تتعلق بالعدالة وتكافؤ الفرص والمجانية في التعليم، وفي نفس الوقت أمامها الفرصة للاستفادة من الفرص التي تتيجها العولمة، وتدويل التعليم. والعامل الثاني سياسات التعليم الجامعي ومدى قدرته على المنافسة مع المؤسسات الخاصة، وتعظيم قدراته في مواجهة الجامعات الأجنبية، وإقامة علاقات صحية ومتوازنة مع هذه المؤسسات، تحقق من خلالها مكانة مرموقة على المستوى العالمي، أو تتدهور الجامعات الحكومية في مقابل تعاظم التعليم الجامعي الخاص والأجنبي. كل ذلك في ظل الأحداث التي تحرك هذين العاملين، والتفاعل المستقبلي بينهما في إطار السياق المجتمعي في الفترة القادمة، وهو ما يندرج في الدراسات المستقبلية تحت ما يسمى بالقوى المحركة للنسق الخاص بالظاهرة (الفاعلين الرئيسيين).

- **الخطوة الثالثة**: **تحديد السيناريوهات البديلة**.

وبناءً على ذلك، فإن مستقبل التجارة بالتعليم الجامعي في مصر، في ضوء قدرة الدولة وسياسات التعليم الجامعي التي من المتوقع أن تسود في المستقبل، يحتمل أن تسير هذه الظاهرة في مسارين: أولهما، السيناريو المرجعي الذي يعبر عن استمرار الأوضاع الراهنة، وثانيهما، السيناريو الإصلاحي الذي يفترض حدوث إصلاحات على مستوى الدولة والتعليم الجامعي تتحسن فيه المنافسة بين مؤسسات التعليم الجامعي. وسيتم تناول كل سيناريو من خلال افتراضات كل سيناريو، والشروط الأولية لتحقيقه، وكذلك المشاهد المستقبلية لكل سيناريو على النحو التالي:

• **السيناريو الأول: السيناريو المرجعي:**

يفترض هذا السيناريو استمرار سياسات التعليم التي تدور في فلك الليبرالية الجديدة نفسها، وتنصب السياسة العامة للدولة على: تراجع دور الدولة حتى في القطاعات الاجتماعية، مثل التعليم والصحة، وتشجيع الخصخصة باعتبارها الآلية التي تضمن تحقيق الكفاءة والنمو الاقتصادي في مختلف المجالات، وتحرير التجارة، وإزالة كافة القيود التي يمكن أن تعيق حركة الاستثمار الأجنبي، وانتقال مؤسسات وبرامج التعليم عبر الحدود الدولية. وسيترتب على ذلك تراجع مبدا التعليم كخدمة أكثر فأكثر، وتزايد الصبغة التجارية وسيطرة هدف الربح على الجامعات.

وبافتراض استمرار الأوضاع الراهنة من المتوقع أن يصبح تأثير العولمة والليبرالية الجديدة أكثر وضوحًا في المستقبل. ويعني ذلك مزيدًا من تراجع مسؤولية الدولة في مجال التعليم الجامعي، ليحل محلها القطاع الخاص والأجنبي الذي يستمد نفوذه من قوى السوق المحلي والعالمي، لا من قوة وتأثير المجتمع. وسينشأ عن هذا السيناريو عدد من السلبيات والظواهر التي تزيد البعد عن العدالة والمجانية في التعليم الجامعي.

• **الشروط الأولية التي بُني عليها السيناريو:**

لكي يتحقق هذا المسار يلزم توافر مجموعة من الشروط، هي:

- تظل الأوضاع السياسية في مصر مستقرة وساكنة إلي حد كبير، وذلك من حيث إشراف الدولة، والتزام الجامعات بالسياسات التعليمية لها، مع استمرار الرغبة فى تحقيق الجودة والاعتماد.
- وتظل الأوضاع الاقتصادية ساكنة إلى حد كبير، وذلك من حيث ضعف المخصصات المالية لقطاع التعليم الجامعي كنتيجة لموارد الدولة المحدودة، وتضاعف الأسعار نتيجة ارتفاع معدلات التضخم، مع توقع بزيادة تدريجية تعود لانخفاض قيمة عملة الجنيه المصري.
- ومن حيث الأوضاع المجتمعية تزايد أعداد الطلاب المقيدين بالجامعات الخاصة، مع استمرار توجه الفقراء إلى الجامعات الحكومية، وتدهور تكافؤ الفرص التعليمية، والحفاظ على المجانية في صورتها الشكلية.
- زيادة التوجه نحو نحو القروض والمعونات الأجنبية إلى حد ما، والتوجه نحو الاقتصاد الحر.
- إنشاء بعض التخصصات الجديدة في الكليات المختلفة، واستمرار التوسع في البرامج المميزة باللغة الإنجليزية بمصروفات.
- تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم، وارتفاع تكاليفه، ومواجهة الدولة لبعض المشكلات الاقتصادية، والإصلاح الاقتصادي القائم على تقليص الخدمات التي تقدمها للمواطنين.

• **مشاهد السيناريو**:

تستمر الدولة في تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم الجامعي، وجذب الجامعات العالمية لإقامة فروع لها داخل مصر، ولحاجة الجامعات العالمية لزيادة مواردها المالية بإنشاء فروع لها في مختلف عواصم العالم، من خلال ما تحصل عليه هذه الجامعات من تسهيلات مالية، وإعفاءات ضريبية، ورسوم دراسية تحصلها من الطلاب مُبالغ فيها، وتستفيد مصر بتوفير تعليم جامعي مواكب للتطورات العالمية، وتنفتح مؤسساتها على الجامعات الرائدة، وتوفر فرصًا للطلاب الذين يرغبون في استكمال دراستهم في الخارج فتوفر عليهم تكاليف السفر والمعيشر في بلد الجامعة الام.

يستمر تفوق الجامعات الخاصة والجامعات الأجنبية، حيث تمتلك الأخيرة بنيةٍ أساسية وتجهيزات تعليمية مصممة بواسطة كبرى الشركات العالمية، ووفقًا لأحدث التقنيات وأكثرها تقدمًا، وتنقل فروع هذه الجامعات برامجها ومناهجها الدراسية، وأساليب إدارتها، وقواعد قبول الطلبة وحصولهم على الدرجات العلمية من الجامعة الأم.

تستمر الجامعات الأجنبية والخاصة في التركيز على الربح والاستثمار في مصر، بالتركيز على البرامج الدراسية التي يتطلبها سوق العمل الآنية، وتقديم دورات تدريبية تؤهل للحصول على فرصة عمل، وفي المقابل يستوعب سوق العمل المصري خريجي هذه الجامعات، ويفضلهم على خريجي الجامعات الحكومية، لإتقانهم اللغة الإنجليزية، ومروهم بدورات تدريبية متقدمة، وتعرضهم لتقنيات حديثة أثناء الدراسة.

تركز الجامعات الخاصة والأجنبية على مجالات إدارة الأعمال والعلوم الهندسية، وعلوم الحاسب، وكليات التكنولوجيا، وكليات الطب، مع ملاحظة أنه سيستمر انخفاض التركيز على العلوم الإنسانية والاجتماعية، وهذه التخصصات التي تثير نزعة التفكير والتساؤل والنقد لدى الطلبة، علاوة على ما تثيره من قضايا فلسفية وجودية ذات حساسية مع المجتمع المصري وثقافته العربية والإسلامية.

وذلك في ظل قلة الأساتذة الأجانب الذين لا يفضلون الانتقال إلى فروع جامعاتهم في القاهرة لأسباب اقتصادية وثقافية واجتماعية، ولأسباب تتعلق بقدرتهم على مواصلة مسيرتهم البحثية، فبعضهم ينضم لهذه الفروع ـ كما ذكرنا ـ لبعض الوقت، أو بعد نهاية مسارهم الوظيفي وإحالتهم إلى المعاش، فيحصلون على هيئة تدريسية محلية او أجنبية من غير هيئة الجامعة الأم.

مع استمرار الشكوك حول مستوى خريجي تلك الجامعات وذلك لعدم توافر هيئة تدريسية وطلبة بالتنوعية والتميز في الجامعة الأم. كما أن الجامعات الأجنبية والخاصة يحصلون على على طلبة من خريجي المدارس الخاصة أو الحكومية في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي، والذين لم يتدربوا أو

يستخدموا التفكير النقدي في دراستهم، واعتمدوا على الحفظ والتلقين، ولا يتمتع أغلبيتهم بعقلية متفتحة على النقاش أو على ثقافات غريبة عن مجتمعاتهم. كما أنها تحصل على طلبة فاتتهم الفرصة في الالتحاق بـ "كليات القمة"

سيزداد عدد الطلبة في الجامعات الخاصة والأجنبية وفي البرامج المميزة بمصروفات في الكليات الحكومية، مع استمرار انخفاض نسبتهم من جملة طلبة الجامعات الحكومية، وذلك يرجع إلى ارتفاع المصروفات الدراسية لهذه الجامعات التي لا يقدر عليها إلا نسبة قليلة من أفراد المجتمع، يقعون في الشريحة الأغنى من السكان، وانخفاض أعداد الطلاب الدوليين من خارج مصر خاصة في الجامعات الحكومية.

وفي ظل استمرار تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم، وارتفاع تكاليفه، ومواجهة الدولة لبعض المشكلات الاقتصادية، والإصلاح الاقتصادي القائم على تقليص الخدمات التي تقدمها للمواطنين؛ فإن الحكومة ستتوجه إلى نقل تكلفة التعليم من على كاهلها إلى القطاع الخاص، وستوجه الجامعات الحكومية إلى البحث عن مصادر تمويل ذاتية، لا سيما البرامج الجديدة بمصروفات، والقيام بأنشطة استثمارية، ورفع تكاليف الخدمات التي تقدمها كالمدن الجامعية، والكتاب الجامعي، وتالقيام بأنشطة تدر دخلا مباشرًا للجامعة، بالإضافة إلى رفع الرسوم الدراسية للطالب الجامعي، وتوجه الدولة إلى إنشاء جامعات حكومية بمصروفات باتفاقات تعاون مثل جامعة الجلالة، وجامعة العلمين، وغيرها، في الوقت الذي ينخفض فيه نصيب الطالب من جملة الإنفاق على التعليم الجامعي، والذي لا يكاد يصل إلى ١٠٠$ دولار امريكي.

كما ستزداد نفقات الأسرة على التعليم في ظل ارتفاع الأسعار نتيجة ارتفاع معدلات التضخم، وتصبح المجانية شكلية فقط، تنحصر في الرسوم التي يدفعها الطالب الجامعي، لكن تتحمل الأسرة في المقابل تكلفة الدروس الخصوصية، والكتب الجامعية، وتكلفة المدن الجامعية، وشراء الأدوات التعليمية، ويترتب على ذلك الحرمان التدريجي للفقراء، وانخفاض نسبة تمثيل ابناءهم في الجامعات الحكومية؛ ليتحول دعم الدولة للتعليم الجامعي بشكل شبه غير مقصود للأغنياء أو للطبقة الوسطى التي استطاعت تحمل تكلفة الدروس الخصوصية في التعليم قبل الجامعي، وتحمل بقية النفقات التعليمية، وتحمل تكلفة الفرصة البديلة (استمرار أبناءهم في التعليم بدلا من العمل لدعم الأسرة ماديًا).

ستفقد هذه السياسة التعليمية التي سترتب على تشجيع القطاع الخاص، وانخفاض الإنفاق، وتقاسم التكلفة؛ إلى حرمان الدولة من طاقات معرفية وبحثية وإبداعية من أبناء غير القادرين ماديًا، وتهدر تكافؤ الفرص في التعليم، إما بعدم القدرة على إلحاق أبناءهم بالجامعات، أو الدراسة في البرامج التقليدية والكليات النظرية في مقابل البرامج الجديدة بمصروفات.

• **المشهد المستقبلي النهائي**:

في نهاية هذا السيناريو ينخفض التوجه نحو التعليم ككونه خدمة، وتغيب العدالة والمجانية إلى حد كبير، ويتخذ التعليم من أجل الربح شكلا صريحا، وفي ظل هذا الوضع سوف تكتسب الاعتبارات المالية والسوقية أهمية متزايدة في تشكيل سياسات التعليم، فتخضع مؤسسات التعليم الجامعي لمزيد من الضغوط بسبب تقييد الإنفاق العام في ظل الموارد المحدودة، ويزداد الاعتماد على الإنفاق الخاص في شكل رسوم دراسية لتمويل التعليم الحكومي. ومن الممكن أن يقل إلى حد كبير التوسع في إنشاء جامعات حكومية جديدة مجانية، اعتمادًا على نمو القطاع الخاص الذي من غير المتوقع أن يعوض هذا التراجع. وقد يؤدي كل ذلك إلى تهديد الالتحاق بالتعليم الجامعي من جانب الفئات منخفضة الدخل، ومن ثم غياب تكافؤ الفرص وإمكانات الحراك الاجتماعي. كما أن استمرار تكدس الجامعات الحكومية بالطلبة نتيجة لهذه السياسات، يمكن ان يقود إلى مزيد من تدهور مستوى التعليم فيها. وعالميًا تزداد أهمية التعليم الجامعي بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية، كسلعة تخضع للتجارة الحرة يمكن أن ترفع من دخل ومكانة مؤسسات التعليم الجامعي في الدول المتقدمة القادرة على تصدير خدماتها التعليمية. وتضعف وقتئذ الجامعات الحكومية في ظل هذا التنافس.

كما سيترتب على حدوث هذا السيناريو واستجابة الدولة لموجة العولمة والليبرالية في جميع قطاعاتها، فإن هناك بعض الفوائد التي يحصل عليها التعليم الجامعي نتيجة تماشيه مع هذه السياسات منها: زيادة فرص توفير التعليم الجامعي وتنوع مؤسساته، وحصول الطلبة على درجات علمية مشتركة من خلال التعاون الجامعي عبر الحدود، وتمازج الثقافات وتنوع البيئات ، الأكاديمية، لكن في المقابل ستزداد هجرة العقول والكفاءات، وإضعاف دور الدولة في تحديد سياساتها، وتدني مستوى التعليم الجامعي الحكومي، واستمرار ابتزاز الطلاب المصريين بفخامة الجامعات الأجنبية من حيث الشكل والسمعة، لكن مستوى تعليمي منخفض عن الجامعات الأم، وشيوع ثقافة غربية للشباب في هذه الجامعات، وتغيير هويتهم ونمط تفكيرهم، والاعتماد على اللغة الانجليزية وإهمال العربية، وتفاوت نوعية التعليم الجامعي بما يكرس الطبقية وعدم المساواة. ومن ناحية أخرى تستمر هذه الجامعات الأجنبية في ممارسة التاثير السياسي على المجتمع المصري، كأحد أشكال "القوى الناعمة"، حيث تستحوذ على العقول وتعيد تشكيل تطلعات الشباب نحو المستقبل، بأفكار ونظريات غربية تنظر لقضايا مجتمعنا المصري والعربي من جوانب مختلفة.

• **السيناريو الثاني: السيناريو الإصلاحي**.

يفترض هذا السيناريو قدرة الدولة على مواجهة التحديات التي قد تأتي في ركاب العولمة ومؤسساتها الدولية، والاستجابة في ذات الوقت للتطلعات التنموية التي تنطلق من فئات المجتمع المختلفة، لا من الالتزام الصارم بقواعد السوق وحرية التجارة. والأساس في هذا السيناريو هو النهوض بالقدرات البشرية

والاقتصادية والتعليمية، واستعادة الثقة في أهمية الجامعات الحكومية كمتطلب للتنمية الجادة. كما يستند إلى ضرورة تحقيق التعاون والتكامل بين أنظمة التعليم الجامعية العربية والإفريقية، وعدم الانعزال عن المحيط العالمي.

- **الشروط الأولية التي بُني عليها السيناريو**:

لكي يتحقق هذا المسار يلزم توافر مجموعة من الشروط، هي:

- التوقف عند الأوضاع التي كانت قائمة قبل أن تسيطر العولمة واقتصاد السوق على التعليم الجامعي المصري، بما لا يعني الانعزال عن العالم، أو رفض قيم تتعلق بالديمقراطية والمساواة وغيرها، بل إعادة النظر في برامج تطوير التعليم الجامعي، والاستفادة من التطورات العالمية بما يناسب ظروفنا المحلية.
- المبادرة إلى عملية تقويم شاملة ومستقلة لتجربة مصر في اتفاقية الجاتس، والالتزامات التي قدمتها، وما عكسته هذه الاتفاقية على نظام التعليم، على أن تتميز هذه المبادرة بالشفافية وبمشاركة كافة الأطراف المعنية والتي تأثرت بهذه التفاقية.
- تعديل التشريعات والقوانين بما يكفل الاستقلالية الكاملة للجامعات في الإدارة والتمويل، والشراكة مع المؤسسات الإنتاجية.
- انتعاش الاستثمار المحلي، وجذب الاستثمارات الخاجية.
- استقرار الأوضاع المجتمعية في مصر، ورسوخ الممارسات الديمقراطية، والعمل المنتج، وحرية الإبداع، وكذلك الحرية الأكاديمية.
- وجود أنظمة حكم رشيد، تضع أهدافا تحافظ من خلالها على المصالح الوطنية والقومية، وتفعل مشاركة المجتمع، وتنأى عن المنافع الخاصة، وتحقق الديمقراطية والمساواة بين افراد المجتمع في كافة الخدمات التي تقدمها.
- توعية المجتمع الأكاديمي في مصر (الجامعات، ومؤسسات التعليم العالي الأخرى، وروابط أعضاء هيئة التدريس، واتحادات الطلبة، واتحادات المعلمين، وغيرهم من فئات المجتمع بتأثيرات الجاتس والعولمة على النظام التعليمي، والمشاركة في تقديم اقتراحات لتلاشي التأثيرات السلبية.
- الدخول في تكتلات عربية وإفريقية كنموذج بديل للعولمة والليبرالية، لمنع فرض أساليب ونظم تعليمية جديدة، وان تعيد تنظيم قطاع التعليم الجامعي بما يخدم المصالح الوطنية لكل دولة.
- إعادة هيكلة نظام التعليم الجامعي المصري، بما لا يسمح بتحكم آليات السوق في الخدمة التعليمية التي يقدمها، وأن تُبنى رسالة تعليمية جديدة، تحدد الدور الجديد لهذا النوع من التعليم.
- إعداد الطلاب لإنتاج المعرفة وليس مجرد تلقيها والاحتفاظ بها لبعض الوقت، من خلا تطوير قدرات مهمة للطلبة مثل القدرة على الإبداع والابتكار، وقدرات التفكير النقدي، وقدرات التحليل متعدد الأبعاد الذي يتيح نظرة

متكاملة إلى القضايا والمشكلات، والتمكن من استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والقدرة على التعلم الذاتي والمستمر.

- الحد من أنشطة المؤسسات التعليم الأجنبية في مصر، وإدراك المسؤولين عن التعليم أن الاعتماد على هذه المؤسسات قد يحقق أهداف ومصالح قصيرة الأجل مثل حدوث تحسن نسبي في البرامج الدراسية وطرق التدريس، كما قد يحقق مصالح فردية للطلبة الذين يتنافسون من اجل الاستحواذ على الوظائف المتميزة في السوق المحلي والخارجي، وأن هذه الأهداف تتحقق على حساب تنازلات اجتماعية وثقافية وسياسية ذات خطورة بالغة من منظور الأهداف والمصالح طويلة الأجل للمجتمع المصري.
- يكون للدولة دور فاعل وملحوظ في وضع الخطوط العريضة للتعليم الجامعي وتوجهاته الاستراتيجية، وترشيد النفقات العامة، وزيادة كفاءة تحصيل الضرائب خاصة من القادرين، كما ستدخل آليات للمشاركة في التكلفة في ظل معايير واضحة تضمن عدالة وكفاء التطبيق.
- تعزيز دور الجامعات الحكومية وأساتذة الجامعات في العمل على تغيير نموذج الليبرالية الجديدة، والقضاء على تأثيراته السلبية من ارتفاع رسوم الدراسة، والاستمرار في نمو الجامعات الأجنبية والخاصة، وسيطرة الأهداف التجارية على التعليم الجامعي، واستعادة وضع التعليم كخدمة للصالح العام يحقق احتياجات المجتمع.

- **مشاهد السيناريو**:

تتوفر بقدر كبير الإمكانات المادية والفنية والمالية للجامعات الحكومية لتقديم خدمة تعليمية متميزة للطلاب، وبيئة تحفز الباحثين على الإبداع والابتكار، ويتم مراعاة حرية الطالب بدرجة كبيرة في اختيار التخصص الذي يناسب ميوله وقدرته، والاعتماد على المعدل التراكمي للطالب في هذا التخصص في عدد كبير من سنوات الدراسة، ويُقدّم محتوى علمي قائم على التكنولوجيا الحديثة، ومستخدمًا لأدواتها، والاستفادة من مواهب وقدرات الباحثين وتوجيهها بما يخدم أهداف المجتمع المحلي.

لن يتم التعامل مع التعليم الجامعي كسلعة تباع وتشترى، ويُروَج لها في الأسواق، مثل أية سلعة أخرى تحقق مكاسب ضخمة للمستثمرين المحليين والأجانب، على حساب حرمان قطاعات واسعة من الطلبة من فرص التعليم الجيد والملائم خاصة في هذه المرحلة. وستكون رسالة التعليم الجامعي واضحة وحاسمة، وتنصب على كون التعليم خدمة عامة تُحقق أهدافا اجتماعية في الأساس، ويُوفر لكافة الأفراد كحق من حقوقهم الأساسية، وفرصة واسعة لتنمية مداركهم وقدراتهم، ويكشف عن مواهبهم وجوانب التميز فيهم. فيتم تقديمه في الأساس من خلال مؤسسات حكومية، تتمتع بالحريات الأكاديمية، مع التأكيد على النوعية، والإتاحة، والمحاسبية، وتكافؤ الفرص. وعلى هذا النحو سيستعيد التعليم الجامعي دوره كمحفز على الحراك الاجتماعي وكمحور اساسي للتنمية، وبناء مستقبل المجتمع المصري.

يقل النمو في إنشاء الجامعات الأجنبية والخاصة، في مقابل ازدياد القدرات والإمكانات في الجامعات الحكومية، وتطوير برامجها الدراسية بما يسمح لها المنافسة المحلية والإقليمية وجذب الموهوبين من الطلبة والباحثين واساتذة الجامعات. وذلك في ظل تعاون وشراكة منضبطة ومفيدة مع الجامعات العالمية.

يتدرب الطلاب على توليد الأفكار الإبداعية والابتكارية وتحويلها إلى منتجات ومشروعات، وتُقدم خدمات الإرشاد والتوجيه والدعم الفني والمهني للطلاب، وتتحرك الجامعة نحو مجتمع المعرفة.

تُتخذ بعض الإجراءات والسياسات لزيادة وتحسين كفاءة الموارد المالية الحكومية المخصصة للجامعات، فتزداد حصة التعليم عامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مع زيادة متناسبة في الإنفاق على التعليم الجامعي، وتوضع الآليات المناسبة لتوزيع الموارد المالية المتاحة واستخدامها بكفاءة وفاعلية وفقا للأولويات، سواء باستخدام أسلوب تحليل الكلفة – العائد بحيث يتم الربط بين النفقات وبين الغرض المنشود تحقيقه منها، بالإضافة إلى أسلوب المواءمة بين سياسة القبول بالجامعات وسوق العمل؛ وبما يحقق تكافؤ الفرص للطلاب.

يتم ترشيد مجانية التعليم الجامعي ببعض الإجراءات لا سيما تحمل الطالب خريج الثانوية الخاصة والثانوية الأمريكية وغيرها تكلفة تعليمه في حالة التحاقه بالجامعات الحكومية، وكذلك الطالب الذي يرسب في إحدى سنوات الدراسة يتحمل تكلفة تعليمه في السنة الثانية، وزيادة رسوم الدراسات العليا لصالح الإنفاق على مرحلة البكالوريوس والليسانس.

كما تتوجه الجامعات نحو تفعيل مصادر التمويل الذاتي من خلال عدة بدائل لا سيما زيادة حجم التبرعات والهبات واستثمار الوقف، وتوفير السندات الدراسية، والتحول إلى الجامعات المنتجة من خلال برامج التعليم عن بعد، وتسويق براءات الاختراع، وتوريد السلع والخدمات الاستشارية، وعمل عقود للبحوث الجامعية مع الحكومة المحلية والشركات.

يُصدَر قانون جديد لتنظيم الجامعات يقوم على مبدأ الاستقلالية، خاصة فيما يتعلق بتعيين رؤساء الجامعات وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام وفقا للكفاء العلمية ولرؤية الجامعة، وإلغاء تبعية الجامعة للمجلس الأعلى للجامعات أو وزارة التعليم العالي، بل إعطاء الحرية للجامعات في تصريف أمورها وأنشطتها الاستثمارية والبحثية والأكاديمية، واقتصار دور الدولة على محاسبة الجامعة على مدى التقدم في خطتها الخمسية والتي وضعتها الجامعة لنفسها، وكذلك المراجعة المالية. وتتمتع الجامعات بالحرية الأكاديمية والبحثية وايضًا المالية.

ستتوافر إلى حد كبير عدالة فرص التعليم الجامعي من خلال إتاحته للجميع على أساس الجدارة، وعدم القبول بأي تمييز، أو استبعاد أي شخص من الحصول على التعليم الجامعي أو أي من اختصاصاته أو أشكال مؤسساته على

أساس السلالة، أو النوع الاجتماعي، أو اللغة، أو الدين، أو التباينات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية أوالإعاقة البدنية.

تتجه الجامعات المصرية الحكومية والخاصة إلى تدويل برامجها التعليمة، وفتح أسواقا لها في آسيا وإفريقيا، وتصبح مركز تعليمي إقليمي، نتيجة سعيها نحو تجويد خدماتها التعليمية، والارتقاء بقدراتها لتجذب الطلبة الموهوبين من مختلف دول العالم النامي. وأيضًا من خلال إقامة معارض دولية حول نظام التعليم الجامعي المصري في هذه الدول.

تركيزز الجامعات على مجالات العلوم والتكنولوجيا لجذب الطلاب الدوليين، وتقديم برامج التعليم العابر للحدود في مجالات الطب، والهندسة، والاتصالات، والأعمال. وتسهيل انتقال الطلاب إلى مصر لأغراض الدراسة، مع عم المنح الدراسية للطلبة، وتوفير برامج دراسية لها مكان في سوق العمل الكبير، مع توفير البنية التحتية والموارد، والمناهج البرامج التدريبية.

- **الوضع المستقبلي النهائي**:

ينتهي هذا السيناريو بإعادة هيكلة التعليم الجامعي في مصر، بحيث يقوم على أسس جديدة تجعله قادر على المواجهة والتعامل يايجابية مع التأثيرات والتحديات الصعبة التي يفرزها اقتصاد السوق وتحرير التجارة في خدمات التعليم الجامعي. كما سيؤهل لأن يكون قادرًا على على الاستفادة من الفرص المتاحة، وبناء القدرات الذاتية، والمشاركة في صناعة المعرفة، والحصول على مكانة متميزة في التصنيفات العالمية؛ كل ذلك مرهون بالشروط الأولية التي تتمثل في توافر بيئة اقتصادية واجتماعية وسياسية مواتية لتحقيق هذا السيناريو.

وسيترتب على هذا السيناريو انضباط منهج السوق وتحرير التجارة في خدمات التعليم الجامعي، وتستعيد اللغة العربية دورها ومكانتها في الشخصية والهوية المصرية، ويزداد التعاون مع الجامعات العربية والإفريقية للحد من سيطرة الجامعات الغربية على نظامنا التعليمي، وتزداد القدرات والإمكانات للجامعات الحكومية، من خلال الدعم الحكومي والمجتمعي لها، والقيام بأنشطة تمويل ذاتية، وتأهيل أعضاء هيئة التدريس والباحثين والطلبة نحو متطلبات مجتمع المعرفة، لتستطيع المنافسة محليًا وإقليميًا.

- **الخطوة الرابعة**: **تحليل نتائج السيناريوهات**.

من خلال تحليل السيناريوهين السابقين، تستهدف هذه الدراسة اتخاذ الإجراءات التي تقود إلى تحقيق سيناريو الإصلاح من خلال إعادة النظر في برامج تطوير التعليم الجامعي، والاستفادة من التطورات العالمية بما يناسب ظروفنا المحلية، والنهوض بالقدرات البشرية والاقتصادية والتعليمية للجامعات الحكومية، والدخول في تكتلات عربية وإفريقية كنموذج بديل للعولمة والليبرالية، ويكون للدولة دور فاعل وملحوظ في وضع الخطوط العريضة

للتعليم الجامعي وتوجهاته الاستراتيجية، وترشيد النفقات العامة، وزيادة كفاءة تحصيل الضرائب خاصة من القادرين، وتكون رسالة التعليم الجامعي واضحة وحاسمة، وتنصب على كون التعليم خدمة عامة تُحقق أهدافا اجتماعية في الأساس.

- **المراجع**:

- أحمد محمد هلالي (٢٠١٢). **عولمة التعليم الجامعي**. القاهرة: دار الشروق.
- السيد محمد ناس (٢٠٠٠). التكيف الهيكيل والتعليم العالي: دراسة للواقع المصري في ضوء الخبرة الدولية. **مجلة كلية التربية بالزقازيق**، (٣٥)، ١٦١ -٢١٩.
- أليسون دوبار، و كريستين بيتمان (٢٠١٢). تنامي التعليم العابر الحدود منظور المملكة المتحدة. في لي دون، و ميشيل والاس (تحرير) **التعليم في مجال التعليم العالي العابر للحدود: تعزيز تعلم الطلاب العالميين العابرين للحدود**. (ترجمة روفيدة فايز الخباز، و عبد المطلب يوسف جابر)، الرياض: مكتبة العبيكان. (الكتاب الأصلي منشور ٢٠٠٨).
- أميرة سامح عبد الرحمن (٢٠١٢). دراسة مقارنة للجامعات الأجنبية الخاصة في ماليزيا ومصر. **مجلة آفاق جديدة في تعليم الكبار بمصر**، (١١)، ٥٧ -٨٤.
- أميرة سامح عبد الرحمن (٢٠١١). دراسة تحليلة لواقع الجامعات الأجنبية الخاصة في ماليزيا ومصر. **مجلة كلية التربية بجامعة عين شمس**، جزء ١ (٣٥)، ٧٧٧ -٧٩٨.
- إبراهيم العيسوي (١٩٩٨). السيناريوهات، بحث في مفهوم السيناريوهات وطرق بنائها في مشروع مصر ٢٠٢٠. **منتدى العالم الثالث**، (١)، مكتبة الشرق الاوسط.
- إداره المرسي محمد، و حسن محمد حسان، و محمد إبراهيم عطوة (٢٠١٠). أنماط التعليم الجامعي في مصر تحليل مقارن. **مجلة كلية التربية بجامعة المنصورة**، جزء١ (٧٤)، ١٥٢ -١٨٤.
- باكيناز عزت بركة (٢٠٠٨). سياسات المشاركة في تكلفة التعليم العالي وإشكاليات تطبيقها في مصر. **مجلة البحوث الإدارية بمصر**، ٢٦(٤)، ١٠٣ -١١٦.
- بوابة وزارة التعليم العالي، ٢٠١٧: التعليم العالي في أرقام.
- From http://portal.mohesr.gov.eg/ar-eg/Pages/statistics.aspx Retrieved May,29, 2017.
- جانديالاب تيلاك (٢٠٠٨). التعليم العالي: هل هو صالح عام أم سلعة للمتاجرة؟ تعهد بالتعليم العالي أم تعهد بالاتجار بالتعليم العالي. **مجلة مستقبليات**، مركز مطبوعات اليونسكو، ٣٨ (٤)، ٦٧١ - ٦٩٧.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٧). الكتاب الإحصائي السنوي للتعليم. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٧). النشرة الدورية. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء(٢٠١٥). بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- From https://www.capmas.gov.eg/Pages/InternationalIndicators.aspx. Retrieved May, 11, 2017.
- جورجيت دميان جورج (٢٠٠٩). الجامعات الخاصة ذات التمويل المشترك (مصري/أجنبي) ودورها في تعميق الانتماء الوطني للطلاب. **مجلة كلية التربية بجامعة المنصورة**، (٦٩)، ١ -٩٠.

-حوته حسين سعد (٢٠١٣). الطبقة الاجتماعية واختيار نوعية التعليم الجامعي: بحث ميداني مقارن. **مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بكلية الآداب جامعة القاهرة**، (١١)، ١٥٥ -٢٣٤.

-خالد منصور غريب (٢٠١١). بدائل لتمويل التعليم الجامعي الحكومي المصري في ضوء خبرات بعض الدول. **مجلة التربية**، ١٤ (٣٢)، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، ٢٤٥ -٣١٠.

-خديجة عبد العزيز إبراهيم (٢٠١٧). دراسة تقويمية للفجوات النوعية بالتعليم الجامعي المصري في ضوء مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية: دراسة تحليلية. **المجلة التربوية لكلية التربية جامعة سوهاج**، ٤٩، ٩٥ -١٩٣.

-خليل محمد عطية (٢٠٠٧). التعليم بين تدخل الدولة وآليات السوق. **بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي السادس والعشرون للاقتصاديين المصريين حول التطورات الحديثة لمفهوم اقتصاديات السوق**. مصر: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، ١٥ -١٦ نوفمبر، ١ -٣٣.

-دعاء محمد إبراهيم (٢٠١٧). التوزيع الاجتماعي للتعليم وتشكيل الهوية الثقافية دراسة نقدية في سوسيولوجيا التعليم المصري. **مجلة العلوم التربوية**، الجزء٢ (٤)، ١ -٥٠.

-رئاسة الجمهورية. (٢٠١٠). قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم (٣٠٢) لسنة ٢٠١٠م، باللائحة التنفيذية لقانون الجامعات الخاصة والأهلية الصادر بالقانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٩، المادة (٢٠). القاهرة: رئاسة الجمهورية.

-سلمى البكري (٢٠٠٥). التعليم الأجنبي في مصر بين نظريتي الغزو الثقافي والتفاعل الإيجابي: دراسة حالة للجامعة الأمريكية بالقاهرة. **بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية حول التعليم العالي في مصر: خريطة الواقع واستشراف المستقبل**. مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٤ -١٧ فبراير.

-سامية السعيد بغاغو (١٩٩). رؤية مستقبلية للجامعات الخاصة في مصر في ضوء القانون ١٠١ لسنة ١٩٩٢. **مجلة التربية المعاصرة بمصر**، س١١(٣١)،٧ -٥٦.

-سيف الإسلام على مطر (٢٠٠٥). دور كليات التربية في صنع القرارت التربوية، **بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السابع عشر لكلية التربية بدمياط حول دور كليات التربية في إصلاح التعليم**. جامعة المنصورة ١٢ -١٣ نوفمبر.

-سعدية يوسف الشرقاوي، وعلى عبد ربه حسين (٢٠٠٧). تطوير الأداء الإداري بجامعة المنصورة باستخدام فريق العمل، **مجلة كلية التربية جامعة المنصورة**، (٦٣).

-سعيد الصديقي، (٢٠١٤). الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي:الطريق نحو التميز. **مجلة رؤى استراتيجية مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية بالإمارات**، ٢ (٦)، ٨ -٤٧.

-سليمان صالح الخراشي، د ت: ص ص ٢ -٣). كيف تسللت الليبرالية إلى العالم الإسلامي.
from htm www.saaid.net/Warathah/Alkharashy/mm/28. Retrieved January, 16, 2017 .

- سمير رياض هلال (٢٠١٣). تمويل التعليم العالي في مصر في "التعليم العالي في مصر. في أسماء البدوي (محرر). **التعليم العالي في مصر: هل تؤدي المجانية إلى تكافؤ الفرص** (ص ص ٩-٣٠). مصر: مجلس السكان الدولي.

-شبل بدران (١٩٩٢). الجامعة الأهلية.. وديمقراطية التعليم. **مجلة التربية المعاصرة بمصر**، س ٩ (٢٢)، ١١ -٢١.

-شبل بدران (١٩٩٧). الجامعات الخاصة دعم للاستثمار أم للاستقرار الاجتماعي؟. **مجلة التربية المعاصرة بمصر**، س ١٤(٤٦)، ٥ -٣٩.

-طارق عبد الرؤوف عامر(٢٠٠٦). **الدراسات المستقبلية مفهومها. أساليبها. أهدافها**. القاهرة: دار السحاب للنشر والتوزيع.
-عبد الناصر محمد رشاد، وعماد نجم الدين عبد الحكيم (٢٠١٧). آليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي في كندا ومصر: دراسة مقارنة. مجلة التربية لكلية التربية جامعة الأزهر، ٢ (١٧٢)، ٦٠ -١٦٩.
-علي لطفي محمود (٢٠٠٧). التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية: الفرص والتحديات أمام الدول العربية. **بحث مقدم إلى المؤتمر العربي الثاني حول التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية: الفرص والتحديات أمام الدول العربية**. سلطنة عمان: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ١٣ -١٤مارس، ١ -٤٧.
-عنتر لطفي محمد (١٩٩٥). الجامعات الخاصة وتكافؤ الفرص التعليمية في مصر دراسة نقدية. **مجلة التربية المعاصرة بمصر**، س ١٢(٣٩)، ٥١ -٩٨.
-فاطمة زكريا عبد الرازق (٢٠٠٩). ضوابط التعليم العالي العابر للحدود القومية بمصر في ضوء خبرات بعض الدول، **بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الرابع الدولي الأول حول التعليم وتحديات المستقبل**. سوهاج: جمعية الثقافة من أجل التنمية بالتعاون مع جامعة سوهاج، ٢٥ -٢٦إبريل، ٦٣٢ -٧٠٠.
-كريستوفر زيغوراس، و غرانت مكبيرني(٢٠١٢). تأثير تحرير التجارة على التعليم العابر للحدود. في لي دون، و ميشيل والاس (تحرير) **التعليم في مجال التعليم العالي العابر للحدود: تعزيز تعلم الطلاب العالميين العابرين للحدود**. (ترجمة روفيدة فايز الخباز، و عبد المطلب يوسف جابر)، الرياض: مكتبة العبيكان. (الكتاب الأصلي منشور ٢٠٠٨).
-لمياء محمد السيد، وصالح بن على العبري(٢٠٠٧). التحولات التعليمية العالمية لظاهرة العولمة، **مجلة تواصل بعمان**، (٨)، ٦٦ -٧٥.
-لويس سواريز، وباتريكا ستيلي، ولينس وايت (٢٠١٦). تطوير النماذج التجارية في التعليم الجامعي: الريادة من خلال البيانات لتحقيق النتائج. (ترجمة مجلة الراصد الدولي)، (٦٨)، المملكة العربية السعودية: وزارة التعليم، ٢٢ -٢٧.
-ماجد رضا بطرس (٢٠٠٦ أ). الجاتس وتحرير التجارة الدولية في قطاع التعليم العالي في مصر. **بحث مقدم إلى مؤتمر التوجهات الاستراتيجية للتعليم الجامعي وتحديات سوق العمل**. القاهرة: أكاديمية السادات للعلوم الإدارية بالتعاون مع وزارة الدولة للتنمية الإدارية ومركز الاستشارات والبحوث والتطوير، أبريل، ١٦ -٧٠.
-ماجد رضا بطرس (٢٠٠٦ ب): الجاتس وتحرير التجارة الدولية في قطاع التعليم العالي في مصر. **مجلة البحوث الإدارية بمصر**، ٢٤ (٤)، ٢٠٢ -٢٤٣.
-المجلس الأعلى للجامعات. (٢٠١٧). الجامعات الخاصة المعتمدة.
From http://scu.eg/pages/private_universities. . Retrieved May 12, -2017.
-المجلس الثقافي البريطاني، وهيئة التبادل الأكاديمي الألمانية. (٢٠١٥). **نظم جمع بيانات التعليم العابر للحدود: الوعي والتحليل والعمل**. (ترجمة مجلة الراصد الدولي)، (٥٩)، المملكة العربية السعودية: وزارة التعليم، ٥٢ -٥٥.
-محمد درويش درويش ، و السيد علي السيد (٢٠١٦). علاقة تمويل التعليم الجامعي بدوره في تلبية متطلبات التنمية المستدامة. **مجلة كلية التربية بجامعة طنطا**، ٦٣ (٣)، ٤٥ - ١٠٥.
-محمد صبرى الحوت، وصلاح الدين محمد توفيق، وأحمد عابد إبراهيم عبدالمطلب (٢٠١٥). التنافسية بين الجامعات، **مجلة المعرفة التربوية الجمعية المصرية لأصول التربية ببنها**، ٣ (٥)، ١٢٧ -١٥٧.

-محيا زيتون (٢٠١٣). التجارة بالتعليم في الوطن العربي الإشكاليات والمخاطر والرؤية المستقبلية. **بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية**.
-محيا زيتون (٢٠٠٨). التعليم العربي في ظل عولمة وثقافة سوق رؤى تنموية. **بحث مقدم إلى ندوة بدائل التنمية العربية**. القاهرة: الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز البحوث العربية والإفريقية، ٦٩ -١٣١.
-محيا زيتون ٢٠٠٧: **رؤية للتعليم العالى فى مصر من منظور الجودة والعدالة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر "شركاء في التنمية، يونية، القاهرة.**
-مديحة السفطي (١٩٨٢). التعليم الأجنبي في البلاد العربية الإزدواجية في النسق التعليمي وقضية الانتماء الوطني. **مجلة شؤون عربية بمصر**، ١ (٢٢)، ١٣ -٢٦.
-مركز بحوث تطوير التعليم الجامعي، إدارة الإحصاء، (٢٠١١). إحصاء موازنات جامعات جمهورية مصر العربية، القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات.
-مروة بلتاجي (٢٠١٢) التعليم العالي في مصر بين قيود التمويل واستراتيجيات التطوير. **بحث مقدم إلى مشروع إصلاح التعليم العالي في مصر عن تمويل التعليم العالي في مصر**، القاهرة: مركز شركاء التنمية.
-مصطفى عبد الله عبد الجليل٠ (٢٠٠٧). أثر العولمة والتخطيط الاستراتيجي على فاعلية الجامعات العربية: تجربة جامعة نيالا -جمهورية السودان. **بحث مقدم إلى ندوة بعنوان استراتيجية التعليم الجامعي العربي وتحديات القرن ال ٢١، وورشة عمل تنمية ادوار عمداء الكليات كقادة إداريين**، المنامة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أكتوبر، ١ - ٣٣.
-منى البرادعي (٢٠١٢). عدم تكافؤ الفرص في التعليم العالي في مصر: المؤشرات والتفسيرات. في أسماء البدوي (محرر). **التعليم العالي في مصر: هل تؤدي المجانية إلى تكافؤ الفرص** (ص ص ٥١ -٨٢). مصر: مجلس السكان الدولي.
-موفق محمد الخالدي (٢٠٠٨). الشراكة: القطاعين العام والخاص في مجال التعليم العالي. **بحث مقدم إلى مؤتمر الشراكة بين القطاع العام والخاص**. جامعة اليرموك: المنظمة العربية للتنمية الإدارية بالتعاون مع كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، ٩ -١٠يوليو، ٥٣ -٧٢.
-ميشال غودي و قيس الهمامي (٢٠٠٧). **الاستشراف الاستراتيجي المشاكل والمناهج**. (ترجمة قيس الهمامي). الكراس رقم ٢٠، باريس: مركز الاستشراف والاستراتيجيات والتنظيم (ليبسور).
-نداء ابو عواد، (٢٠١٤) الليبرالية الجديدة والتعليم: مضمونها وآثارها في السياق الفلسطيني المُستعمَر. **المستقبل العربي بلبنان**، ٣٦ (٤٢١)، ٨٣ -٩٨.
-نسرين محمد عبد الغني (٢٠١٧). التعليم الجامعي في مصر وتوجهات العولمة والليبرالية الجديدة مقاربة من منظور عالمي. **مجلة كلية التربية بجامعة المنوفية**، (٣)، ١٩٩ -٢٦٠.
-نيكو هيرت (٢٠٠٠). هل سيصبح التعليم سلعة تباع في الأسواق، **مجلة رسالة اليونسكو لمركز مطبوعات اليونسكو بمصر**، س (٥٣)، ١٤ -١٦.
-الهيئة العامة للاستعلامات.(٢٠١٤) دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤، القاهرة.
-وداد مرقص (١٩٩٦). سياسة التكيف الهيكلي في مجال التعليم: مضمونها، مدى تنفيذها، وآثارها في مصر. **مجلة كلية الآداب بجامعة بنها**، (٥)، ٢٩ -٦٠.
-وزارة المالية. (٢٠١٧). **البيان التحليلي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧**، القاهرة.
-وزارة التعليم العالي. (٢٠١٧). الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق، **النشرة الدورية**، (٣)، ٢٠١٧/٢٠١٨، القاهرة: وزارة التعليم العالي.
-وزارة التعليم العالي. (٢٠٠٨). التقرير الوطني، وحدة التخطيط الاستراتيجي.

From http://heep.edu.eg/?page_id=209. Retrieved January, 16, 2017 .

-وفاء زكي بدروس (٢٠١٧). سيناريوهات مقترحة لمستقبل تسويق الخدمات التعليمية بالجامعات المصرية في ضوء نماذج بعض الجامعات الأجنبية. **المجلة التربوية بجامعة سوهاج**، (٤٧)، ٤٢٩ -٥٢٥.

-وكالة ضمان الجودة للتعليم العالي. (٢٠١٥). **مراجعة التعليم البريطاني العابر للحدود في الإمارات العربية المتحدة : نظرة عامة**. (ترجمة مجلة الراصد الدولي)، (٤٩)، المملكة العربية السعودية: وزارة التعليم ٢٨ -٣٢.

-ياسر إبراهيم النجار (٢٠١٦). التعليم الجامعي المتميز ومبدأ العدالة الاجتماعية: دراسة ميدانية مقارنة. **حوليات آداب عين شمس**، ٤٤، ٣٠٠ -٣٤٦.

-اليونسكو. (٢٠١٥). **إعادة في التربية والتعليم نحو صالح مشترك**. باريس: اليونسكو.

-اليونسكو. (٢٠٠٥). **من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة**. باريس: اليونسكو.

- Bassett, R.M.(2006). **The WTO and the universities: Globalization, GATS, and American higher education**. New york & London: Taylor &Francis Group. Routtedge.
- Bhandari, R. (2009). Shifting trends in global student mobility: Who is going where?. *Paper presented at the NAFSA* . Retrieved march 25, 2017, from http://opendoors.iienetwork.org/fi le_depot/.
- Cheng, J. (2012). **History study of foreign student education in China**. Shanghai: Tongji University Press.
- Collins C, S. (2007). A General Agreement on Higher Education: GATS, globalization, and imperialism. *Research in Comparative and International Education*, 2 (4), 283-296.
- Galal Abdel Hamid, (2010). **Higher education in Egypt country review report**. Cairo: Ministry of Higher Education Strategic Planning Unit.
- Delegation of the European Union to Egypt. (2015). Research and innovation cooperation between Egypt and European Union Member States. European Union, Brussls, Belgium.
- Dale,R. (2000). Globalization and education: Demonstrating a common world education calture or locating a globally structured educational agenda. *Educational Theory*, 50(4), 427-448.
- Department of Education and Training (Australia). (2015b). *Export income to Australia from international education activity in 2014*.Available att https://internationaleducation.gov.au/research/ResearchSnapshots/Documents/Export%20Income%20CY2014.pdf. Retrieved February 1, 2017.
- Hong, Y. (2010). Analysis on higher education trade service export in china--- based on the comparative advantage theory. Unpublished doctoarl dissertation,. Jinan University (People's Republic of China).

- International Association of Universities (IAU). (2012). **Affirming academic values in internationalization of higher education A Call for Action**. Paris.
- Jiani, M. A. (2017). Why and how international students choose Mainland China as a higher education study abroad destination. *Higher Education*, 74 (4). 563–579
- Knight, J. (2006). **Higher Education Crossing Borders: A Guide to the Implications of the General Agreement on Trade in Services (GATS) for Cross-border Education**. Paris: Commonwealth of Learning & UNESCO.
- Knight, J. (2005). Borderless, offshore, transnational and cross border education: definition and datadilemmas, The observatory on borderless higher education. London:
- Knight,J. (2002). Trade in Higher Education Services The Implications of GATS. London: The Observatory on Borderless Higher Education.
- Kwaramba, M, (2012). Internationalisation of Higher Education in Southern Africa with South Africa as a Major Exporter. *Journal of International Education and Leadership*, 2 (1), Spring. Retrieved April 20, 2017 from https://www.iau-aiu.net/.../pdf/affirming_academic .
- Ministry of Education. (2017)National statistics for international students studying in China in 2016. from http://www.moe.gov.cn/jyb_xwfb/xw_fbh/moe_2069/xwfbh_2017nl Retrieved April 10, 2017
- NG, S.W. (2011). Can Hong Kong export its higher education services to the Asian markets?. *Educ Res Policy Prac*. (10), 115–131.
- OECD. (2014). *Education at a glance 2014: OECD indicators* . Paris, France: OECD Publishing. *QS World University Rankings*. (2014/2015). Retrieved February 9, 2017, from http://www. topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings.
- Organisation for Economic Cooperation and Development. (2004). **Internationalisation and trade in higher education: Opportunities and challenges**. Paris: Author.
- Oscoff, M. (2003). A proposal to determine whether Egypt should make a commitment for its higher education in GATS. Unpublished doctoarl dissertation, Maastricht School of Management, The Netherlands.
- Pauline, R. (2003). Education and the general agreement on trade in services: What dose the future hold?. *Report of the fifteenth CCEM preliminary*, London: The commonwealth Secretariat.

- Phillips, M. W. & Stahl, C. W. (2001). International Trade in Higher Education Services in the Asia Pacific Region: Trends and Issues. *Asian and Pacific Migration Journal*, 10 (2), 273-301.

QS World University Rankings. (2016). Retrieved April, 17,2017.From.

- https://www.topuniversities.com/university-rankings/world-university.
- Quinterno,J. (2012). The Great Cost Shift: How Higher Education Cuts Undermine The Future Middle Class ,New York: Dēmos Organization.
- Rensimer, L. (2015). International and commercial higher education in Ras Al Khaimah: Policies, problem areas, and promise. Policy Paper , (14), Al Qasimi Foundation for Policy Research.
- Rodric,D. (1997). Has globalization gone too far?. Washington DC: Peterson Institute for International Economics.
- Ruiz, N. G. (2014). The Geography of foreign students in U.S. higher education: Origins and destinations. Washington D.C: Global Cities Initiative.
- Tham, S. Y. (2010). Trade in Higher Education Services in Malaysia: Key Policy Challenges. *Higher Education Policy*, 23 (1), 99–122.
- The British Council, in partnership & the German Academic Exchange. (2015). **Transnational education data collection systems: awareness, analysis, action.** London: Author.
- The City Growth Commission (2014). **Univercities The Knowledge To Power Uk Metros**. London: Author.
- The Quality Assurance Agency for Higher Education (QAA). (2014). **Review of UK Transnational Education in United Arab Emirates: Overview**. United Kingdom: (QAA).
- The University of Oxford International Strategy Office. (2015). **International trends in higher education 2015.** Oxford: Author.
- The World Bank. (2017). **Doing business 2017: Equal opportunity for all**. Washington DC: Author.
- Tilak, J.B.G. (2008). Higher education: A public good or a commodity for trade?. *Prospects*, 38 (4), 449–466.
- Tilak J.B.G. (2011).**Trade in higher education: the role of the general agreement on trade in services (GATS).** Paris: The United Nations Education, Scientific and Culture Organization (UNESCO).
- Varghese, N.V. (2007). **GATS and higher education: the need for Regulatory policies.** International Institute for education Planning, Paris: UNESCO.

- WTO (1998). **Education Services. Background Note by the Secretariat. Council for Trade in Services Geneva**, Switzerland. Retrieved march 25, 2017 from http://www.wto.org/english/tratop_e/serv_e/sanaly_e.htm
- Yuen, T. W. & Cheung, A. C. and Yuen, C. Y. (2016). A SWOT Analysis of Exporting Hong Kong's Higher Education to Asian Markets. In Cheng, Y. C, & Cheung, A. C. and Ng, S. W. (Eds.). *Internationalization of Higher Education: The Case of Hong Kong*, (pp. 101-124). New York.
- Ziguras, C (2003). The Impact of the GATS on Transnational Tertiary Education: Comparing Experience of New Zealand, Australia, Singapore and Malaysiam. *Australian Educational Researcher*,30 (3), 89-110.

❋❋❋❋❋❋❋